الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية والتسيير

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد المالية العامة

تحت عنوان

الإنفاق الحكومي على التعليم العالي وأهميته في الجزائر
دراسة حالة جامعة تلمسان(2009- 2013)

إعداد الطالبة

بوشيخي فاطمة

تحت إشراف أستاذ الدكتور

أ. د. باركة محمد الزين

لجنة المناقشة

د. بوشيخي عائشة	أستاذة محاضرة جامعة تلمسان	رئيسة
أ.د باركة الزين	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	مشرفا
أ. بومدين حسين	أستاذ محاضر جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية 2013 –2014

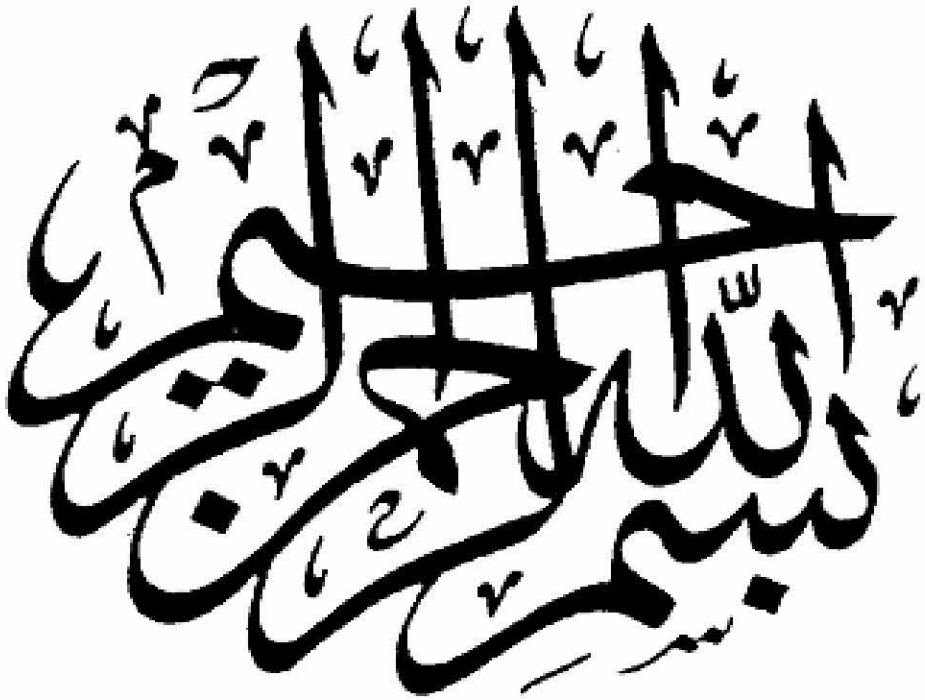

الشكر

اللهم لك الشكر ولك الحمد حمدا كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن وفقتني لإنجاز واستكمال هذا العمل، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وصلي اللهم وسلم وبارك على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاة تنجينا بها من كل الأهوال والآفات وتطهرنا بها من جميع السيئات وتقضي لنا بها جميع الحاجات وترفعنا بها أعلى الدرجات وتبلغنا بها أقصى الغايات في الحياة والممات.

أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى أستاذي" البروفيسور . باركة محمد الزين "أستاذ التعليم العالي ، على قبوله الإشراف على هذا البحث، و على توجيهاته و نصائحه المستمرة لإتمام هذا العمل المتواضع .كما أشكره على صبره و على نصائحه التي أفادتني في حياتي ا لعملية و الشخصية،والشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة النقاش لقبولهم .

كما أتقدم بالشكر و الامتنان إلى كل ا لأساتذة الذين ساعدوني في تحصل على المعلومات .و ا لإداريين الذين كانوا متعاونون معي أثناء جمعي للبيانات الإحصائية .كما لا أنسى محل الدراسة؛ على مستوي نيابة الجامعة وبالخصوص مدير المالية السيد "زروقي عبد المالك" الذي لم يبخل عليا بمجمل المعلومات.

و شكرا لكل من ساعدني و ساندني و لو بكلمة طيبة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما:

إلى من حملتني وهنا على وهن و شقت و تعبت في تربيتي و تعليمي، و أعانتني بدعواتها، إلى الوالدة الحبيبة...أسيا.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخاري، إلى الذي لطالما تمنى لي الفضل، و لطالما فرح لفرحي، إلى الوالد الكريم .... العربي.

خفضكما الله و رعاكما وجمعكما في الجنة إنشاء الله

الى خطيبي عمر الذي أعطاني يد المساعدة ووقف الى جانبي طيلة هذه المدة "شكرا "

إلى جدتي أطال الله في عمرها "خيرة "

إلى كل أفراد العائلة (إخوتي ،محمد ،زكرياء،سمية)

إلى كل الصديقات والأصدقاء(رفيقات الدرب أسية حفصة وصبيحة ،وفاء) وإلى كل الأهل والأقارب(أعمامي وعماتي وخلاتي وأخوالي)

المقدمة العامة

مقدمة عامة

يعتبر التعليم شرط ضروري وان لم يكن كافيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالرغم من ضخامة التحديات تحاول الدول التغلب على مشكلاتها، ويأمل بعضها أن يلحق بالعالم المتقدم في أقرب الأوقات . وتعلق هذه البلدان على التعليم آمالا كبيرة بما فيها التعليم العالي، ولا تقتصر محنة التعليم في البلاد المتطلعة للتقدم على مجرد دوره المستقبلي كأداة للقضاء على التخلف، فحاضر التعليم مليء بالمشكلات والتحديات، على غرار التعليم العالي، الناجمة عن التغيرات التي تطرأ على هيكل الاقتصاد القومي والقوى العاملة المطلوبة، والمستويات التعليمية الواجب توافرها لهذه القوى العاملة.

كما أصبحت الموارد الاقتصادية من الموضوعات الحيوية نظراً لارتباطها الوثيق بالتقدم الاقتصادي، الذي أصبح من أهم أهداف الدول قاطبة.

ودراسة الموارد الاقتصادية ليست من الأمور الهينة نظراً لتشعبها وضرورة العمل على زيادة منافعها، ولارتباطها بجوانب العلوم الأخرى، فهناك الموارد الطبيعية بشقيها الزراعية والمعدنية، والموارد المصنعة، بالإضافة إلى الموارد البشرية وهى لاشك أهمها جميعاً، بحيث تمثل الأساس لثروة الأمم، فرأس المال والموارد الطبيعية رغم أهميتها وضرورتها إلا أنها بدون العنصر البشرى الكفء المدرب والمعد مهنياً وتنظيمياً لن يكون لها قيمة، ذلك لأن العنصر البشرى هو القادر على استخدام الموارد الطبيعية وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى إشباع ممكن، كما أن العنصر البشرى بما لديه من قدرة على الادخار وتكوين رؤوس الأموال يمكن أن يقهر ندرة الموارد الطبيعية ويوسع من إمكاناته الإنتاجية، وكما يرى الاقتصاديون فالدولة التي لا تستطيع تنمية مهارات ومواهب أبنائها وتوظيفها توظيفاً أمثلاً هي دولة لا تستطيع إنجاز أي شيء، إن الوسيلة المتعارف عليها حتى الآن لتنمية المواهب والقدرات البشرية تتمثل في التعليم ونظمه المختلفة بدء ا من مراحله المبكرة حتى التعليم العالي.

فيما يخص الجزائر، لقد عرفت منظومة التعليم العالي بها تطورا كميا لافتا،إن مثل هذا التطور السريع، ما كان له أن يحدث دون أن تتولد عنه عدة اختلالات، الناتجة عن الضغط الكبير للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، والذي يتسبب في ظهور النفقة المتزايدة بناءا على المصاريف اللازمة للتأطير، والتجهيزات اللازمة للجامعات، ومصاريف الهيئة التدريسية، وميزانيات البحث العلمي.

وكما نعلم أن تمويل التعليم العالي في الجزائر هو حكومي، مما يجعل الدولة تتحمل التكاليف دائما، بغض النظر عن ظروف الدولة الاقتصادية.

و في هذا الصدد فهي تخصص جزء من ميزانيتها للإنفاق على التعليم العالي مما يستدل به على الجهد الذي تبدله الدولة لأجل التعليم.

ومما سبق ذكره جاءت **اشكاليتنا كما يلي:**

ما هي أهمية التعليم العالي وكيف يمكن قراءة ذلك من خلال الإنفاق الحكومي في الجزائر؟

و للإجابة على الإشكالية تم وضع التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالتعليم العالي ضمن الفكر الاقتصادية؟
- ما هو واقع التعليم العالي في الجزائر؟وما هي أهميته؟
- ما هي السياسات و الإصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي؟
- ما هو مستوى الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الجزائر؟

الفرضيات

للإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

- ترتبط أهمية التعليم العالي ارتباطا طرديا بالإنفاق الحكومي.
- لم تختلف نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم بجامعة تلمسان مهما اختلفت مستويات الإنفاق الكلي للدولة.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي في الدراسة.

الدراسات السابقة:

يعتبر اقتصاد التعليم من الموضوعات الاقتصادية القليلة في الجزائر، كما يوجد دراسات دولية متعددة في هذا المجال وخاصة تمويل التعليم العالي.

من بين الدراسات السابقة التي حاولت معالجة هذا الموضوع أو جزء منه:

- فيصل بوطيبة،" **العائد من التعليم العالي في الجزائر"**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه تحت إشراف الأستاذ الدكتور بن حبيب عبد الرزاق، جامعة أبوبكر بلقايد بتلمسان، السنة الجامعية 2009 -2010 عالج الإشكالية التالية :***دراسة العوائد النقدية وغير النقدية من التعليم التي تعود على الافراد والمجتمع ككل.***
- كياري فاطمة الزهراء **"تقييم نفقات التعليم العالي–دراسة حالة جامعة معسكر–"** في المؤسسات الجامعية لنيل شهادة الماجستير تحت اشراف الأستاذ الدكتور باركة محمد الزين،جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان لسنة 2012/2011 عالجت اشكالية ***تقييم النفقة التعليمية و طرق تمويلها***

❖ موسي نورالدين ،"**إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000– 2009**". مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت اشراف الدكتور أ.د طويل أحمد جامعة ابو بكر بالقايد تلمسان لستة 2011-2012 . وكانت الإشكالية المطروحة "***إلى أي مدى يشكل التمويل الحكومي للتعليم العالي عبئا على ميزانية الدولة الجزائرية، في إطار الإصلاحات الرامية لرفع كفاءته؟ وما هي سبل تخفيف هذا العبء، بناءا على الاتجاهات العالميةالحديثة في تمويل التعليم العالي؟***" .

الهدف من الدراسة:

- التعرف على أهمية التعليم العالي و مكانته من الإنفاق العام للدولة.
- إبراز مجهودات الدولة في تحمل أعباء التعليم مهما اختلفت الظروف الاقتصادية.
- توضيح المكانة التي يحتلها قسم الإنفاق على المستخدمين مقارنة بالإنفاق الخاص بقسم التسيير.

أهمية الدراسة:

يعتبر التعليم العالي أكثر من قمة هرم في التعليم التقليدي، بل أنه عماد التنمية البشرية الحاسم على صعيد العالم كله، وكونه كذلك يبدى أشد تأثير من أي وقت مضى في بناء اقتصاديات المعرفة، فالتعليم العالي هو بالتأكيد محوري بالنسبة إلى عملية خلق القدرات الفكرية التي يعتمد عليها إنتاج المعرفة واستعمالها، وبالنسبة إلى تعزيز ممارسات التعليم المستمر والضروري لتجديد معلومات الأفراد ومهاراتهم.

خطة البحث

لقد تم تنظيم العمل وفق أربعة فصول مسبوقة بمقدمة عامة وينتهي بخاتمة عامة :

الفصل الأول بعنوان "التعليم العالي في الفكر الاقتصادي" يتضمن 3 مباحث .يتضمن المبحث الأول تعريف التعليم العالي مكوناته وأهم وظائفه ،المبحث الثاني اقتصاديات التعليم العالي أما المبحث الثالث يهتم من خلاله بموضوع الاستثمار في رأس لمال البشري.

الفصل الثاني بعنوان:" التعليم العالي في الجزائر: السياسات و الإصلاحات" ينقسم هو الآخر إلى 3 مباحث. نتناول في المبحث الأول سياسات التعليم العالي في الجزائر ، في المبحث الثاني ثم التطرق إلى

إصلاحات التعليم العالي في الجزائر لنختم في المبحث الثالث بتحديات التعليم العالي في ظل العولمة ومبادئ الحوكمة .

الفصال ثالث تحت عنوان" الإنفاق على التعليم العالي".تضمن مفهوم الكلفة في المبحث الأول ونفقة التعليم العالي في المبحث الثاني ، أما المبحث الثالث تضمن مفهوم التمويل .

الفصل الرابع: عبارة عن فصل تطبيقي تم من خلاله تحليل ميزانية التسيير لجامعة تلمسان خلال مدة(2009-2013). ينقسم هذا الفصل إلى 3 مباحث ،المبحث الأول لمحة تاريخية عن الجامعة ثم ننتقل في المبحث الثاني إلى عرض إيرادات ونفقات الجامعة لنختم في الأخير بتحليل كل من إيرادات و نفقات ميزانية التسيير للجامعة .

و في الأخير نستعرض الخاتمة عامة و النتائج المتحصل عليها من البحث.

الفصل الأول :

ماهية التعليم العالي

مقدمة الفصل

إن الاهتمام الكبير الذي يحظى به التعليم عامة و التعليم العالي خاصة، و الذي يرجع سببه إلى أثر التعليم و الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي، كما بينته مختلف الدراسات الاقتصادية الدراسات :(**دنسون، شولتز** و **بيكر**)..، و ظهور اقتصاد المعرفة، دفع بالدول للاهتمام بهذا القطاع و قطاع التعليم العالي خاصة، كونه آخر مراحل التعليم و أرقاها.

أن أهمية مؤسسات التعليم العالي تكمن في أحد أهم مخرجاتها و هم حاملي الشهادات الذين يمثلون : المخرجات و المستفيدين الأساسيين من العملية التعليمية ثم المكونات.أما الأسباب التي أدت للاهتمام بموضوع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة حيث أن تطور النظرة للتعليم من كونه استهلاكا، إلى التعليم كاستثمار؛ و التي كانت بداياتها مع تأكيد **A.Smith** على أهمية التعليم من خلال مؤلفه الشهير " بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم " ثم واصلوا الدراسة حول اقتصاديات التعليم باقي العلماء ليتوصلوا في الأخير أن التعليم العالي هو أساس تطور كل بلد .

و للتعمق أكثر في هذا الموضوع، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مباحث :

المبحث الأول سيتناول ماهية التعليم العالي، و ذلك من خلال التطرق لمفهوم التعليم و مكوناته أهداف و أخيرا الوظائف .

المبحث الثاني سيخصص اقتصاديات التعليم ،أهم رواده إضافة إلى أبعاده حسب المدارس .

المبحث الثالث: وفي الأخير سوف نختم بالاستثمار في رأس المال البشري .

المبحث الأول: ماهية التعليم العالي

التعليم العالي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، و الذي يهدف لإكساب الفرد معارف مهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل .وفيما يلي سنتطرق لمفهوم التعليم العالي، وأهميته، أهم مكوناته و الأطراف المستفيدة منه.

المطلب الأول: مفهوم التعليم العالي:

يقصد بالتعليم العالي، التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، و مدة الدراسة في هذه المؤسسات أربع سنوات[69]، و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي. فهو كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدول [70].

التعليم العالي عبارة عن مرحلة تعليمية مكملة للمراحل التعليمية السابقة، ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من المجالات، ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد.

وتختلف تسميات هذه المؤسسات التعليمية، فهناك :الجامعة، الكلية، الأكاديمية..فالجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي. وتطلق أسماء أخرى على الجامعة و المؤسسات التابعة لها، مثل :الكلية، المعهد، الأكاديمية، المدرسة العليا، و هذه الأسماء تسبب اختلاطا في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر.

فعلى الرغم من أن كلمة كلية تستخدم لتدل على معهد للتعليم العالي، نجد أن دولا تتبع التقاليد البريطانية أو الإسبانية تستخدم كلمة" كلية " للإشارة إلى مدرسة ثانوية خاصة، و هو بالمثل فإن الأكاديمية ربما تدل على معهد عال للتعليم أو مدرسة.[71]

الـــجـــــــامـــعـــة :

هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة تمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع ، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية ، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة.

تتميز الجامعة عن باقي مؤسسات التعليم العالي، في المدى الواسع لمقرراتها الدراسية و تعدد تخصصاتها، و يوفر النمط السائد في الجامعة فرصا كثيرة للطلبة للتخصص في حقول العلوم(الفيزياء، الكيمياء، الجيولوجيا، علم

---

[69] عموما بالنسبة لشاهدة الليسانس كما كان في النظام الكلاسيكي و على مستوى كل الشعب باستثناء شعبة الطب أو الشعب المحصل من خلالها على درجة مهندس كما في الهندسة المدنية مثلا. أما في الوقت الحالي مع إتباع نظام ل.م.د فالدراسة تتم على 3 سنوات للحصول على أول شهادة وخمس سنوات للحصول على شهادة ثانية وهي شهادة الماستر.

[70] الموسوعة العربية العالمية ،1999مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية ،الجزء ،7، ص 25.

[71] "الموسوعة العربية العالمية "الجزء 8، 1999،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية. ص ،146

الحيوان)...، العلوم الاجتماعية(علم النفس، علم الاجتماع، التربية)...، العلوم الإنسانية(التاريخ، الفلسفة)... و غيرها.

و على النقيض من الجامعات فإن الأنواع المألوفة من مؤسسات التعليم العالي الأخرى هي الكليات و الأكاديميات، تركز على واحد أو اثنين من حقول المعرفة . .[72]

مما سبق يتضح أن الجامعات تقدم تعليما متخصصا لطلبتها في مختلف المجالات، يؤهلهم بعد ذلك للدخول إلى سوق العمل والمساهمة في جميع الأنشطة :السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية .لذا فإن الدول تسعى جاهدة لتوفير مقاعد بيداغوجية كافية لاستقبال هؤلاء الطلبة الذين يمثلون العمود الفقري لحركة التنمية في المجتمع.

المطلب الثاني : مكونات التعليم العالي[73]:

إن الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات تعتمد على عدة عناصر و التي تسمى بمدخلات و مخرجات العملية التعليمية، و هذا لتلبية احتياجات الأطراف المستفيدين.

الفرع 1: مدخلات و مخرجات العملية التعليمية:

1- المدخلات : تعد مسألة تحديد المدخلات من الأمور التي لم يتفق عليها، فهناك من يقتصرها على الطلبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية لأول مرة، على اعتبار أن كل الإمكانات التي وفرت للمؤسسة التعليمية إنما وجدت لصالح الطلبة، فهم إذن المدخلات و هم المخرجات في الوقت نفسه، و هناك من يرى أن المدخلات تشكل مجموعة الموارد المادية و البشرية التي رصدت من أجل تحقيق أهداف النظام بما فيهم الطلبة، و أن جميعها سواء كانت تكاليف رأسمالية جارية أو ثابتة تسبب خسارة إذا لم يحسن استغلالها على الوجه الأكمل و تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

و تتمثل المدخلات في:الطلبة، هيئة التدريس،الوسائل المادية والعملية التعليمية.

1-1- الطلبة:

هناك طلبة دراسات التدرج و ما بعد التدرج /الدراسات العليا، فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة الليسانس، أما طلبة الدراسات العليا هم الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى و يدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه (حسب النظام الكلاسيكي) أما حسب النظام الجديد (ل.م.د) دراسات التدرج لمدة 5 سنوات وما بعد التدرج 3 سنوات بعد الحصول على شهادة الماستير.

---

[72] العبادي هاشم فوزي، 2008، إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الو ا رق للنشر و التوزيع، الأردن.،ص 62-63

[73] فليح حسن خلف، 2007 ، اقتصاديات التعليم و تخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن. ،ص 246-247

يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية و التي يتم من خلالها إعدادهم و التأثير على سلوكهم، اتجاهاتهم تزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه، و هو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، سواء ارتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاك، أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه، أو ارتبط بالتعليم كاستثمار، من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأسمال بشري حاله في ذلك حال الاستثمار في تكوين رأس المال المادي .

1-2- هيئة التدريس:

يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي و لمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها(تعتمد العملية التعليمية بدرجة كبيرة على ما يتاح من أساتذة)، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم، فلا يزداد العدد عن الحاجة فتظهر معه حالات عدم استخدام للبعض أو استخدام جزئي للبعض منهم، و هو ما يؤدي إلى هدر وضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم وإعدادهم، وتقتضي تكاليف مرتفعة في الغالب، كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة هذه العملية يؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية، وانخفاض نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس، وارتفاع عبء التدريس بالشكل الذي لا يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية، و لا يتيح له الارتفاع بنوعية العملية التعليمية من ناحية أخرى.

1-3- الوسائل المادية:

تتمثل في الفضاءات البيداغوجية و التي تشمل المباني بكل مرافقها، و لا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات و القاعات و التجهيزات و المختبرات و ورش العمل... التي تحتاجها المؤسسة التعليمية بدرجة أو بأخرى، و التي تحدد بمعايير و مواصفات عالمية، تحدد مقدار و كيف ما تحتاجه المؤسسة تبعا لطبيعة تخصصها و أعداد الطلبة و العاملين بها و طبيعة النشاط الذي يمارسه طلبتها.

هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التدريس و الطلبة في عملية التعليم و التعلم، و تتمثل في :المطبوعات، الكتب، أجهزة العرض...

1-4- .العملية التعليمية[74]:

و يقصد بها في المؤسسات التعليمية عمليات التدريس و التدريب و المقررات الدراسية و المناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات و المستجدات العلمية و الثقافية، و أن تتلاءم مع متطلبات البيئة و

[74] مهدي التميمي، 2007 ، مهارات التعليم:الدراسات في الفكر و الأداء التدريسي، الطبعة الأولى، دار كنوزالمعرفة، الأردن.، ص 131

المجتمع، و أن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكانا في دنيا العمل، و ليس تخريج تخصصات زائدة عن الحاجة و لا تجد لها المكان المناسب لمزاولة العمل، الأمر الذي يؤدي إلى البطالة لأنها عمالة فائضة.

ثم إن من عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب و طرق التدريس التي هي الوسائط لنقل المعرفة إلى أذهان الطلبة، لذا لابد أن تكون لدى المدرسين الذخيرة الكافية من هذه الطرق و كذلك القدرة على استخدام التقنيات و الوسائل التعليمية الحديثة المساندة لمفردات المنهج، كي يكون بالإمكان إيصال المعرفة إلى الطلبة باقتدار و كفاءة عالية و هو شرط أساسي لتحقيق الجودة.

و العنصر الآخر في المنهج هو التقويمات و الاختبارات التي تتبع من أجل قياس و تقويم نمو الطلبة و تحصيلهم الدراسي، لذا ينبغي عدم الركون إلى نمط واحد في تقييم تحصيل الطلبة سواء في الاختبارات الفصلية أو النهائية . 2- .**المخرجات:**

و هي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات و تتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية و النوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية، وكفاءتهم من الناحية النوعية.)

الفرع 2: المستفيدين من العملية التعليمية[75]:

إن العملاء المستفيدين من النظام التعليمي هم :الطلبة، أولياء الأمور، أرباب العمل و المجتمع.

1- الطلبة: و هم أول الأطراف المستفيدة من العملية التعليمية التي تقدمها الجامعات و لم تقم هذه الجامعات و تمارس أوسع النشاطات أهمية في المجتمع إلا من أجل إعدادهم لحياة أفضل .لذا تم إدخال مواضيع دراسية جديدة مثل التكنولوجيا والمعلوماتية والتدريبات و المناهج العملية على المناهج الجديدة بحيث يكون الطلاب أكثر تحضيرا للعمل في المؤسسات الإنتاجية و الخدمية.

ب .أولياء الأمور: يعد أولياء أمور الطلبة من أبرز عملاء النظام التعليمي و مؤسساته لسببين :

أولهما :أنهم أودعوا أبناءهم إلى الجامعات كي تعدهم لحياة مستقبلية أفضل في كل جوانبها، إذ يرون في أبنائهم مشاريع تحقق طموحاتهم و يسعدهم كثيرا تحقيقها .

ثانيهما :أنهم المساهمين في توفير الأموال اللازمة لهذه المؤسسات(المؤسسات الخاصة)، فمن حقهم إذن أن يطّلعوا على نوعية الخدمة المقدمة لأبنائهم، و المشاركة في توفير عوامل النجاح لها و بحث الأسباب المؤدية إلى تدنيها أو إخفاقها.

ج .أرباب العمل:

[75] مهدي السامرائي، 2007نفس المرجع السابق ، ص 134-135

و يعد أرباب العمل أيضا من عملاء النظام التعليمي أو المستفيدين منه، و يتمثل أرباب العمل في المديرين و المشرفين و رؤساء الأقسام و المديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة و الخاصة، و الذين سوف يعمل تحت إشرافهم المتخرجون من الجامعات، لذا فإن هؤلاء يتوقعون أن يكون المتخرج على قدر كاف من الخبرة و الكفاءة المهنية و الفنية و السلوكية للعمل الذي يمارسه و الذي أسند إليه و أعد له في مؤسسات التكوين و التعليم، و بموجب ما يمتلكه أرباب العمل من خبرة ميدانية فإنهم أقدر من غيرهم على تشخيص جوانب القوة والضعف في أداء هؤلاء المتخرجين، لذا فإن استماع مؤسسات التكوين و التعليم لمقترحاتهم الخاصة بتطوير كفاءة المتخرجين تكون أكثر نفعا لأنها أكثر دقة و موضوعية في عمليات التقويم، و إذا كان لابد من تحسين جودة أداء المتخرجين فإن أفضل ما يتم الاعتماد عليه هم أرباب العمل.

د .المجتمع:

و هو العميل النهائي للنظام التعليمي، الذي تصب فيه حصيلة الجهود التعليمية كافة من إعداد الأفراد و انجاز للبحوث و الدراسات و تقديم المنشورات و المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية و إرساء البنية الاجتماعية على ركائز حضارية ثابتة.

إن المجتمع ينتظر من أبنائه المتعلمين القدرة على تطوير الواقع نحو الأحسن في جوانبه الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية، لأن زمام الأمور ستكون لاحقا بيد هؤلاء الأبناء، و إذا كان لابد من النهوض السريع بالمجتمع، فإن هذا النهوض لا يكون إلا بهم.

المطلب الثالث :أهمية التعليم العالي و وظائفه

الفرع 1: أهمية التعليم العالي: [76]

تكمن أهمية التعليم العالي في تكوينه لرأس المال البشري المؤهل و المكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية، و القادر على الاستجابة لمتطلباته و التغيرات المستمرة، سواء أكانت محلية أو عالمية.

و له أهمية بالغة في معرفة حياة المجتمعات من حيث تقدمها ودرجة الوعي و الرقي و التحضر فيها ،كما تكشف عن واقع الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح ، ليس كمنهاج و برامج بالمؤسسات التربوية فحسب ، و إنما كذلك بالأساس ضمن علاقات الناس فيما بينهم داخل و خارج المؤسسات ، كما تبين القوي السياسية و الاجتماعية و الثقافية بالمجتمع التي تساهم في إعداد ولأداء سياسة التعليم العالي ، كما أن التعليم العالي و البحث العلمي يعد من القطاعات الإستراتيجية الأولى وأهمها على الإطلاق في سياسات الدولة الحية ،لهذا تعمل مختلف الحكومات على تطويره باستمرار في ضل المراقبة الشديدة لما توصلت إليه مختلف الدول عبر العالم من التقدم و التطور في هذا القطاع ،أما المجتمعات التي لا تعطي أهمية لهذا الموضوع فلا يمكن

[76] محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر و العالم العربي ،الطبعة الأولى ،دار الجيل،بيروت،2000

أن تساير التطور ولكن ستظل رهينة المجتمعات المتعلمة ،تلك المجتمعات التي تبحث باستمرار عن تبديل أفضل لواقعها عبر تطوير العلوم و المعارف و توظيف الاختراعات بغاية ترقية الإنسان و المجتمع و الدولة .

ولقد أدرك القياديون و المخططون في العالم مند القدم أهمية التعليم بأنه أساس النهضة والتطور في كل المجتمعات ، و أنه أداة مهمة لنقل التكنولوجيا و تطويرها ، وأن العالم في القرن 21 م تجد ابرز سماته التطور في العلوم الدقيقة و استكشاف الفضاء وتكنولوجيا الاتصالات و ثورة المعلومات و البحث عن مصادر جديدة و بديلة للطاقة و وجود أسواق حرة للسلع الإنتاجية ، لهذا فإن التنسيق في وضع خطط برامج فعالة من أجل تسخير تكنولوجيا الاتصالات سيكون له دور مهما للتأقلم في عصر بلغ فيه التقدم التقني و العلمي مستوى مرتفعا ،و لقد باتت الجامعة بمراكزها البحثية البوابة الحقيقية للعديد من الدول لتحقيق نتائج حسنة على مستوي النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من خلال ربط التعليم العالي و مراكز البحث العالي بالواقع الصناعي والإنتاجي لهذه الدول، وهذا إيمانا منها بأن هذا هو الحل الأنجع لتجاوز كل العقبات ومظاهر التخلف ،وتعمل الجامعة على تحقيق جملة من أهدافها عن طريق أدائها جملة من الوظائف ،في ما هي هذه الأخيرة التي يسعى لها التعليم العالي .

الفرع 2: وظائف التعليم العالي:

حددت وظائف التعليم العالي في المؤتمر العالمي لمنظمة ال **UNESCO** ، المنعقد سنة 1998 ، و قسمت إلى ثلاثة وظائف رئيسية هي:

1. **التعليم:**

و هي أول وظيفة للتعليم العالي، فمن المتوقع أن تقوم الجامعات بإعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية و التقنية، المهنية و الإدارية ذات المستوى العالي.[77]

2 . **البحث العلمي** [78]:

أصبح البحث العلمي و إنتاج معرفة جديدة من أهم وظائف التعليم العالي(الذي كان يقتصر على حفظ المعرفة القديمة)، حيث أن الجمع بين التعليم و البحث هو ما أدى إلى ظهور الجامعة الحديثة في القرن 18 و19 في كل من اسكتلندا و ألمانيا على الترتيب و التي اهتمت بالبحث العلمي، **فهو**":عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة(**موضوع البحث**)بإتباع طريقة علمية منظمة(**منهج البحث**)بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج و إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة(**نتائج البحث**) .

---

[77] حسين عبد اللطيف بعارة،ماجد محمد الخطايبية، الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي،ترجمة، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن.2002، ص-26

[78] العبادي هاشم فوزي2008 ، إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الو ا رق للنشر و التوزيع، الأردن. ص 554 .

يعد البحث العلمي من الركائز الأساسية للنهوض الحضاري في أي بلد، فالاكتشافات تأتي من خلال البحث و التمحيص و متابعة الأحداث و الأفكار و محاولة تطويرها و دعمها و رعايتها.

فكثير من الابتكارات ،الاكتشافات و الاختراعات ما هي إلا نتيجة للأفكار الإبتكارية لأساتذة الجامعات و الطلاب المتميزين.

*و بالرغم من أن مهمة إنتاج معرفة جديدة تقع أساسا على مؤسسات التعليم العالي، فإن معظم أعضاء هيئة التدريس لا يجرون إلا القليل من البحوث، و يرجع ذلك إلى أن معظم وقت المدرسين مخصص للتدريس، مما لا يتيح لهم مجالا للعمل الإبداعي(عبء كبير :أعداد كبيرة للطلبة)بالإضافة إلى ذلك فإن كثيرا من البحوث تتطلب أموالا و تمويلا، للإنفاق على الباحثين و توفير المصادر اللازمة.

و تسخر نتائج البحث العلمي لخدمة المجتمع بما يحقق التنمية و التطور في مجالات الحياة كافة .

3 – خدمة المجتمع:

من المفروض أن تتأقلم الجامعات لتتلاقى و احتياجات المجتمع، فالجامعة في العصور الوسطى كانت تهتم أكثر بعلوم الدين وفلسفة أرسطو أكثر من التنمية الاقتصادية، و بعد الثورة الصناعية بدأت تتأقلم بشكل جزئي مع احتياجات المجتمع، حيث بدأت في القرن 19 بتوفير تعليم في تخصصات فرضتها الوظائف الجديدة التي ظهرت، منها :العلوم، الهندسة، المحاسبة .لكن فقط في القرن العشرين، أصبحت الجامعة تدرس تقريبا جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد بما فيها علم الاجتماع، إدارة الأعمال ..[79]

المبحث الثاني: اقتصاديات التعليم

ازداد اهتمام الاقتصاديين و التربويين باقتصاد التعليم مند القرن السابع ،فتتابعت الدراسات و الكتابات في هذا المجال ثم تزايدت الأنشطة الجماعية حول اقتصاد التعليم .

المطلب الأول: مفهوم اقتصادي التعليم[80]

إن المفهوم الاقتصادي للتعليم يمكن استعراضه من عدة زوايا مختلفة ،بحسب هدف و عرض التحليل الاقتصادي المراد القيام به للتعليم .

ويعرف علم اقتصاديات التعليم بأنه :

- "علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب عقلاً وعلماً ومهارة و صحة العلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً أو مستقبلاً ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين. "
- كما عرفه كوهن **COHN** على أنه دراسة كيفية اختيار المجتمع و أفراده استخدام الموارد الإنتاجية من اجل إنتاج مختلف أنواع التدريب والتنمية الشخصية من خلال المعرفة و المهارات و غيرها اعتمادا

[79] **James J.F. –Forest and Philip G. Altbach, 2007,p195**

[80] عبد الغني نوري ،الاتجاهات الحديثة في اقتصاديات التعليم للبلدان العربية ، الدوحة ،دار الثقافة ،1988 ،ص، 27 .

على التدريب الشكلي خلال فترة زمنية محددة و كيفية توزيعها بين الأفراد و المجموعات في الحاضر والمستقبل.[81]

الفرع 1 : المفهوم الاقتصادي للتعليم من منظور السلع

قبل تقديم المفهوم الاقتصادي للتعليم من منظور السلع (نستخدم كلمة السلعة مجازا للتعبير عن السلع والخدمات) لا بد أولا أن تتعرض لمفهوم السلع و أنواعها .

1- مفهوم السلعة :

السلعة بالمفهوم العام هي كل شيء يشبع رغبة عند الإنسان،و قد وضع الاقتصاديون عدة تصنيفات للسلع نذكر منها ما يلي :

- **السلعة النادرة و السلع الحرة** : السلع النادرة هي الأشياء النادرة التي تشبع رغبات الإنسان سواء كانت طبيعية أو منتجة و هي بالتالي تختلف عن السلع الحرة الموجودة في الطبيعة مثل المياه و الهواء و الضوء .
- **السلع المادية و غير مادية** : هي كل السلع الملموسة مثل الفحم ،أما السلع غير مادية فهي كل السلع المجردة و التي نسميها أيضا الخدمات .
- **السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية** :السلع الاستهلاكية هي كل السلع التي تستهلك نهائيا بعد أول استخدام لها، مثل الحليب أما السلع الإنتاجية فهي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخري
- **السلع المعمرة و غير معمرة** : هي السلع التي تستخدم عدة مرات مثل : المغص، و السلع غير معمرة هي السلع لاستهلاكية النهائية
- **السلع الخاصة و السلع العامة** : تصنف بالاعتماد على خاصيتين :

أ- الإقصاء : L'excluabilité

و هي تعني انه يمكننا منح أي شخص من استهلاك سلعة (لا تستهلك إلا بعد دفع الثمن).

ب-التنافس أو الانقسام La rivalité ou la divisibilité

و هي تعني انه لا يمكن استهلاك سلعة من طرف عدة أشخاص في نفس الوقت.

فكل سلعة لا يستطيع كل الناس الاستفادة منها في نفس الوقت، ويمكن منع الآخرين من استهلاكها فهي إذن سلعة خاصة محضة .

[81] بونوار بومدين ،النفقات العامة على التعليم ،دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر ،2010- 2011 ، ص 69

و كل سلعة يمكن استهلاكها جماعيا من طرف عدة أشخاص من دون أن ينقص ذالك من قيمتها ، و في نفس الوقت لا يمكن أن منع الآخرين من استهلاكها هي سلعة عامة محضة . وإذا انعدم احد الشرطين في سلعة ما نقول عنها أنها سلعة عامة مختلطة .

2- التعليم سلعة استهلاكية أم إنتاجية : [82]

يختلف الاقتصاديون كثيرا في التحديد الدقيق لطبيعة التعليم في كونه سلعة استهلاكية أم سلعة إنتاجية (استثمارية) ،فنجد مثلا (FRIEDMAN) يعتبر التعليم العالي سلعة استهلاكية ،في حين يعتبر التعليم المهني (بما في ذلك التكوين أثناء العمل)سلعة استثمارية، وقد عارض هذا التصنيف كل من (**VAIZEY**)و (**FRIEDMAN**) حيث اعتبرا أن تقسيم التعليم إلى سلعة استهلاكية كسلعة استثمارية بالاعتماد على معيار التفرقة بين التعليم العام و التعليم التقني و المهني يمكن رده على اعتبار أن التعليم العام القاعدة الأساسية و الركيزة الخلفية التي يبني عليها التعليم التقني أو المهني أضف إلى ذلك التعليم العالي الذي يهدف على سبيل المثال إلى تكوين طبيب أو محام أو قاض هل من المقبول إدراجه بحسب تصنيف(**FRIEDMAN**) ضمن السلع الاستهلاكية ؟، و الجواب طبعا لا.

و عموما يمكن ن نقول أن التعليم بالمنظور السلعي يحمل المعاني الآتية:

- التعليم سلعة استهلاكية معمرة إذا كان الغرض النهائي التسلية أو الترفيه ، كأن نتعلم الرسم أو الرقص كهواية شخصية.
- التعليم سلعة استثمارية إذا كان الغرض منه اكتساب حرفة أو مهنة أو وظيفة.

– التعليم سلعة نادرة.

– التعليم خدمة (سلعة غير مادية.)

– التعليم الخاص خدمة سوقية كالتعليم العام خدمة غير سوقية.

– التعليم خدمة معمرة.

–التعليم خدمة عامة مختلطة.

الفرع2 :المفهوم الاقتصادي للتعليم من حيث اعتباره مسار إنتاجي. [83]

إن النظام الإنتاجي في أبسط تعريف له هو مجموعة طرق كأساليب الإنتاج، كالأعمال المتجانسة والمتناسقة القادرة على تكرار الإنتاج مرات عديدة،يخضع لتنظيم محدد في فترّة زمنية محددة بالماثلة يمكن اعتبار التعليم مسارا إنتاجيا لأنه يمر بمراحل مختـــلفة؛ حيث تسلسل أطوار التعليم و التكوين فيه،

---

[82] VAIZEY, J. (1964). Economie de l'éducation., France: LES EDITION OUVRIERES P28 عن محمد دهان، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري مقاربة نظرية و دراسة تقيميه لحالة الجزائر، 2010، ص،12

[83] محمد دهان، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري، نفس المرجع السابق، ص 14.

وفق نظام واضح للتدرج و الانتقال و الحصول على الشهادات خلال وقت زمني محدد ،لكل مرحلة خصائصها و غاياتها و منتجاتها ،و هو مسار مؤسس للتكوين و لنشر المعارف التي تطور القدرات والكفاءات و الاستعدادات لدي الإفراد ،يتم داخل مؤسسة تعليمية يسهر عليه فريق من الأساتذة والموظفين و العمال ، يقدم لسوق العمل منتجات مختلفة .

إن التعليم مسار إنتاجي ، العنصر البشري فيه هو المادة الأولية والمنتج في نفس الوقت، والملفتين بالإنتاج ثم إنتاجهم وفق هذا المسار أيضا.

المطلب الثاني :الأبعاد الاقتصادية للتعليم بحسب مختلف المدارس الاقتصادية [84]

قديما كان ينظر إلى التعليم من الناحية الاقتصادية على أنه مجرد خدمة تقدم للأفراد، ومن ثمة فالإنفاق على التعليم يعتبر استهلاكا لا عوائد اقتصادية كبيرة ترجى منه ،على العكس من الإنفاق على شراء الآلات و المعدات و المباني و الأراضي الذي يعتبر استثمار ،لما له من عوائد مادية ملموسة و سريعة، وعليه فقد توجهت معظم المميزات في الماضي على القطاعات و الجوانب المادية ، على عكس من التعليم الذي أهمل .

وقد تفطن الفلاسفة و المفكرون منذ القدم إلى الأبعاد الاقتصادية للتعليم ، فنجد (**CONFUCIUS**) يعتبر التعليم شرطا ضروريا و مفتاح أساسيا من مفاتيح التسيير الجيد للدولة ويلح على ضرورة تعميمه (**HUANYIN**) إما (**ARISTOTE**) فيري في التربية مفتاح السعادة و الرفاهية و الأمان و الاستقرار للمجتمع .

الفرع 1 : النضرة الاقتصادية الكلاسيكية للتعليم [85]

يعد الاقتصادي (**SMITH.A**) من الاقتصاديين الأوائل الذي أسهموا في تحليل الاقتصادي النضري للتعليم و ذلك في كتابة "ثروة الأمم" ، ففي معرض حديثه عن رأس المال الثابت استعرض أربعة أشكال من هذا النوع من رأس المال :

أولها: كل الآلات و الأدوات و الأجهزة الصناعية التي تسهل و تختصر العمل ،

و **ثانيها**: كل البنيات التي تعد مصدر دخل سواء بإيجارها للغير ، أو باستخدامها في عملية الإنتاجية ،

و **ثالثها** كل عمليات التحسين و التهيئة التي تتم على الأرض ،

و **رابعا** كل القدرات و الكفاءات النافعة التي يكتسبها الأفراد ،و يرى أن اكتساب هذه الكفاءات يكلف مكتسبها نفقات حقيقية طوال فترة تعليمه أو تدربه ، و يعتبر هذه النفقات رأسمالا ثابتا ، ويستطرد يقول أن هذه الكفاءات تعتبر جزءا من الثروة للفرد، و من ثروة المجتمع الذي ينتسب إليه ،

---

[84] عابدين محمود عباس ..علم اقتصاديات التعليم الحديث .القاهرة، مصر الدار اللبنانية2000،ص،45

[85] SMITH, A. (1776). Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations. (G. Garnier, Trad.) Québec, Québec, Canada: Université Chicoutimi .p .15.

ثم يجري مماثلة بين العامل الكفء الذي يتقن عمله و بين الآلة أو أي أداة صناعية من حيث تسهيلهما و اختصارهما العمل من جهة ، و من جهة أخرى من حيث النفقة المبذولة في كليهما و التي تعود عليهما بالأرباح في المستقبل.

و بما أن التعليم رأس مال ثابت ،يري (**SMTITH.A**) [86] أن أجر العامل المتعلم يجب أن يتضمن جزءا لتغطية المال الذي أنفقه في سبيل تعلمه، يساوي على الأقل العائد العادي لنفس الرأسمال المستثمر في شيء مادي أخر ، فالتعليم إذن بالنسبة للفرد يعتبر مصروفا يعود عليه في المستقبل بدخل أعلى .كما اهتم أيضا بتحليل نفقات التعليم و دور الدولة في دعم التعليم لما في ذلك من فائدة للمجتمع ككل ، و دعا إلى ضرورة إدخال المنافسة إلى التعليم و التقليل من تدخل الكنيسة في التعليم ، و أشاد بدور التربية الدينية لكل أفراد المجتمع في تكوين مواطنين صالحين، غير انه يري عدم الجدوى من تعليم أبناء الطبقات العاملة من الشعب .

أما (**SAY.J-B**) " [87]: فهو يعتبر التعليم الجيد رأسمالي يجب أن نستخلص الفوائد الموجودة فيه ، بالإضافة إلى الأرباح العادية التي تنتجها الصناعة ،و يعتبر أن الأعمال التي تتطلب تعليما (تكوينا) حرا جيدا يجب أن تتقاضي عائد من الأعمال التي لا تتطلب التكوين الجيد المسبق.

أما (**MILL.J-S**) في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" فقد ادخل مؤهلات علمية في معرض تعريفه للثروة ،و تحدث عن فشل آليات السوق مع قطاع التعليم مخالفا بذلك ما ذهب إليه (**A.SMITH**) كما جاء ذلك في كتاب (**GRAVOLT.ECONOMIE DE L 7DUCATION .1993**) و أكد (**MILL.J-S**) على انه للوصول لتغيير عادات العمال يجب أن يكون هنالك تعليما وطنيا لأبناء الطبقة العاملة .

الفرع 2 :النظرة الاقتصادية النيوكلاسيكية للتعليم [88] : لقد واصل الاقتصاديون النيوكلاسيك على نفس دأب الكلاسيك حين اعتبروا أن التعليم بإمكانه أن يجعل المواطنين يعملون على زيادة ثرواتهم ومن ثم ثروة مجتمعهم بتقبلهم لقواعد عمل النظام الرأسمالي و عملهم بها، إلىُ أن جاء الاقتصادي النيو كلاسيكي MARSHALL , A الذي يمكن اعتباره من الاقتصاديين الأوائل الذين أشاروا إلى القيمة الاقتصادية للاستثمار في التعليم .

---

[86] SMITH, A. (1776). Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations. (G. Garnier, Trad.) Québec, Québec, Canada: Université Chicoutimi .p .88 .

[87] SAY, J. B. (1803). Traité d'économie politique. Québec, Québec, canada: Université de Chicoutimi .p .48. Livre 2.

[88] MARSHALL, A. (1890). Principes d'économie politique (Vol. livres IV). (F. Savaires Jurdan, Trad.) Québec, Québec, Canada: Université de Chicoutimi. P .76.

ففي كتابه" مبادئ الاقتصاد "واصل (**MARSHALL , A**) على نفس نهج آراء (**SMITH, A**) حين اعتبر أن التعليم وسيلة لتحريض النشاط الذهني، و بالتالي فهو يجعل الفرد أكثر ذكاء وحبا للإطلاع، أكثر قدرة على التكيف، أكثر عطاء واستعدادا وانضباطا في عمله (**MARSHALL**) ويقسم التعليم إلى نوعين أساسيين :تعليم عام وتعليم تقني، و يعد من أنصار التعليم التقني للطبقات العاملة أو للطبقات المتوسطة لما له من دور مهم في النشاط الصناعي المتزايد في ذلك الوقت ويخصص (**MARSHALL , A**) جزءا كبيرا من تحليله الاقتصادي للتعليم لتحليل دور التعليم في اكتشاف العبقريات الموجودة في المجتمع التي تعتبر حسب رأيه ثروة (ملكا) للمجتمع الذي تولد فيه ويرى أن عدم استخدامها يعد هدرا للثروات المادية للبلد، ولهذا فهو يعتبر أن لا شيء يمكن أن ينمي الثروة المادية للبلد أكثر من تحسين المدارس وخاصة المدارس الابتدائية، ويدعو إلى ضرورة وضع نظام منح تسمح لأبناء العمال الموهوبين بمواصلة تعليمهم النظري والتقني.

ويرى أن القيمة الاقتصادية لعبقرية صناعية كبيرة واحدة تكفي لتغطية نفقات التعليم لمدينة بأكملها، لأن فكرة عبقرية جديدة كفكرة "**BESSEMER** " مثلا تستطيع أن تزيد القدرة الإنتاجية لانجلترا أكثر من عمل مائة ألف عامل حسب قوله، إن نفقات التعليم المصروفة خلال سنوات عديدة لتعليم أبناء الشعب يمكن تعويضها إذا استطاعت أن تنتج واحدا مثل "NEWTON " أو " **DARWIN**"و " **PASTEUR** "او " **SHAKESPEARE** " أو **BEETHOVEN** "

"..... وهو يشبه التعليم بالواجب الوطني أو" الخدمة الوطنية" الذي يجب أن يتقاسم أعباء نفقاته الدولة و الأفراد على حد سواء ، كما حاول تحليل تأثير نفقات التعليم على عرض العمل ، و يوصي في الأخير بضرورة عدم التقشف في الإنفاق العمومي على التعليم ، لأنه يعتبر الإنفاق على التعليم استثمارا في البشر من أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة .

الفرع 3 :النظرة الاقتصادية الحديثة للتعليم :[89]

و في منتصف القرن العشرين تقريبا، انتقل اهتمام الاقتصاديين بالتعليم من مرحلة الحديث النظري عن دوره الاقتصادي ، إلى مرحلة محاولة قياس الآثار الاقتصادية للتعليم – خاصة في الدول الغربية –، من خلال أعمال (MINCER) ، وخاصة أعمال (Schultz T.w,) والتي حاول فيها قياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي ، من خلال البحث في الآثار الإنتاجية للتعليم ، وقد قادته أعماله عام 1961 إلى الدعوة بأن يعامل التعليم على أنه استثمار في الرأس المالي البشري ، و تحولت النظرة

[89] MINCER, J. (1958). Investment in Human Capital and Personal Income Distribution. Journal of Political Economy , pp, 281-302.

إلى التعليم من مجرد كونه قطاع كباقي القطاعات الخدمية تخصص له أموال تقاس فعاليتها بما تضيفه إلى الناتج المحلي الإجمالي ، إلى اعتبار التعليم نشاط استثماريا له مردود على مستقبل التنمية .

هذه الأعمال هي التي مهدت الطريق للاقتصادي الأمريكي BECKER G. S." عام 1964 لإرساء قواعد **نظرية" الرأس المال البشري"،حيث** اهتم بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري :من تعليم ورعاية صحية وهجرة ، مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب ، لأنه من أكثر أنواع الاستثمار البشري توضيحا لتأثير رأسمال البشري على المتغيرات الاقتصادية مثل: الإيرادات والأجور ،و التكاليف . و قد حاول أن يبرهن على أن معظم الاستثمارات في رأس المال البشري تؤدي إلى زيادة الإيرادات (BECKER,)[90]

المطلب الثالث : أهم رواد اقتصاديات التعليم في الفكر الاقتصادي

يمكن تقسيم الأدبيات و الدراسات التي توضح تطور العلاقات بين التعليم والاقتصاد إلى مرحلتين أساسيتين :

1-المرحلة الأولى: و تشمل المحاولات و الدراسات التي أجريت في مجال اقتصاديات التعليم إلى غاية بداية القرن العشرين ،حيث لاحظ المفكرون أن الاهتمام برأس المال البشري لا يعتبر موضوع حديث المنشاة وإنما هو منذ القدم من خلال مقولة احد الحكماء الصين كوان تسو **kuan_tsu** التي يشير فيها إلى أفضلية الاستثمار برأس المال البشري عن طريق التعليم :"إذا أردت أن تحصد مرة فازرع بدرة،وأدا أردت أن تحصد عشر سنوات فاغرس شجرة،و إذا كنت تريد أن تحصد مئة عام فعلم فردا [91]

وهنالك أيضا مجموعة من ابرز الاقتصاديين اهتموا بالتعليم في هده المرحلة و ركزوا على أهمية نمو المعارف و المهارات البشرية من خلال الأنشطة التعليمية ، ومن بين مفكري هذه المرحلة :

1- **وليام بيتي 1623-1687: william petty** تناول مفهوم رأس المال البشري الذي يتكون بالعليم حيث بين أن مردود الاستثمار في الرأس المال البشري كان عاليا جدا ، و اعتبر أن قيمة البشر تعادل 20مرة قدر مكاسب العمل السنوي العالية ، كما طلب الاقتصاديين من بعده بضرورة تخصيص رؤوس أموال كبير ة للتعليم .

---

[90] BECKER, G. S. (1993). Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education. Chicago: University of Chicago Press.

عن محمد دهان،2010، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري ،مرجع سابق ،ص، 19

[91] سهيل حمدان ،اقتصاديات التعليم ،تكلفة التعليم و عائده ،الطبعة الأولى دمشق مؤسسة رسلان علاء الدين 2002،ص، 6.

2-أدام سميت ADAM SMITH 1790-1723 [92] و يعتبر من أوائل الاقتصاديين الذين نوهوا الاهتمام بالنشاطات التعليمية و محاولة إخضاعهم للمعايير الاقتصادية ، كما يري أن القدرات التي يكتسبها المجتمع من النشاطات التعليمة يمكن أن تدخل ضمن مفهوم رأس المال الثابت، لهذا دعي إلى سيادة مبدأ المنافسة في التعليم بهدف رفع كفاءة و فعالية أداء المؤسسات التعليمية، وقد تأثر سميت بمنهجه الاجتماعي فنادا بحق كل أفراد المجتمع في التعليم فقد دعي إلى تمويل التعليم من قبل حكومات و تحمل الأهالي قسط من نفقات التعليم أطفالهم من خلال الأجور التي يدفعونها للمؤسسات التعليمية ، و حين نقلب صفحات كتاب ثروة الأمم نصل إلى أن اكتساب المهارات و الخيرات يمكن أن يعد استثمار في حد ذاته ، كما يتضح أن موهبة للأفراد لا تعود عليهم كأفراد فقط و إنما تعود على المجتمع ككل .

3- توماس روبرت مالتس :MALTUS :1834-1766 [93]

بالاعتماد على نظريته التشاؤمية الشهيرة لاحظ بأنه لا بد من توعية السكان عن طريق زرع عادات جديدة نحو تنظيم الأسر و تحديد النسل عن طريق التعليم ، ولهذا ضم فكره لأراء أدام سميث في تأكيد أهمية التعليم و في جعله لقاء اجر يدفعه أولياء التلاميذ لترسيخ مبدأ المنافسة و رفع كفاءة التعليم

4- دافيد ريكاردو 1772-1823:

تأثر نظريته بالنسبة للعنصر البشري و تعليمه بنظرية مالتس فقد حاول تحديد دور التعليم في تحقيق الرفاهية من خلال توعية أفراد المجتمع بضرورة تحديد النسل و التحكيم بمعدلات النمو السكاني و لهذا اعتبر ريكاردو أن التعليم يؤثر بطريقة غير مباشرة على زيادة الإنتاجية و النمو الاقتصادي للمجتمع.

5- جون ستيوارت ميل 1806- 1873: [94] ركز على قيمة راش المال البشري ،و اهتم بالتعليم لمختلف أفراد المجتمع خاصة بالنسبة لطبقة العمال ،حيث ناقش إمكانية تغيير سلوك الطبقة العاملة عن طريق تقدم الاقتصادي وزيادة مستوي التعليم .

و مما تقدم نري ا نهاته الآراء تتصف بالعمومية ،إذ لم تعتمد على نتائج دراسات التطبيقية بل كانت تلك الأحكام من وحي الإحساس العام النتاج عن الدراسات النظرية و التأمل الفلسفي ، كما أن هناك غياب تام لوسائل إحصائية تستطيع تحديد العالقة بين التعليم و الإنتاجية أو النمو الاقتصادي أو في تحديد و تقدير الآثار الاقتصادية للتعليم.

---

[92] عبد الله زاهي الرشدان ،في اقتصاديات التعليم ،دار وائل للنشر،عمان ،الطبعة الثانية،208،ص،16

[93] عبد الله زاهي الرشدان،نفس المرجع السابق، ص، 17.

[94] أحمد مندور،أحمد رمضان،اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية،بيروت: الدار الجامعية،1990 ، ص،43 .

المرحلة الثانية : تبدأ هذه المرحلة من أوائل القرن العشرين إلى غاية يومنا هذا ،و تميزت بتوسع كبير لاقتصاديات التعليم عن طريق دراسات عملية و ميدانية من طرف مجموعة من الباحثين و المفكرين ، مع استخدام وسائل أ كثر دقة، وهذا كله بفضل تراكم دراسات النظرية ، ومن أهم مفكري هذه المرحلة :

1- الفريد مارشال :A.MARSHALL

يعد حلقة وصل بين أفكار الاقتصاديين الأوائل و أراء الاقتصاديين في القرن 20م في مجال التعليم ، حيث ساعد على استخدام أساليب القياس و تحديد درجة تأثير التعليم على العملية الإنتاجية و النمو الاقتصادي و مقارنة دوره –التعليم- مع العوامل الاخري ،كما يعتبر مارشال التعليم استثمارا اجتماعيا ذو مردود اقتصادي حيث يقول في كتابه " أصول الاقتصاد " أن فئة متعلمة من الناس لا يمكن أن تعيش فقيرة ، ذالك لان الإنسان بالعلم و المعرفة و القدرة على العمل و الإبداع يستطيع أن يسخر كل القوي الطبيعية و مصادرها في صالحه للرفع من مستوي المعيشة، كما يشير مارشال إلي أن أثمن ضروب رأس المال هو من يستثمر في البشر .[95]

2- روبرت صولو :

وتعتبر دراسته من ابرز دراسات هاته المرحلة ، حيث قام بدراسة الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة خلال فترة (1949- 1909) ، و لاحظ بان 12.5% من هذه الزيادة تعود لرأس المال المادي ،أما الباقي 87.5% للتقدم التكنولوجي و العلمي الذي ساهم في مضاعفة الإنتاجية الفرد في الساعة ،و الذي يعتمد تطوره و امتداده و تطبيقه على التعليم وتراكم العام و المعرفة [96]

3- اود أو كرست :

مثل صولو حاول تحديد العوامل التي تأثر في زيادة الإنتاج لكوب دوغلاس في الاقتصاد النرويجي خلال الفترة (1900- 1955) ،حيث اعتمد على أسلوب الكاسيل ، وقد توصل إلى أن الزيادة 1%من رأس المال المادي تؤدي إلى زيادة الإنتاج بمعدل 2% ، و زيادة كمية العمل ب **1%**تؤدي إلى زيادة الإنتاج ب **0.7%** إلا أن تطوير و تحسين المستوي للعاملين يؤدي إلى زيادة الإنتاج ب 1.8% كما أكد على أن الدراسات المختلفة قد أثبتت أنه ليس هناك علاقة ثابت بين الاستثمار الرأسمالي و النمو الاقتصادي و لا شك أن عبقرية الإنسان و مهاراته و قدراته التنظيمية تساهم في تغيير هاته العلاقة .[97]

---

[95] حمزة مرا دسي ،دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر ،2009 -2010،ص ،11.

[96] حماد عمار،في اقتصاديات التعليم ،الطبعة الثانية القاهرة: الدار الجامعية،1968 ص، 78.

[97] عبد الله زاهي رشدان ،في اقتصاديات التعليم دار وائل للنشر،عمان، الطبعة الثانية 2008،ص ، 26.

4- هاربسون و مايز: حاول تحليل العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي في 70 بلد و لقد كانت العوامل التعليمية و المعرفية تشكل الجزء الأكبر من تلك العوامل التي تحدد مدى تقدم الدول، و من بين المؤشرات المعتمدة : نسبة معلمي المرحلة الابتدائية لكل 10ألف نسمة، نسبة الأطفال الدين هم في الفئة العمرية بين 5 إلى 16 سنة و المسجلين في المدارس إلى ما يقابلهم من السكان من نفس الفئة العمرية ،درجة تعميم التعليم الابتدائي و الثانوي ،نسبة العلماء لكل 10ألاف نسمة من السكان ،كما وجدا علاقة كبيرة بين هاته المؤشرات و معدلات النمو في تلك البلدان .

5- ثيودور شولتز: [98] **T.W.SHULT** قام بإسهامات متعددة في اقتصاديات التعليم ، و تحصل من خلالها على جائزة نوبل في الاقتصاد عندما قام بإبراز القيمة الاقتصادية للتعليم ،فقد كانت له عدة أعمال فردية وأخري مع مجموعة من الباحثين ،و من الدراسات تلك التي أجراها في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة "1900- 1957 " ، و التي عالج فيها العلاقة بين دخول الأفراد و مستوياتهم التعليمية ، و قد اتبع الخطوات التالية :

أ- درس تطور المخزون التعليمي و ذلك من خلال حساب سنوات الدراسة ارتفعت من 116 مليون سنة 1900 إلى 740 مليون سنة 1957 ، هذا ما يعني أن المخزون التعليمي للقوي العاملة قد ارتفع بمقدار 6.4 ، بينما ازداد مقدار الاستثمار المالي الموظف في التعليم في نفس الفترة بمقدار 4 مرات و نصف فقط، كما لاحظ تغير قيمة التعليم نتيجة تغيير ت توزيع التعليم على أفراد المجتمع ، حيث أصبح يشمل الشباب أكثر من الشيوخ و هو ما يزيد من فترة العمل الفعالة لذي الشباب .

ب- و في حساب نفقات أو تكاليف التعليم تم الاعتماد على المصروفات المدرسية ونفقات المعيشة للتلميذ إلى جانب كل ما يدخل ضمن تكلفة التعليم للفرد سواء عن طريق معونة الدولة أو أي نوع من الخدمات العامة، كما أخد بعين الاعتبار ما يمكن أن يحصله من دخل لو أشتغل في سن العمل و استغني عن الدراسة ،توصل شولتز إلى أن الدخل المتروك بالنسبة للدراسات الجامعية يقدر بحوالي 55% من تكلفة الدراسة و بحوالي 43% بالنسبة للمرحلة الثانوية حيث أضاف هذه التكلفة إلى تكلفة التعليم ، [99]

ج - واعتمد شولتز في حساب عائدات العليم على مختلف الأبحاث و الدراسات التي نشرت مند عام 1955، حول الفروق بين دخول الأفراد حسب المستوي التعليمي وخلال فترة العمل الفاعلة ، ثم قام بمقارنها مع تكاليف التعليم المقابل لكل مرحلة من مراحل التعليم و ذلك بغية الحصول على معدل

---

[98] حمزة مرا دسي ،دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر ،2009 -2010،ص ،12.

[99] حامد عمارة ،اقتصاديات التعليم، الطبعة الثانية دار المعرفة ،القاهرة ،1968، ص، 74-75 .

العائدات لكل مرحلة و قد بلغ هذا الأخير 40.2 %للمرحلة الابتدائية و 11.8% للمرحلة الثانوية و 10.96%للتعليم العالي .[100]

و من بين التقديرات التي ظهرت أيضا في دراسات شولتز أن سكان الحضر في الولايات المتحدة الأمريكية من الذكور و الذين تلقون تعليما في سبع أو ثمان سنوات كان دخولهم عام 1939، تزيد بمبلغ يتراوح ما بين 175 و 304 دولار في السنة عن أولائك الذين نالوا تعليما في 5 أو 6 سنوات و في عام 1965 كان الرجال الذين يبلغ أعارهم 24 و 35 سنة ممن أكملوا ثمان سنوات دراسية يحصلون على دخل يزيد عن 1000 دولار في السنة عن نظارهم ممن نالوا تعليما أقل منهم بسنة واحدة ، و لقد أشار إلى أن الاستثمار في البشر هو العامل المفسر للنمو الاقتصادي الذي تتميز به الولايات ،م ،ا ، و أن التعليم هو مفتاح الاستثمار في رأس المال البشري و ذلك لارتفاع معدلات نمو الدخل القومي بارتفاع المستوي التعليمي عن طريق تحسسن القدرات الإنتاجية للقوي العامة ، و قد ساهم شولتز كذلك في إعادة بت علم اقتصاديات التعليم من جديد من خلال إعطائه أبعاد و عمق اكبر، و ذلك من خلال التطور و الاهتمام الكبير الذي شاهدته هاته الفترة خاصة بعد الخطاب الذي ألقاه سنة 1960، حيث أكد على أبراز مفهوم رأس المال البشري وأصبح موضوع دراسة قائما بذاته و باب من أبواب علم اقتصاديات التعليم .

المبحث الثالث: الاستثمار في رأس المال البشري

قبل عقد الستينيات من القرن الماضي كان الاقتصاديون يقسمون عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عوامل أساسية هي :الأرض، العمل، رأس المال المادي، لكن منذ بداية الستينيات، اتجه الاهتمام إلى نوعية اليد العاملة و على وجه الخصوص إلى تدريب و تكوين هذه اليد العاملة ، و من ثم بدا الاهتمام بالتعليم من الناحية الاقتصادية ، و ظهور ما يسمي رأس المال البشري .

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري[101]

يعرف **C.P.kindlerger**) رأس المال البشري بأنه ذلك الجزء المضاف إلي العمالة ويعرفه (**M.todaro**) «بأنه الاستثمارات الإنتاجية التي يحتوي عليها الفرد نفسه وهي تشمل على المهارات والقدرات والقيم والصحة وغيرها من الأمور التي ينتجها الاتفاق على التعليم»

ويعرفه (**Theador & Schults**)" أنه مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية"

ويمكن تعريف الاستثمار في رأس المال البشري بأنه (استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة

[100] عبد الله زاهي الرشدان ، نفس المرجع السابق، ص، 185.

[101] امد عمارة ، نفس المرجع السابق، ص، 75-76 .

المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات إلى تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه).

المطلب الثاني : نظرية الاستثمار في رأس المال البشري [102]

من رواد هذه النظرية " **A.Smith ، A. Marshall ، S.S.Mil ،D. Ricardo** **". G. Becker،T. Shults،**

حيث تقوم هذه النظرية على أساس إن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار في التعليم (الاستثمار في رأس المال البشري) وبين زيادة دخل الفرد والمجتمع أي أنه كلما زاد الاستثمار في رأس المال البشري كلما زاد الدخل سواء على مستوى المجتمع أو مستوى الفرد.

فرضيات النظرية

1 – "التوجه الحضاري، ويعتمد على النظرة التفاؤلية للمستقبل بالنسبة للأفراد الأكثر تعليما.

2 –العمر، فالفرد الأصغر سناً يتمتعون بقيمة حالية للعائد اكبر من أقرانهم الأكبر سناً ، وذلك لأن عدد السنوات الباقية للأفراد الأصغر سناً أطول عن تلك المتبقية للأكبر سناً لذلك فالمتوقع استمرار الأفراد الأصغر سناً في التعليم أو التدريب.

3 –التكاليف ،حيث أن احتمال الاستثمار في رأس المال البشري يكون أكبر في حالة ما تكون التكاليف منخفضة ،فالمتوقع زيادة الالتحاق بالجامعات في حالة انخفاض التكاليف.

4 –فروق الدخل العمالية ،تعني هذه الفرضية إن هناك علاقة موجبه بين التعليم والعائد أي الزيادة في الأجر على طول الحياة العملية للفرد أو المكاسب النفسية التي يحصل عليها في الدراسة".

تستند العلاقة بين التعليم والدخل إلى مجموعة من المبادئ والمسلمات والفروض العملية التي تشكل نظرية رأس المال البشري والتي مؤداها أن التعليم يزود القوة العاملة بالخبرات والمهارات العلمية والعملية والقدرات التي تزيد من مواهبهم وسلوكياتهم في تحسين كم وجودة الإنتاج ، ومن ثم ترتبط القيمة الاقتصادية للتعليم على مستوى الفرد أو المجتمع بالعائد الحدي من الإنتاج (**Marginal Product**) والتي تتضمن أن العمالة الأكثر تعليماً تكون أكثر إنتاجا وبذلك تدفع لها أجور وحوافز أعلى مع ثبات العوامل الأخرى مثل الجنس والسن والعرق وعلى ذلك فإن الإنفاق على التعليم يؤدي إلى إنتاجية أفضل ودخول أعلى.ومن ثم يعد التعليم استثمار طويل المدى يتجسد في الثروة البشرية ويدر عوائد اقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال الطبيعي وعليه يسهم التعليم في تذويب الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع ، كما يسهم في حراكهم الاقتصادي والاجتماعي من مستويات معيشية أقل إلى مستويات أعلى وأفضل على المدى الطويل لعمر الإنسان ،

[102] نفس المرجع السابق http://www.startimes.com

وبالتالي يسهم التعليم في الدخل القومي وفي معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، (أي مجتمع).

النقد الموجه لنظرية الاستثمار في رأس المال البشري[103]

هناك عدة انتقادات موجهة لنظرية رأس المال البشري خصوصا من علماء التربية ومن أهم تلك الانتقادات:

1-إن النظرية تهمل العوائد الاجتماعية والأمنية التي تعود على المجتمع من جراء زيادة تعليم أفراده.

2 -إن هذه النظرية تربط دائماً زيادة التعليم بالزيادة في الدخل وهو الأساس الذي قامت عليه النظرية وان ذلك يحط من قيمة التعليم كقيمة سامية وراقية.

3 -إن هذه النظرية تربط دائما زيادة الدخل بالتعليم ولا شك أن هناك عوامل أخرى تزيد من دخل الفرد غير التعليم كالمكانة الاجتماعية للأفراد وخلفيتهم وصحتهم وبيئتهم وغير ذلك من العوامل.

4 -إن أساليب القياس التي بنيت هذه النظرية على أساسها مشكوك في صدقها ومدى دقتها.

5 - تهمل النظرية العوامل الأخرى التي تزيد من الإنتاجية مثل ظروف العمل والحوافز المقدمة فيه وبيئته وتربط دائماً زيادة الإنتاجية بزيادة التعليم ومع كثرة هذه الانتقادات يرى أن النظرية لها مكانتها العلمية في مجال علم الاقتصاد ونجد أن لها قبولاً كبيراً سواء من رجال التربية والتعليم أو من رجال الاقتصاد لان وجود مثل هذه النظرية في ضل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه دول العالم مفيد لهذه الدول لتوجيه استثماراتها التعليمية أمثل توجيه كذلك وجود هذه النظرية لا يعني الحط من قيمة التعليم بل هي عالجت جانب واحد من جوانب عوائد التعليم وهو الجانب الاقتصادي أما بالنسبة لأساليب القياس التي استخدمتها لا تخرج عن كونها أساليب قياس للظواهر الإنسانية ولا شك أن هذه الأساليب كلها تتميز بعدم الدقة ولكنها تعطي مؤشرات معينة يمكن من خلالها إعطاء حكم معين على ظاهرة معينة. فنظرية الاستثمار في رأس المال البشري هي كغيرها من النظريات التي تفسر الظواهر الإنسانية فهي ليست من النظريات التي يمكن قياسها بدقة متناهية كتلك التي في الظواهر الطبيعية والرياضية.

ولكن على من يتبنى تلك النظرية أن يضع في حساباته العوائد الأخرى للتعليم غير الاقتصادية عند التخطيط للنظام التعليمي.

المطلب الثالث : العائد من الاستثمار في التعليم: [104]يشكل العائد محور النظرة الاقتصادية للتعليم، لأن العائد من التعليم هو المبرر الأساسي ل :الإنفاق المستمر،الواسع و المتزايد عليه، حيث يمكن

---

[103] نفس المرجع السابق http://www.startimes.com

[104] نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي، 2011-2012 ،ص،44-45.

دراسة العائد من عدة نواحي(اقتصادية و اجتماعية)و على عدة مستويات(الفرد، الاقتصاد و المجتمع ككل .)

– فعلى مستوى الفرد؛ فإن العائد من التعليم يتمثل في التجارب العالمية أين وصلت؟

–تحقيق الرضا :عن طريق تلبية رغباته و حاجاته للتعليم و إشباعها، و شعوره بتوفير مستوى نوعي أفضل لحياته نتيجة حصوله على التعليم.،الخروج إلى سوق العمل،قابلية التشغيل.

–العائد المادي: ارتفاع دخل الفرد نتيجة لارتفاع مستواه التعليمي(المخزون التربوي)مقارنة بالتكاليف (جمع دخله طوال حياته و خصم تكلفة تعليمه منه.)

– أما على مستوى الاقتصاد و المجتمع ككل، فإن التعليم يزيد من رأس المال البشري و الذي يزيد من إنتاجية العامل الشيء الذي يؤدي إلى مخرجات ذات مستوى عال .كما أنه يزيد من المقدرة على الابتكار(المعرفة والتكنولوجيا الجديدة) التي تعزز النمو.

كما أن التعليم يسهل عملية نقل و نشر المعرفة التي يحتاجها أفراد المجتمع لفهم و معالجة المعلومات الجديدة و تطبيق التكنولوجيا الجديدة المبتكرة من طرف الآخرين.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للفصل الأول تبين لنا أن التعليم العالي عرف توسعا و اهتماما كبيرا، و التي جاءت نتيجة للدراسات التي أجريت حول الأهمية للتعليم العالي و كونه استثمرا.

تبرز أهمية التعليم في كونه(أساس النهضة و التطور في كل المجتمعات، أداة مهمة لنقل التكنولوجيا، معرفة حياة المجتمعات من حيث تقدمها ودرجة الوعي ،القادر على الاستجابة لمتطلباته و التغيرات المستمرة ،التكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية ،تكوينه لرأس المال البشري المؤهل ..).وأهم أسباب إهتمام الاقتصاديون بالتعليم هو التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية ، تزايد الانفاق في قطاع التربية والتعليم ، العجز المالى والبحث عن مصادر التمويل.

حيث أكدت دراسات كل من :دنسون ،شولتز، ميلر و غيرهم؛ إلى أن التعليم يلعب دورا كبيرا في المجال الاقتصادي .

كما أن الاستثمار في التعليم العالي له عايد على صعيدين،بالنسبة للفرد تحقيق الرضا و كدا قابلية التشغيل في المستقبل إضافة إلى العائد المادي .

أما بالنسبة للمجتمع و الاقتصاد فيكمن (رفع إنتاجية العمل ، رفع القدرة على الابتكار، نقل المعرفة لإفراد المجتمع ..).

و بعد دراسة التعليم العالي بصفة عامة سوف نتطرق في الفصل الثاني إلى التعليم العالي في الجزائر .

الفصل الثاني:

التعليم العالي

في الجزائر

مقدمة الفصل

تعتبر الجامعة من أهم وأكبر قوى التحديث والتطوير، وخاصة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي يعيشها العالم في إطار عولمة سوق المعرفة والتعليم، والتي يجب أن يواجهها التعليم العالي، بهذا تجد الجامعة نفسها مجبرة على أن تكون مرنة للاستجابة لمتطلبات العولمة والحفاظ على مبادئها مع أخذ البيئة الداخلية والخارجية بعين الاعتبار، هذا الوضع أوجد تحديات كبيرة بالنسبة للأطراف الداخلية والخارجية المشكّلة للجامعة، وبهدف مواجهة هذه التحديات أو بالأحرى تخفيف حدتها وخلق التوازن، أصبح تطبيق مبادئ الحوكمة ضرورة ملحة للجامعات .

فيما يخص التعليم العالي بالجزائر والذي يتميز بتاريخ عريق، حيث تعتبر جامعة الجزائر من أقدم الجامعات في العالم العربي، ونظرا لأهميته في تكوين الايطارات اللازمة لقيادة التنمية في البلاد، دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام به والقيام بعدة إصلاحات. هي إصلاحات فرضتها العولمة مما جعل هذا القطاع يعرف تحديات كبرى.

للإجابة على هذا الانشغال تم تنظيم هذا الفصل وفق ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول : تطور التعليم العالي في الجزائر

المبحث الثاني : إصلاح التعليم في الجزائر .

المبحث الثالث :تحديات التعليم العالي في ظل العولمة و مبادئ الحوكمة.

المبحث الأول : سياسات التعليم العالي في الجزائر

يتميز التعليم العالي الجزائري بتاريخ عريق، حيث تعتبر جامعة الجزائر من أقدم الجامعات في العالم العربي .و لا تزال جامعات و مؤسسات التعليم العالي بالجزائر في توسع و تطور مستمر .و فيما يلي سنبرز أهم السياسات التي تبنتها الجزائر فيما يخص التعليم العالي على مستواها و المبادئ الناتجة عنها.

المطلب الأول : مبادئ التعليم العالي في الجزائر[105]

تعود بداية التعليم العالي في الجزائر فعليا، إلى ما بعد الاستقلال و قد تأثر خلال تطوره بمختلف السياسات والخطط التي عرفتها الجزائر خلال مسيرتها و تحولاتها السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية . إلا أنها لم تخرج عن نطاق المبادئ التالية:

الفرع1 :ديمقراطية التعليم العالي:

استطاعت الجامعة خلال السنوات الست التي عقبت إصلاح عام 1971 ، مضاعفة عدد طلابها، فبعد أن كان هذا العدد في مستهل السنة الدراسية 71- 72 (63.005 طالب) أصبح في سنة 77-78 (63195 طالب)أي أن مابين 85% إلى 90 % من خرجي البكالوريا يسجلون فعلا في معاهد التعليم العالي.

و قد تعزز هذا النمط من الديمقراطية بتطبيق اللامركزية و انتشار عدد من مؤسسات التعليم العالي داخل الوطن .فبالإضافة إلى الجامعات الثلاثة :في العاصمة، وهران و قسنطينة؛ أنشئ عدد من المراكز في عنابة و تلمسان و مستغانم و تيزي وزو و باتنة و سطيف ..و حسب ما ينص عليه الميثاق الوطني، فإن الجزائر ينبغي أن تحقق مشروع جامعة أو معهد جامعي في كل منطقة.

الفرع2 :تجزئة الهياكل و المناهج و الإطارات:

يعتبر الإصلاح خطوة حاسمة لوضع المؤسسة الجامعية في مسارها الطبيعي و هو خدمة التنمية الوطنية التكيف مع متطلبات التغير السريع الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال، فقد كان الإصلاح ضرورة ملحة الإخراج الجامعة من غربتها و عزلتها و تجديد هياكلها التي صممها الاستعمار منذ حوالي خمسين عاما لتلبي أغراضه و تخدم مصالح قلة من المستوطنين فيما كان يسمى ب "ممتلكات ما وراء البحر."

و تمثلت الهيكلة الجديدة في إلغاء نظام الشهادات و السنة التحضيرية و توزيع الاختصاصات على فروع " Filières تجمعها أقسام " Départements " و تأسيس معاهد " Instituts " من

[105] محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1989 -ص 213،215

مجموع تلك الأقسام التي كانت تضمها في السابق كليات و العمل على تحقيق نوع من التكامل و التعاون العلمي و الإداري بين مختلف المعاهد.

*أما بالنسبة للمناهج فقد أحدث الإصلاح انقلابا في الطرق التقليدية الموروثة و عرضها بأساليب تربوية جديدة و المراقبة المستمرة للمعارف و تدعيم حصص الأعمال التطبيقية و الموجهة داخل كل وحدة و التخلي عن الأسلوب التلقيني و الإلقائي و اعتبار الوحدة الدراسة مجموعة متناسقة من المعارف و المهارات.

و بالنسبة للتأطير فإن تجزئة الإدارة و مراكز الإشراف ابتداء من الجامعة و مراكز البحث حتى الوزارة قد تحققت بسرعة و قضت على الوصاية المباشرة التي كان يمارسها الأجانب على تعليمنا العالي و أنشطة البحث المختلفة، إلا أن هذه العملية لم تستكمل في عدد من المعاهد و الاختصاصات تجزئة هيئة التدريس فقد تطلب الإصلاح الاستعانة بالخبرات الأجنبية بأعداد كبيرة جدا،خاصة من الدول العربية.

الفرع3 :التعريب : [106]

إن الجامعة التي كانت تقتصر قبل الإصلاح على استخدام لغة واحدة و هي الفرنسية في جميع الاختصاصات باستثناء الآداب العربية و بعض الاختصاصات في العلوم الاجتماعية، قد شهدت بعد الإصلاح تحولا كبيرا في الاتجاه نحو التعريب و تمثل ذلك في المتجزئتين التاليين:

- ✓ تدريس العربية كلغة في الاختصاصات التي تدرس باللغة الفرنسية.
- ✓ إنشاء فروع تستعمل العربية في التدريس.

لقد حدد الهدف من تعليم اللغة الوطنية لمن يتلقون تعليمهم أساسا بلغة أجنبية في اتجاهين:

- ✓ إدماج هؤلاء الطلاب في السياق العام لعملية التعريب.
- ✓ تمكينهم من استخدام اللغة الوطنية بعد التخرج كأداة للعمل و خاصة بعد إتقان المصطلح الفني المرتبط بالمهنة.

الفرع4 :مردود التعليم العالي و تدعيم التعليم العلمي و التقني:

تخريج أكبر عدد ممكن من الإطارات الكفأة في أقصر مدة ممكنة بواسطة عدد من الإجراءات التنظيمية والبيداغوجية التي تؤدي إلى الحد من الإخفاق و التسرب والعمل على تدعيم و توسيع التعليم العلمي و التقني.

و قد تنبهت الوزارة المعنية إلى هذه الوضعية، فأشارت إلى الخطورة التي يشكلها الاختلال في التوازن بين الاختصاصات و عدم تطابقها مع حاجات البلاد الراهنة والمستقبلية و انعدام التوجيه و الاعتماد على الإجراءات الإدارية لمواجهة المشاكل بعد أن تستفحل و عدم الإسراع بوضع نظام للتوجيه على مستوى الوزارة و مؤسساتها التعليمية.

---

[106] محمد العربي ولد خليفة، 1989 ، نفس المرجع السابق، ص 216،220.

الفرع5:البحث العلمي:

و لا يستوفي هذا الإصلاح أبعاده إذا لم يفحص التعليم العالي في ميدان البحث العلمي، لأن المقياس الحقيقي لإنتاجية الجامعة هو ما يدور فيها من نشاط علمي في مجالات البحث الأساسي و التطبيقي للمساهمة في حل المشاكل المطروحة على البلاد، أو للعمل على تفاديها، فبهذه الطريقة تستطيع الجامعة أن تفرض وجودها على المستوى العالمي و تبرهن على فعاليتها في المعركة التي تخوضها بلادنا ضد التخلف.

المطلب الثاني: مراحل تطور التعليم العالي عبر مختلف السياسات خلال الفترة 1962-2005 [39]

و يمكن تقسيم المراحل التي مر بها التعليم العالي في الجزائر إلى :

الفرع1 : المرحلة الأولى : مرحلة التأسيس (1962-1969)

تمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي و البحث العلمي و قد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات في المدن الرئيسية، فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة بالجزائر العاصمة، افتتحت جامعة وهران سنة 1966 ، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967 ، ثم جامعة العلوم و التكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر و جامعة العلوم و التكنولوجيا محمد بوضياف بوهران و جامعة عنابة.

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعا فهو ما كان موروثا عن الاستعمار الفرنسي، حيث كانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهي :كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، كلية الطب و كلية العلوم الدقيقة .كما كانت الكليات بدورها مقسمة إلى عدد من الأقسام، تدرس تخصصات مختلفة و كان النظام البيداغوجي مطابقا للنظام الفرنسي، حيث كانت مرحله كما يلي:

مرحلة الليسانس :وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات، تنتهي بالحصول على شهادة ليسانس في التخصص المدروس.

شهادة الدراسات المعمقة :و تدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.

شهادة الدكتورة الدرجة الثالثة :و تدوم سنتان على الأقل لإنجاز البحث أطروحة علمية.

شهادة دكتورة دولة :قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين و اهتماماتهم .و قد كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي و التعريب الجزئي و التجرئة مع المحافظة على نظم الدارسة الموروثة.

---

[39] - سمية زاحي، ،المكتبة الجامعية فضاء التعلم و البحث في سياق نظام الLMD 2010 ، ص 25 . www.macromedia.com يوم 2014/03/15 على الساعة 18:52 .

الفرع2 :المرحلة الثانية: مرحلة الإصلاح الأولي و التعديلات(1970-1997) [40]

تبدأ هذه المرحلة باستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي سنة 1971 و تمثل هذا الإصلاح في تعويض الكليات بمعاهد مستقلة تضم أقسام متجانسة و اعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية.

كما أجريت التعديلات التالية على السنوات الدراسة :

مرحلة الليسانس :ويطلق عليه أيضا مرحلة التدرج و تدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسة فهي المقاييس السداسية.

مرحلة الماجستير :و تسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى و تدوم سنتين على الأقل .و تنقسم إلى:

*فترتين الفترة الأولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث، أما الفترة الثانية فتستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة .

مرحلة دكتورة علوم :و يطلق عليها تسمية مرحلة ما بعد التدرج الثانية و تدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.

كما أضيفت في البرامج الجامعية الأشغال الموجهة و التطبيقات الميدانية . عرفت هذه المرحلة فتح مجموعة من المراكز الجامعية في عدة ولايات لمواجهة الطلب المتزيد على التعليم العالي.

و عرفت هذه المرحلة وضع الخريطة الجامعية سنة 1984 ، بهدف تخطيط التعليم العالي إلى آفاق سنة 2000، في ضوء احتياجات الاقتصاد بقطاعاته المختلفة .حيث أنها عمدت إلى تحديد الاحتياجات من أجل تلبيتها و تحقيق التوازن من حيث توزيع الطلبة على التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل كالتخصصات التقنية و التقليل من التوجيه إلى بعض التخصصات كالحقوق و الطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

إن المجهودات المبذولة في ميدان التعليم العالي عموما تستجيب كلها لضرورة استخلاف المساعدة التقنية الأجنبية، بإطارات وطنية يخرجها نظام جامعي مطابق للحقائق الوطنية، بحيث تمت جزأرة سلك التدريس بالجامعة تدريجيا والجدول رقم (01)يعطي نظرة عن تطور نسبة الجزأرة خلال هذه المرحلة حسب مختلف الرتب الجامعية [41] :

[40] - نوال نمور ،كفاءة هيأة التدريس و أثارها على جودة التعليم العالي ،مذكرة مجيستار 2011،ص،116-117.

[41] - المصدر :حوليات الجامعة للجزائر سنة 87/86 ص 37.

الجدول 1: جزأرة سلك التدريس

السنوات / السلك	1979/1978	1981/1980
أساتذة	58.2	56.4
أساتذة المحاضرون	36.2	14.7
أساتذة المساعدون	50.2	58.9
معيدون	67.7	76.5
المجموع	59.9	70.0

لقد بلغت جزأرة المعيدين والأساتذة المساعدين في مرحلة جد متقدمة، وتم تسهيلها بإعادة تنظيم التكوين ما بعد التدرج سنة 1976 ، الذي حل في مرحلة ما بعد التدرج الأولى محل النظام الموروث عن الفترة الاستعمارية، كما عرفت جزأرة سلك الأساتذة والأساتذة المحاضرين تأخرا مزمنا، ويمكن تفسير ذلك بصلابة نظم الترقية في المهن الجامعية الذي لم يتخلص بعد من التقاليد الموروثة.

وأخيرا يمكن استخلاص أهداف هذه المرحلة في مجملها إلى ما يلي:

1-أولوية إدماج الجامعة في سياق حركة التنمية الشاملة.

2-جزأرة المناهج والمكونين.

3-ديمقراطية التعليم وتعريبه.

4-الانحياز للتوجه العلمي والتكنولوجي.

5-تكوين الإطارات المشبعة بالشخصية الوطنية والواعية بالانشغالات الكبرى للبلاد.

الفرع3 : المرحلة الثالثة التوسع التشريعي و الهيكلي (1998-2005)

تميزت هذه المرحلة بالتوسع التشريعي و الهيكلي و الإصلاح الجزئي .و أهم الإجراءات التي عرفتها هذه المرحلة ما يلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998.
- قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد.
- إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من :ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة،جيجل و سعيدة.
- إنشاء جامعة بومرداس و تحويل الم ا ركز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية و مستغانم إلى جامعات.

و بحلول سنة 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة، 13 مركزا جامعيا، 6 مدارس عليا للأساتذة، 14 معهدا وطنيا للتعليم العالي و 12 معهدا و مدرسة متخصصة .كما ظهرت بعد ذلك جامعات و مراكز جامعية أخرى و ملاحق لجامعات، مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي و تجسيد الديمقراطية .

عرفت بداية هذه المرحلة تطبيق نظام الكليات وهو نموذج جديد للتنظيم الإداري للجامعة، ويظهر التنظيم الإداري للكليات والهياكل البيداغوجية والعلمية في الكلية كما يلي:

الشكل رقم (1-1)التنظيم الإداري للكليات

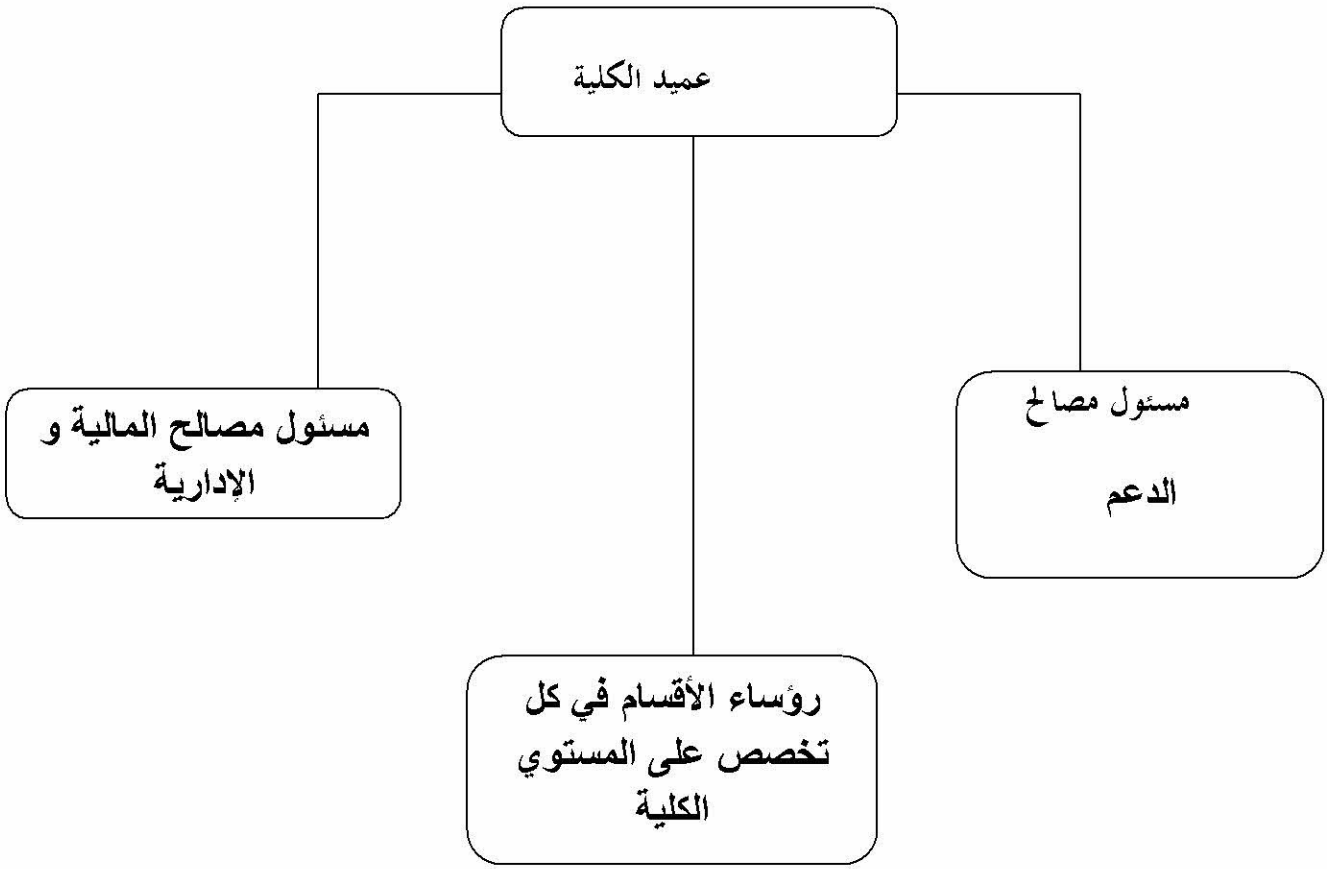

المصدر :وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مطوية جامعة الجزائر

الشكل رقم (2-2) الهياكل البيداغوجية و العلمية في الكلية

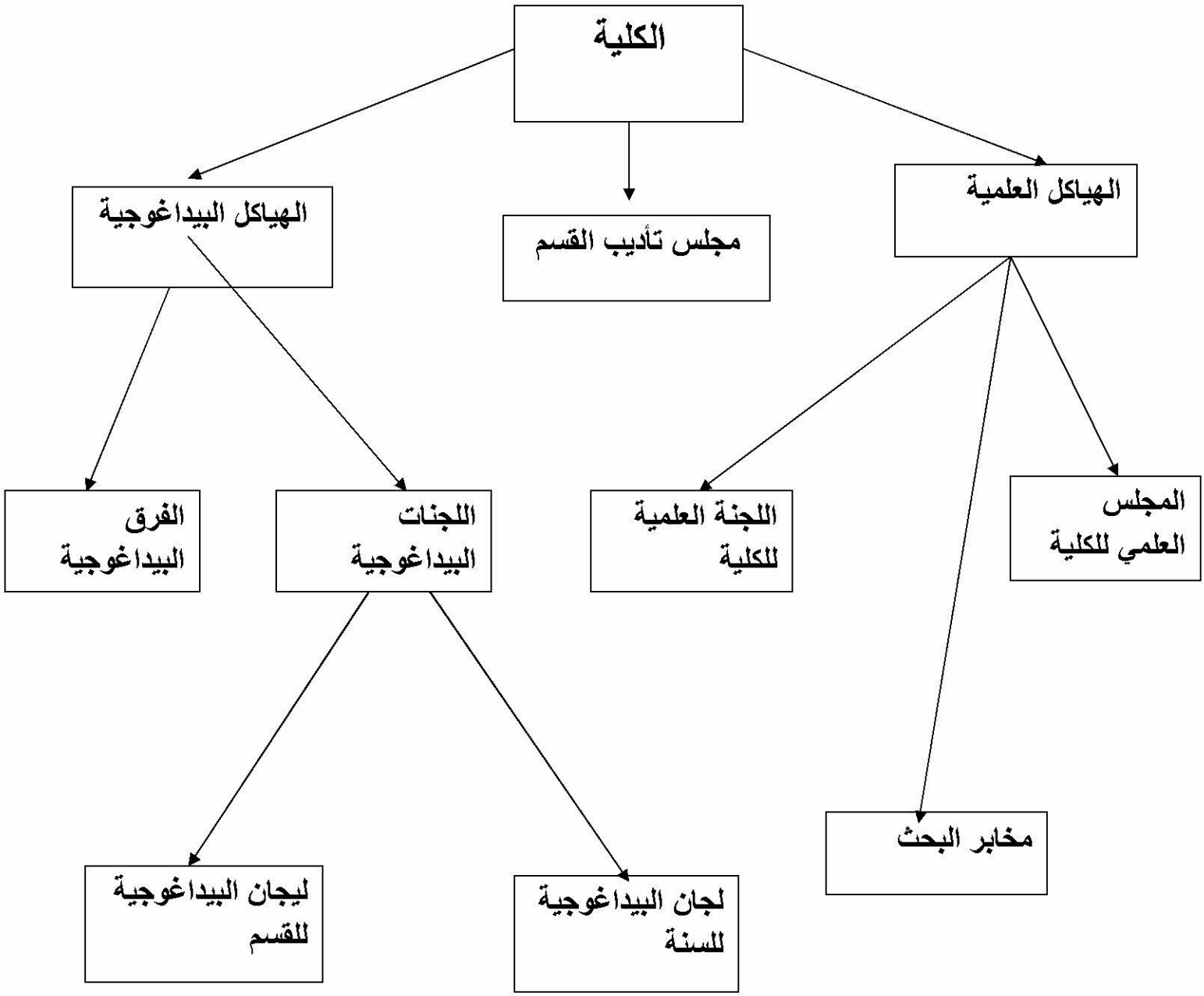

المصدر :وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مطوية جامعة الجزائر.

✓ كما أن في هذه الفترة قامت الحكومة بجهودات فعالة لنشر التعليم العالي وتحقيقا لديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، مما شجع الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم وتزايد الملتحقين به عام بعد عام رغم تذبذب نسب الالتحاق وهذا ما يتضح من الشكل التالي :[42]

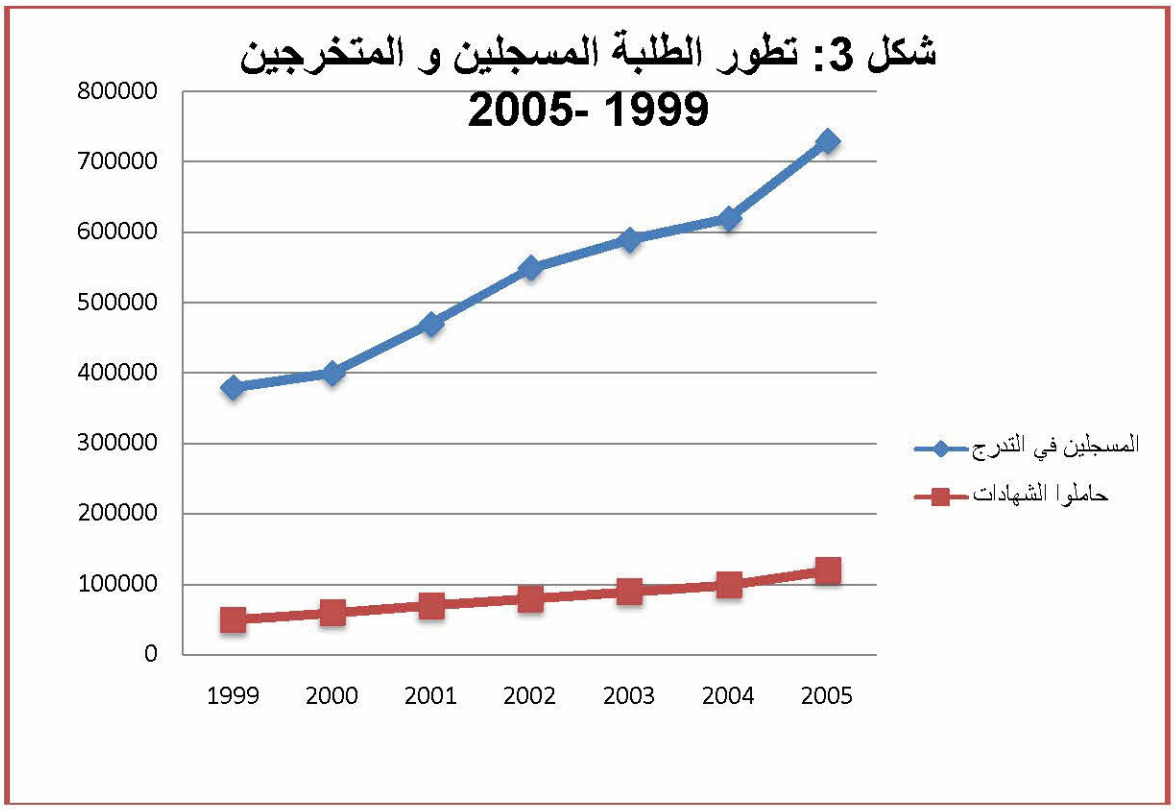

المصدر: إعداد الطالبة بالاستعانة لمعطيات المصدر :وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مطوية جامعة الجزائر.

بحيث بلغ عدد الطلبة المسجلين سنة 1999 -2000 حوالي 380000 طالب ليصل إلى 730000 طالب في 2004-2005 أي نسبة الزيادة تقارب 100% ويمكن إرجاع هذا التزايد الهائل لعدد الطلبة لعدة أسباب من أهمها :

-الاستقرار الاقتصادي.

-النمو الديمغرافي.

-ديمقراطية التعليم ومجانيته.

-تنامي متطلبات والاحتياجات الفردية والاجتماعية للتعليم.

-التوسع التعليمي الابتدائي والثانوي.

[42] - المصدر إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

✓ ونظرا للظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات، فقد افقد الجزائر مجموعة من اقدر الأساتذة وباحثيها، فعملت على تكثيف اجتماعات اللجنة الوطنية الجامعية من اجل تعويض الذين غادروا الجامعات الجزائرية، وبدا ارتفاع ملحوظ في عدد الأساتذة بالتعليم العالي يسير في اتجاه متزايد وهذا ما يوضحه الشكل

التالي :

شكل 4: تطور عدد الأساتذة (1999-2005)

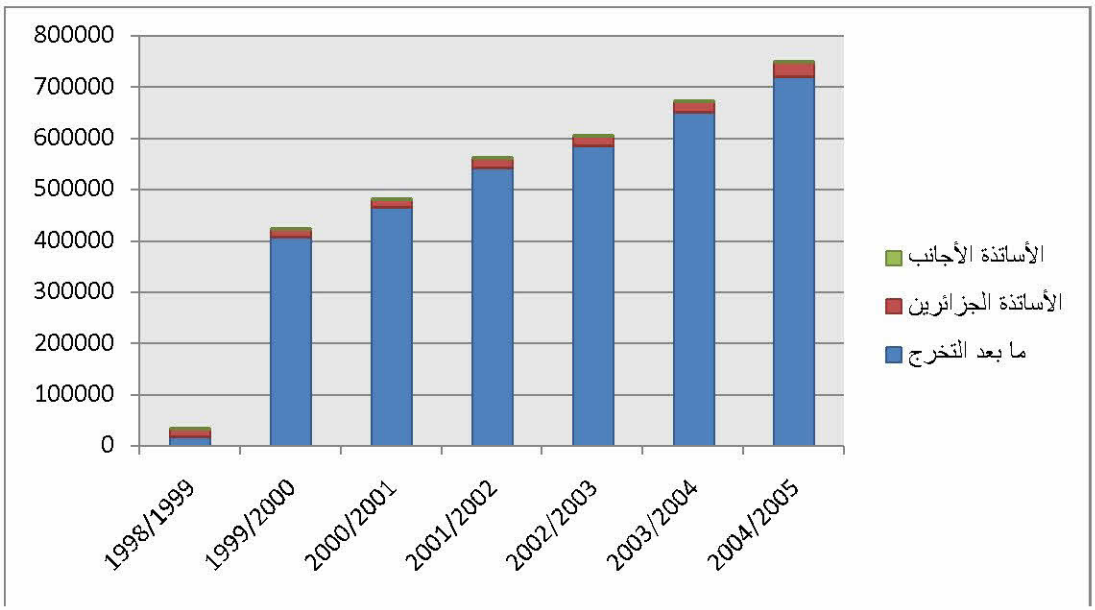

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي

من خلال الشكل يبدو أن عدد الأساتذة الأجانب يقل سنة بعد الأخرى، وهذا ما يعكس لنا صورة الأساتذة الجزائريين الذين هم في ارتفاع مستمر، حيث بلغ عددهم 16186 خلال السنة الجامعية 1999/19998 بنسبة 99.54 % من مجموع الأساتذة و عدد الأجانب بلغ 73 أستاذ ، و ارتفع عدد الأساتذة الجزائريين في الموسم 2005/2004 إلى 29871 أستاذ ،بنسبة 99.73% من مجموع المؤطرين .

✓ و من جانب الهياكل القاعدية فقد عرفت عدد الجامعات تطورا يساير الأعداد الكبيرة الملتحقة بالتعليم العالي وهذا ما يوضحه الجدول التالي: [43]

الجدول رقم (2) تطور الهياكل القاعدية (1998-2005)

السنوات / الهياكل	-98	-99	-00	-01	-02	-03	-04
	99	00	01	02	03	04	05

[43] office national des Statistiques

الجامعات	17	17	17	25	25	26	26
المراكز	13	13	13	14	14	13	13
معاهد الوطنية للتعليم العالي	06	03	03	02	02	2	02
المدارس العليا للأساتذة	03	03	03	03	03	03	03
المدارس العليا للتعلم التقني	01	01	01	01	01	01	01
المدارس العليا و المعاهد	12	12	12	10	10	10	10

المصدر office national des statistiques

من خلال الجدول يتبين أن هناك بعض الهياكل التي هي في تناقص مثل المعاهد الوطنية للتعليم العالي، ونفس الشيء بالنسبة إلى المدارس العليا للتعليم التقني، في حين نجد أن الجامعات تمشي في الاتجاه العكسي، أي تسير في طريق متزايد.

✓ يتميز قطاع التعليم العالي بالجزائر بتطوره الكبير فيما يخص عدد المنشآت ومناطق تواجدها وعدد الطلبة والأساتذة، حيث أن كثرة الطلبة أدى بالضرورة إلى توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لهم، بحيث نجد الطلبة في معظم الجامعات يستفيدون من امتيازات لا حصر لها من حيث النقل والأكل والإقامة، وتوفر هذه الإمكانيات وغيرها تؤثر على أداء الطالب وحوافزه في الدراسة، مما يعكس دون شك على مستواه و مردوديته العلمية، وعلى أداء الجامعة ككل؛ والجدول التالي يوضح تطور عدد الأحياء الجامعية خلال الفترة الزمنية (1998-2005)

الجدول (3) تطور عدد الأحياء الجامعية (1998-2005)

السنوات	99-98	00-99	01-00	02-01	03-02	04-03	05-04
الأحياء الجامعية	108	117	120	122	152	162	184

- **المصدر**:مديرية التنمية والتخطيط(المديرية الفرعية للدراسات الإحصائية والتخطيط) .

من خلال الجدول نرى أن الخدمات الجامعية جزء من مجهودات الدولة في العناية بالطلبة، وذلك يتبين من خلال الارتفاع المتواصل لعدد الأحياء الجامعية و بالتالي عدد المقيمين ،حيث كانت نسبة الإقامة في سنة 1989-1999 ب 52% من مجموع الطلبة المسجلين بالتدرج و كانت عدد الأحياء في هذه السنة 108 حي جامعي ثم صاروا 120 حي جامعي في سنة 2002/2001 حتى

وصلوا سنة 2005/2004 إلى 184 حي جامعي و هذا ما يدل على انه هناك تزايد في عدد الطلبة من سنة الى أخري وبالتالي هو مؤشر ايجابي للجزائر .

الجدول (4) تطور ميزانية التعليم العالي (2000-2005)

البيان / السنوات	الناتج الداخلي الخام (1000)دج	ميزانية القطاع (1000)دج	نسبة ميزانية القطاع بالنسبة للناتج د .خ(%)
2000	3.403.800.000	38.580.667	1.13
2001	4.227.113.100	43.591.873	1.03
2002	4.522.773.300	58.743.195	1.29
2003	5.252.321.100	63.494.661	1.20
2004	6.150.453.500	66.497.092	1.08
2005	7.563.609.800	78.381.380	1.03

المصدر : من إعداد الطالبة الجدول من قوانين المالية و الديوان الوطني للإحصاء

نستخلص أن النسبة بين ميزانية التعليم العالي والدخل الوطني أكثر دلالة على نوع المجهود التعليمي الذي يمكن أن يبذله المجتمع في قطاع التعليم العالي للحاضر والمستقبل، ولما كان الناتج الوطني ممثلا لمجموع السلع والجهود التي يحصل عليها في سنة معينة، فان هذا المؤشر يدلنا على مدى ما يمكن أن يستثمره المجتمع في ميدان التعليم من مجموع طاقاته.

فالنمو الاقتصادي في الدول النامية يقتضي تحريك عوامل الإنتاج المختلفة، والعمل على ترابطها بما يؤدي إلى تكوين مستمر لرأس المال، وتحسن رأس المال البشري كما ونوعا، والدفع المستمر للإنتاج يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني ازديادا طرديا.

وتنكسر حلقة التخلف عن طريق استثمارات جديدة، نتيجة للقدرة على الادخار وتطبيق العلم، ويقدر الاقتصاديون أن زيادة في عدد السكان في الدول النامية يقدر بحوالي 3% وإنها في اقتصادها التقليدي لا تستثمر استثمارات جديدة بأكثر من 5% من ناتجها الوطني .

الفرع 4: مرحلة الإصلاح بظهور LMD 2004[44]

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات و البرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي و أساليب التكوين .حيث لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل

[44] - سمية زاحي، المكتبة الجامعية فضاء التعلم و البحث في سياق نظام الLMD 2010 ،نفس المرجع السابق ص،27.

هيكلية تعليمية من ثلاث أطوار هي :الليسانس، الماستر و الدكتورة، الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار و للشهادات المتوجه لها، على الصعيدين الوطني و الدولي؛ و يتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات . وسيتم تفصيل واسع لهذه المرحلة خلال مبحث خاص وهو المبحث الثاني.

المبحث الثاني : إصلاح التعليم العالي في الجزائر عبر نظام ل.م.د

عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا ، وأما تطور الشبكة الجامعية ما كان له ليحدث دون أن تتولد عنه عدة اختلالات، والتي مردها أساسا إلى الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي. لقد أدى تراكم هذه الاختلالات عبر السنين أدي إلى عجز النظام التعليمي الكلاسيكي الذي لم يستجيب بفعالية للتحديات الكبري التي يفرضها التطور الناجم عن العولمة الاقتصادية .

وهكذا فإن منظومة التعليم العالي مدعوة في كل مرحلة من مراحل تطورها إلى التكيف باستمرار مع التحولات العميقة لمحيطها التي ما انفكت تزداد تعقيدا.

المطلب الأول: الاختلالات الرئيسية للنظام الكلاسيكي [45]

عرف نسق التعليم العالي اختلالات عدة، إن على الصعيد الهيكلي والتنظيمي للمؤسسات أو على الصعيد البيداغوجي والعلمي للتكوينات المقدمة وتتمثل هذه الاختلالات على وجه الخصوص:

في مجال استقبال وتوجيه وتدرج الطلبة، حيث يمكن تسجيل ما يلي:

- ✓ استناد الالتحاق بالجامعة إلى نظام توجيهي ممركز، فرغم المساواة التي حققها هذا النظام، إلا أنه يبقى نظاما غير مرن ويتضمن قدرا من الإحباط لكونه يقود إلى مسالك تكوين نفقية.
- ✓ مردود ضعيف من جّ راء التسرب المعتبر، والمدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة وهي الوضعية التي تزداد تفاقما بفعل اعتماد نمط تدرج وانتقال سنوي، واللجوء إلى أعادة توجيه عن طريق الإخفاق.
- ✓ أحجام ساعية ضاغطة تلزم الطالب بأوقات حضوريا مبالغ فيها في قاعات المحاضرات والأعمال الموجهة، على حساب الوقت الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي والتحضير لاستقلاليته المعرفية.
- ✓ تخصص مبكر، يوجه بمقتضاه الطلبة توجيها مبكرا وعادة ما يكون ابتداءا من السنة الأولى جامعي، وهو التوجيه الذي رغم كونه يستند على الرغبات المعبر عنها، إلا أنه يبقى في غالب الأحيان

[45] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،إصلاح التعليم العالي جوان 2007، ص، 9- 10، www.mesrs.dz

توجيها غير ناضج نحو فروع متخصصة وبطريقة لا رجعة فيها، لهم إلا عبر إعادة توجيه عن طريق الإخفاق أو إعادة اجتياز امتحان البكالوريا.

الفرع1 :في مجال هيكلة وتسيير التعليم: يمكن تسجيل ما يلي: هيكلة معقدة ونفقية، ولا توفر مقروئية واضحة، طور قصير المدى يتميز بجاذبية قليلة وغير قادر للاستجابة بفعالية للأهداف التي سطرت له بسبب الغموض الذي ميز النصوص المنظمة لهذا التكوين والمكانة الممنوحة له فضلا عن انحسار فرص التشغيل لخريجي هذا التكوين في غياب تعبير واضح عن الاحتياجات من قبل القطاعات المستعملة، متنوع ومرن بما يضمن التفتح الفكري وتشغيلية الخريجين وقابليتهم على التكيف في الحياة المهنية غياب شبه تام للمعابر نتج عنه انغلاق الفروع، الشيء الذي لا يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة والاستفادة منها في مسلك أخر في حالة التحويل بل بقاءه منغلقا في فرع نفقي،

- ✓ تسيير ضاغط وتنقصه الرشادة للنشاط البيداغوجي وعلى حساب الوقت المخصص للتعليم.

الفرع2 :في مجال التأطير تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- ✓ مرد ودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج ازدادت تفاقما في غياب التناغم بين البحث والتكوين في أغلب الأحيان، مما أثر على تطوير هيئة التدريس كّ ما ونوعا.
- ✓ استمرار ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين للجامعة نحو آفاق أخرى أكثر جذبا، لاسيما في غياب قانون أساسي خاص محفز وجاذب.

الفرع3 :في مجال المواءمة بين التكوين وسوق الشغل، نسجل ما يلي:

- ✓ برامج تكوين أقل ملائمة لمتطلبات التأهيلات الحديثة.
- ✓ اندماج ضعيف للجامعة في محيطها الاجتماعي ولاقتصادي .

المطلب الثاني : دوافع وأهداف الإصلاح

الفرع 1: الدوافع و الأهداف العامة

- **الاستجابة للتوجهات العالمية في التعليم العالي:** [46]

تظهر هذه الاستجابة من خلال:

– التفتح والتنافسية اللتان أصبحتا تميزان أنظمة التعليم العالي، حيث تستأثر الأنظمة الأكثر نجاعة باستقطاب أفضل الكفاءات والاستفادة من خدماتها.

– إنشاء فضاءات جامعية إقليمية ودولية فضاء مغاربي، أورومتوسطي.... تسهل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثم تشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

[46] – نوال نمور ،كفاءة هيأة التدريس و اثارها عاى جودة التعليم العالي ،ص،118 .

– يهدف التطوير إلى تمكين النظام التعليمي من الاستجابة إلى متطلبات العصر الجديدة و استيعاب التطورات العلمية و التكيف مع المستجدات الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية والتكنولوجية و مواجهة التحديات التي تواجه تطور الفرد و المجتمع و التفاعل الايجابي مع المتغيرات.

الفرع2: الدوافع و الأهداف بالنسبة للجزائر لقد أصبح من الضروري والعاجل على ضوء الاختلالات المشار إليها آنفا في المطلب الأول، دعم الجامعة الجزائرية بالوسائل البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والهيكلية التي تمكنها من الاستجابة بفعالية لتطلعات المجتمع في مجال تحسين نوعية التكوين ورفع تشغيلية الخريجين.

إن تصحيح الاختلالات المسجلة، إن على صعيد التسيير أو على صعيد أداء الجامعة الجزائرية ومردودها، يمر حتما عبر تنفيذ إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي.

يرمي هذا الإصلاح، علاوة على تأكيد طابع المرفق العمومي للتعليم العالي الذي يقدم خدمة عمومية وعلى تكريس ديمقراطية الالتحاق بالجامعة، إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة الآتية:

- ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.
- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل.
- تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية، لاسيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.
- إرساء أسس الحكم الراشد المبنية على المشاركة والتشاور.تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي و العلمي على الأصعدة الوطنية، الإقليمية والدولية.[47]

إن نظام التعليم العالي، أصبح من الضروري إصلاحه على نحو يجعله قادرا على إعداد الطلبة إعدادا ملائما يؤدي بهم إلى اكتساب المعرفة و المهارات الفكرية و العملية؛ التي تمكنهم من التكيف مع متطلبات عصرهم .والاتجاهات الايجابية اتجاه العمل و المواطنة؛ مما يجعلهم مبادرين في العمل و مهتمين به و قادرين على الإسهام الايجابي في بناء المجتمع و تنميته.

[47] - نوال نمور ،نفس المرجع السابق ،ص،119 .

المطلب الثالث :نظام LMD و تنفيذه [48]

لم تعد الجامعة فضاء ينظم ويتحقق فيه اكتساب المعرفة ونقلها وإنتاجها وتطويرها ونشرها فحسب بل حاضنة باتت تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى كعامل حاسم للتنمية وتحقيق التنافسية الاقتصادية.

يتكفل بهذا البعد المزدوج، من خلال إدخال L.M.D إن نظام ممارسات بيداغوجية جديدة ومقاربات إبتكارية في بناء برامج للتعليم والتكوين مستوحاة مباشرة من احتياجات المجتمع وكذا من خلال تطوير قدرات البحث وتطبيقاته.

كذلك إعادة تحديد المهام الموكلة للجامعة L.M.D يقتضي نظام في علاقتها مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي، وكذا إعادة ضبط أشكال مشاركتها في حل المشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي .إنه نظام يدعم ويرافق كل سياسة ترمي إلى ترقية الابتكار وتوسيع قدرات امتلاك التكنولوجيا في إطار شراكة ديناميكية تجمع بين الجامعات ومخابر البحث والمؤسسات العمومية والخاصة وحتى الهيئات المالية والمستثمرين المحتملين. تلكم هي الحقائق الجديدة التي تكفل بها قطاع التعليم العالي عند تحضيره وتصوره وتجسيده للإصلاح .إصلاح يتطلع أن يكون عميقا وشاملا ومنسجما يمس في نفس الوقت هيكلية التعليم وتنظيم الدراسات الجامعية ومحتويات البرامج البيداغوجية وتسيير مؤسسات التعليم العالي.

يرتكز هذا الإصلاح على مقاربة جديدة للعلاقات البيداغوجية والعلمية لطلبة – الأساتذة – الإدارة ضمن مسعى يضع الطالب في قلب جهاز التكوين، ويجعل تعريف برامج التكوين والبحث وتصميمها وتجسيدها تحت مسؤولية وإشراف المؤسسة الجامعية التي خولتها أحكام هذا الإصلاح صلاحيات جديدة ومنحها صفة صاحب المشروع في صوغ سياستها التطويرية .

الفرع1 : الهيكلية الجديدة للتعليم العالي [49]

يتمثل إصلاح التعليم العالي، على الصعيد البيداغوجي في إرساء تنظيم تعليمي من غاياته تمكين الطالب من:

- ✓ اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في مجالات أساسية تتساوق مع المحيط الاجتماعي المهني .

مع توسيع فرص التكوين من خلال إدماج وحدات تعليمية استكشافية، وأخرى للثقافة العامة، باعتبارها العناصر المكونة لمقاربة متداخلة التخصصات تتيح، بصفتها تلك، معابر في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية.

---

[48] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، نفس المرجع ،ص،13-.

[49] - وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، نفس المرجع ،ص،14-16.

- ✓ اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي وملكات التحليل والتركيب والقدرة على التكيف .
- ✓ أن يكون الفاعل الأساسي في مسار تكوينه من خلال بيداغوجية نشطة مدعومة بفريق بيداغوجي طوال مساره الدراسي.
- ✓ الاستفادة من توجيه ناجع وملائم يوفق بين رغباته واستعداداته قصد تحضيره الجيد، إما للحياة العملية، عبر تعظيم فرص اندماجه المهني .أو لمتابعة الدراسة الجامعية.

إن تجسيد هذه الأهداف يتجلى من خلال وضع هيكلية من ثلاثة أطوار تعليمية هي : الليسانس والماستر والدكتوراه أو ما أصبح يعرف بنظام L M D*

الليسانس: وتخصصات، ويتكون من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات.

يشتمل هذا الطور على ستة (06) سداسيات، كما يتضمن مرحلتين، تتمثل أولاهما في تكوين قاعدي متعدد التخصصات، وتتمثل ثانيتهما في تكوين متخصص.

ينقسم طور الليسانس إلى غايتين:

_ غاية ذات طابع مهني (ممهننة)تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل.

_ غاية أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.

الماستر: يتشكل هذا الطور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات.

ويشتمل هذا الطور بدوره على أربع (04) سداسيات، وهو طور مفتوح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية ويستوفي الشروط المطلوبة للالتحاق بهذا الطور، كما أنه طور مفتوح كذلك لكل حاصل على ليسانس ذات طابع مهني، الذي يمكنه، هكذا،العودة إلى الجامعة بعد قضاء فترة في الحياة المهنية. يحضر هذا التكوين كذلك إلى مهمتين:

* مهمة مهنية متميزة باكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد، بما يسمح بالنفاذ إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة (ماستر مهني)

*مهمة الباحث المتميزة بالتحضير للبحث العلمي الموجه منذ البداية للقيام بنشاط بحث في الوسط الاقتصادي أو في الوسط الجامعي(ماستر بحث).

الدكتورة: يضمن هذا الطور من التكوين الذي تبلغ مدته الدنيا ستة (06) سداسيات

تعميق المعارف في تخصص محدد، تحسين المستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث تنمية الاستعدادات للبحث، معنى العمل في فريق....ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة أطروحة.

إن هذه الهيكلية الجديدة توفر لكل متعلم وفي كل مرحلة من مراحل الحياة، ومهما كان المستوى الذيّ تم بلوغه، والدوافع المعبر عنها، فرصة الإقبال على تكوين جديد أو تحسين تكوين سابق سواء خلال ممارسة مهنة أو بعد تجربة مهنية.

الشكل رقم (5) رسم بياني لنظام LMD

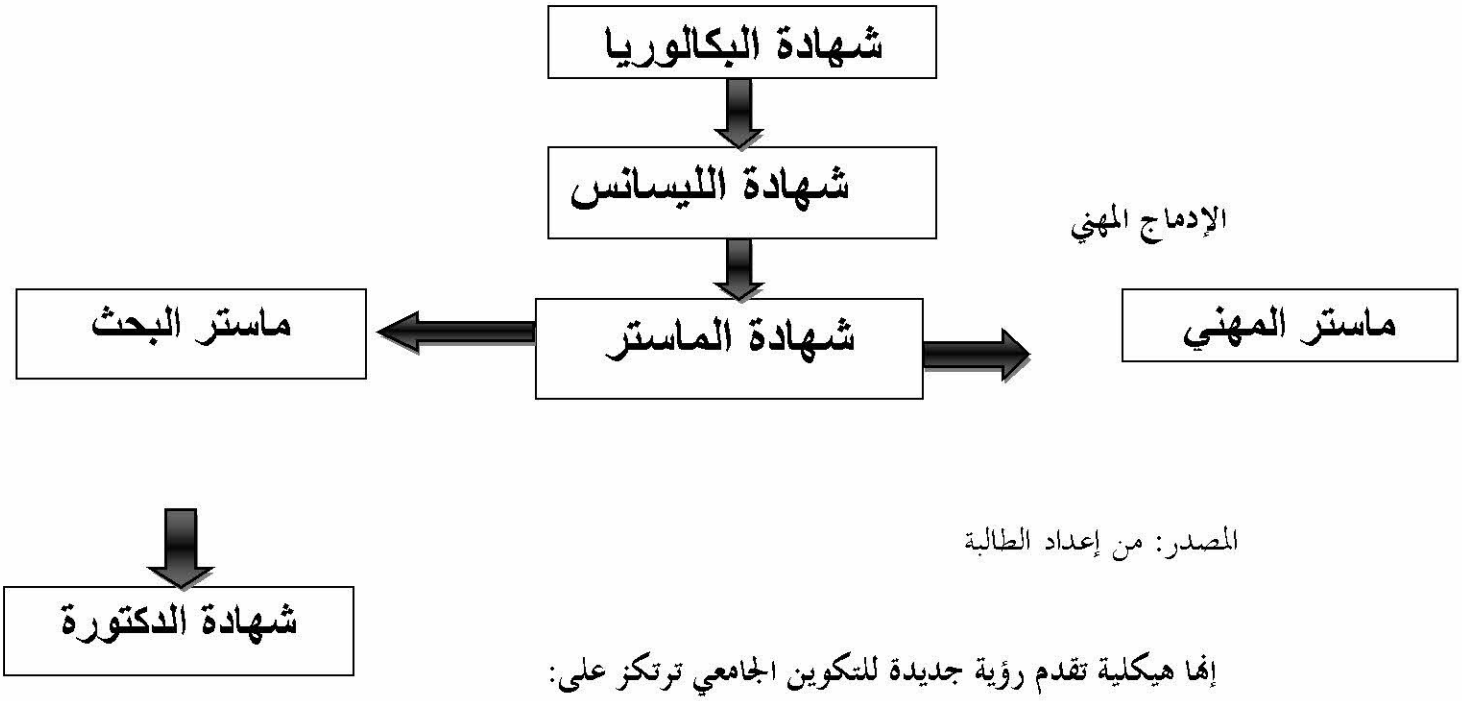

المصدر: من إعداد الطالبة

إنها هيكلية تقدم رؤية جديدة للتكوين الجامعي ترتكز على:

- وضع مخطط لتطوير الجامعة يأخذ في الحسبان مجمل الانشغالات سواء منها الاقتصادية والعلمية أو الاجتماعية والثقافية، وهذا على الأصعدة المحلية و الجهوية والوطنية.
- عروض تكوين متنوعة ، معدة، بالتشاور مع القطاع الاقتصادي.
- بيداغوجية نشطة، حيث يكون الطالب الفاعل الأساسي في رسم مسار تكوينه، من خلال مشاركته في بناء مشروعه المستقبلي، وضمان مرافقته من قبل فرقة بيداغوجية تمده بالنصح والإسناد طوال مساره التكويني.
- تقييم دائم ومستمر للتعليم وللمؤسسات التعليمية.

وهكذا فإن الأمر يتعلق، حقا، ببناء جامعة جديدة حية وعصرية، تصغي لمحيطها، ومتفتحة على العالم.

الفرع2 :المفاهيم الأساسية [50]

سيتم توضيح المفاهيم الأساسية لهذه الهيكلية فيما يلي:

- عرض التكوين:

[50] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، نفس المرجع ،ص،15-16 .

عرض التكوين هو عبارة عن دفتر شروط يحدد الأهداف، والمضامين البيداغوجية للتكوين المقترح، والشهادات المتوجة له، وكذا الإمكانات البشرية والمادية الضرورية في مجال التأطير والتجهيز والتمويل.

ـ يتفرع عرض التكوين إلى ميدان وفرع وتخصص، ويقدم – كلما كان ذلك ممكنا، – مسالك متنوعة ومعابر ما بين هذه المسالك، تضمن توجيها تدريجيا للطلبة.

ـ يتضمن عرض التكوين وحدات تعليمية استكشافية تسمح بانفتاح حقيقي على مجالات معرفية أخرى، وتُدرج بعدا متعدد التخصصات، يتيح للطالب آفاقا مستقبلية جديدة.

ـ يتضمن عرض التكوين وحدات تعليمية أفقية تكمل تكوين الطالب، من حيث كونها توسع حقل معارفه عن طريق اكتساب ثقافة عامة، وتعلم لغات أجنبية، والاستئناس بأدوات الإعلامية والتحكم في التقنيات المنهجية لإنجاز وقيادة المشاريع المهنية.

❖ ميدان التكوين:

الميدان هو تجميع عدد من التخصصات في مجموعة منسجمة، سواء من حيث وحدتها الأكاديمية والمعرفية أو من حيث فرص التشغيل التي تتيحها.

❖ المسلك النموذجي:

المسلك النموذجي هو توليفة منسجمة لوحدات تعليمية قابلة للاحتفاظ والتحويل وفق منطق تدرج ملائم تحدده الفرق البيداغوجية حسب أهداف محددة .تدمج المسالك المختلفة مقاربات متعدية ومتعددة التخصصات، وتتيح معابر تمكن الطالب من إنجاز مشروعه الدراسي وفق رغباته واستعداداته.

❖ الوحدة التعليمية:

الوحدة التعليمية هي مجموعة من المقاييس والمواد أو الأنشطة المنسجمة بيداغوجيا، صممت وفق منطق تدرج بُغية اكتساب كفاءات ومهارات محددة . تقدم الوحدات التعليمية سداسيا وتتوزع كما يلي:

➢ وحدات تعليمية أساسية تضم المواد التعليمية القاعدية الضرورية لمواصلة الدراسة في تخصص معين.

➢ وحدات تعليمية استكشافية تضم المواد التعليمية التي تسمح بتوسيع الأفاق المعرفية للطالب، وتفتح له آفاق أخرى في حالة إعادة التوجيه، وهذا بفضل التداخل بين التخصصات الذي يميز تصميم هذه المواد.

➢ وحدات تعليمية أفقية تضم مواد تعليمية توفر الأدوات الأساسية لاكتساب ثقافة عامة، وتقنيات منهجية تُنمي استعدادات الاندماج والتكيف المهنيين في محيط يتميز بالتطور الدائم (لغات، إعلامية، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، إنسانيات....) .

لكل وحدة تعليمية قيمة محددة بالأرصدة واكتساب الوحدة التعليمية يُعد اكتسابا نهائيا.

❖ الرصيد: هو وحدة قياس لما اكتسبه الطالب من معارف ومهارات، معبر عنها بقيمة عددية. يتم تحديد عدد الأرصدة لكل وحدة تعليمية على أساس حجم العمل المطلوب القيام به من طرف الطالب للحصول على الوحدة.

ويجب أن يراعي هذا الحجم مجمل النشاطات الواجبة على الطالب، وخاصة الأحجام الساعية للتعليم المقدم وطبيعته (محاضرات- أعمال موجهة - أعمال تطبيقية)، والعمل الشخصي، والمتربصات، والمذكرات، والمشاريع، والنشاطات الأخرى.

وبغية تيسير حراك الطلبة من مؤسسة جامعية إلى أخرى في المجال الوطني وحتى الدولي، فقد تم اعتماد مرجع موحد يسمح بتحديد قيمة مجمل الشهادات في شكل أرصدة بحيث تم تحديد 180 رصيدا لشهادة الليسانس (على أساس 30 رصيدا لكل سداسي) 300 رصيد (120+180) بالنسبة لشهادة الماستر..

الفرع3 :تنفيذ الإصلاح : [51]

لقد أفرزت عملية إصلاح التعليم العالي الجارية ممارسات وعلاقات جديدة بين المؤسسات الجامعية والإدارة المركزية، تمثلت في تحرير المبادرات وتشجيع الإبداع والابتكار ضمن إطار منسجم لنسق التعليم العالي والبحث العلمي. يرتكز المسعى المعتمد على عدة آليات للوساطة والتقويم:

على مستوى المؤسسة: يقع على عاتق مؤسسة التعليم العالي القيام ببناء عروض التكوين، بالارتكاز على قدراتها العلمية والبيداغوجية الخاصة بها، مسخرة في ذلك إمكانياتها في مجال البحث، بمساهمة الشريك الوطني بل وحتى الأجنبي، ليس فقط من أجل تغطية احتياجاتها الخاصة بل أيضا من أجل الاستجابة لطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

وتسهر مؤسسة التعليم العالي على أن يكون عرض التكوين المقترح متماشيا مع الآلات الكبرى لتخصصها، وأن يوفر مسالك متنوعة، ومعابر ما بين مختلف المسالك لتسهيل عملية توجيه الطلبة وإعادة توجيههم، لهذا الغرض يتعين على المؤسسة تعبئة وتجنيد فرق تكوين متعددة التخصصات.

على المستوى الجهوري:

تبدي اللجان الجهوية للتقييم برأيها في مدى انسجام عروض التكوين وجدواها ونوعيتها وملاءمتها وكذا في الإمكانات البشرية والمادية المتاحة والهياكل المسخرة من طرف مؤسسة التعليم العالي المعنية، وهذا في إطار الاحترام الصارم لأحكام دفتر الشروط.

على المستوى الوطني[52]: تتمثل مهمة اللجنة الوطنية للتأهيل، في اعتماد عروض التكوين المقدمة من طرف اللجان الجهوية للتقييم وتأهيلها وتقييم أثار هذه العروض على تنمية البلاد، من خلال وضعها

---

[51] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، نفس المرجع ،ص،19.

[52] - وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، نفس المرجع ،ص،20.

في الإطار الشامل لإستراتيجية التكوين التي سطرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، طبقا لتوجهات السياسات العمومية. وعلى اللجنة الوطنية للتأهيل أن تتأكد كذلك، فضلا عن ذلك، من نوعية وسمعة مختلف الشركاء الذين يسهمون في عروض التكوين، إلى جانب فحص ما تقدمه مختلف اتفاقيات التعاون الوطنية والدولية المرافقة لعروض التكوين.

وتمثل هذه اللجنة بحكم تشكيلتها المكونة من خبراء جامعيين وممثلي مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، هيئة ضامنة لانسجام خريطة التكوين العالي وضمان تنسيق مكوناتها. وقد تم تطوير مجمل هذه الميكانيزمات بفضل برنامج عمل مكثف للإعلام لفائدة الأسرة الجامعية وحتى الجمهور العريض، من خلال تنظيم لقاءات وتظاهرات ذات طابع علمي و بيداغوجي، ومن خلال عقد ملتقيات وطنية ودولية.

في هذا الإطار فإن الملتقى الدولي الذي نظم يومي 30 و31 مايو 2007 بالجزائر حول موضوع نظام LMD بين الممارسة و الأفاق .بمشاركة ممثلي الأسرة الجامعية و المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين بالإضافة خبراء دوليين قدموا من أمريكا "ولايات متحدة،كند" و أوروبا " فرنسا ،بلجيكا ،ألمانيا ،اسبانيا ،بريطانيا " و البلدان العربية " المغرب ، الأردن ،تونس، الإمارات و إفريقيا " السنغال ، سمح بتبادل الآراء .

كما تميز بمناقشات معمقة وذات مستوى رفيع، تناولت مختلف تجارب إصلاح التعليم العالي عبر العالم وقد مكنت أشغال هذا الملتقى من توطيد مسعى الإصلاح الذي اعتمدته بلادنا، وكانت من بين توصياته البارزة مؤسسة انعقاد هذا الملتقى بصفة دورية..

المبحث الثالث : تحديات التعليم العالي في ظل العولمة ومبادئ الحوكمة [53] إن التحديات و الرهانات التي تواجه العالم اليوم خاصة المتخلف منه لا تكمن فقط في الحاجة الملحة إلى المشاركة في مجتمع المعرفة و إنما تكمن أيضا في كيفية التطبيق الفعال و الناجع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحكم في كيفية استخدامها في سبيل تضييق الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة و المتخلفة. إن هذه التطلعات لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تطوير التعليم عموما و التعليم الجامعي خصوصا.

و سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي في الجزائر في ظل العولمة و ما أفرزته من مبادئ جديدة من بينها الحوكمة و إلى المجهودات التي تبذلها الدولة من أجل إعطاء دفعة قوية للتعليم العالي بهدف مواكبة التطورات العالمية من جهة و من جهة أخرى من أجل تطوير و تنمية المجتمع الجزائري وتحقيق قفزة تنموية نوعية تكون بمساهمة أفراد هذا المجتمع.

[53] - نعيم بن محمد ، التعليم العالي في الجزائر: التحديات، الرهانات و أساليب التطوير،مقال معهد الهقار 2006.

وقبل التطرق إلى التحديات تجدر الإشارة إلى التعريف بالعولمة والحوكمة كمصطلحات جديدة نتج عنها من التحديات و الرهانات ما يمكن أخذها بعين الاعتبار في مجال التعليم العالي.

المطلب الأول : عولمة التعليم العالي

الفرع1 :مفهومها:[54]

ومن تعريفات العولمة أنها: في دلالتها اللغوية تعني جعل الشيء عالمياً ، بما يعني ذلك جعل العالم كله وكأنه في منظومة واحدة متكاملة وهذا المعنى هو الذي حدده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة "Globalization" في الإنجليزية والألمانية ، وعبروا عنها بالفرنسية MONDIALISATION.

من الأنسب التعامل مع العولمة كمجموعة معاني وليس معنى واحد ومن تلك التعاريف الشهيرة تعريف اليونسكو " هي انتقال التكنولوجيا والاقتصاد والمعارف والناس والقيم والأفكار بلا قيود عبر الحدود " .

وهناك تباين بين الباحثين في مصطلح العولمة ، فمنهم من يرى أنها صراع وتنافس على الأسواق ، أو أنها تسويق عالمي للمنتجات والسلع والأفكار والنماذج أو أنها تعني خلق السوق العالمية الواحدة لتجعل العالم كقرية صغيرة، أو أنها تصدير السلبيات الثقافية والنفايات والحضارة الغربية أو أن العولمة ضد الأقلمة .

أن العولمة لها عدة مرادفات منها النظام العالمي الجديد, ومن ذلك أنها تعرف بالأمركة ,أو الكونية الكوكبية, وخلص إلى أن مفهوم العولمة الثقافي"هي تلك الجهود المبذولة من أجل فرض منظومة ثقافية معينة لمجتمع معين على كافة المجتمعات البشرية بوسائل وأساليب مختلفة ولأغراض شتى ".

الفرع2 :ايجابيات و سلبيات العولمة على التعليم العالي[55]

تزداد خطورة العولمة حينما نعلم أن مواطني هذه الدول في الوقت الحاضر غير مؤهلين تربوياً بشكل كامل لمجابهة الآثار المترتبة على انتشار مفهوم العولمة، من المهم أن يفرق بين العولمة والتدويل ، فالعولمة سبق بيانها وذكر تأثيرها على التعليم العالي بينما التدويل هو أسلوب التعامل مع ظاهرة العولمة وتبعاتها .

الجدول (5) : وفيما يلي بيان إيجابيات وسلبيات العولمة على التعليم العالي

---

[54] - د. سارة إبراهيم العريني أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات المعلوماتية والتنمية ....الوعود والتحديات 2007 /15/11-12المنصورة، جمهورية مصر العربية ،ص،4.

[55] - سارة إبراهيم العريني ،نفس المرجع السابق ذكر ،ص، 15.

إيجابيات استجابة التعليم العالي للعولمة	مخاطر استجابة التعليم العالي للعولمة
1 – زيادة فرص توفير التعليم العالي للطلبة. 2 – تعزيز اقتصاد المعرفة . 3 – حصول الطالب على درجات علمية مشتركة من خلال التعاون الجامعي محلياً وعبر الحدود . 4 – تمازج الثقافات وتنوع البيئات الأكاديمية . 5 – المنافع الاقتصادية للمؤسسات التعليمية.	1 – احتمال تدني مستوى التعليم . 2 – التباين الكبير بين المؤسسات التعليمية في مدى الانتفاع بالتعليم المقدم لهم. 3 – زيادة هجرة العقول إلى البلدان المتقدمة . 4 – التقارب المعرفي المبالغ به يؤدي إلى تماثل ثقافي مبالغ به على حساب الثقافة المحلية . 5 – ازدهار اختصاصات معينة على حساب أخرى وتأثير ذلك على توازن المعرفة. 6 – إضعاف دور الدولة في تحديد السياسات الرئيسة ومن أهمها السياسة الوظيفية.

المصدر: سارة إبراهيم العريني ،نفس المرجع السابق الذكر ،ص، 15.

المطلب الثاني : حوكمة الجامعات

الفرع1 :مفهوم الحوكمة :[56]الحوكمة هي نظام لمواجهة الاستبداد الإداري في المؤسسات المختلفة ذلك الاستبداد الذي تخلقه العلاقة الهرمية بين الرؤساء والمرؤوسين أو بين مصدري القرارات والمتلقين لها ، وقد ظهر هذا المفهوم في البداية لمواجهة ظواهر الفساد والاستبداد التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية بسبب عدم وجود آلية منضبطة لمحاسبة رؤساء هذه المؤسسات وغياب الشفافية ، وعدم أحقية العاملين في هذه المؤسسات أو الجمهور المتلقي لخدماتها في مناقشة قرارات هؤلاء المسئولين وذلك على الرغم من أن هذا الجمهور هو صاحب المصلحة المباشرة المستهدفة من هذه القرارات ، والمقصود بالحوكمة هو وضع معايير واليات حاكمة لأداء كل الأطراف من خلال تطبيق الشفافية وسياسة الإفصاح عن المعلومات وأسلوب لقياس الأداء ومحاسبة المسئولين ومشاركة الجمهور في عملية الإدارة والتقييم.

[56] - أستاذ أحمد عزت المحامي. بحث قانوني حول مفهوم حوكمة الجامعات والغرض منها وسبل تطبيقها ،2010،ص،1 .

الفرع2 :مفهوم حوكمة الجامعات :[57] تعتبر حوكمة الجامعات عنصرا رئيسياً في التركيز الأخير على اتجاهات إصلاح التعليم الجامعي في جميع أرجاء العالم .ويتصدى مفهوم حوكمة الجامعات(وهو مفهوم جديد نسبياً طوره كلارك عام 1983 كواحد من طرق التصنيف الأولى في العالم) لكيفية قيام الجامعات وأنظمة التعليم العالي بتحقيق أهدافها وتنفيذها، وأسلوب إدارة مؤسساتها ورصد انجازاتها .

وفي التعليم العالي، تتناول عمليات الحوكمة أبعاداً متعددة من أبعاد المؤسسة :كيفية تماسك أجزائها، وكيفية ممارستها للسلطة، وكيفية اتصالها بالأعضاء الداخليين(الطلاب وأعضاء هيئة التدريس)، وكيفية اتخاذها للقرارات، وكيفية تفويضها للمسؤولية عن قرارات و إجراءات الداخلية، ومدى قيامها بذلك .

❖ **دور وأهمية حوكمة الجامعات**[58]

لقد تسببت العولمة وحرية انتقال الطلبة في خلق تحديات جسيمة للجامعات في أرجاء العالم كافة . فخلال العقدين الماضيين، لوحظ وجود إصلاحات طالت الجامعات في معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو اتجاه بدأ يظهر على المستوى العالمي .

من خلال تطرقنا إلى جملة المفاهيم المرتبطة بموضوع حوكمة الجامعات ومن ثم الوقوف على دور الحوكمة الإسهام في مواجهة التحديات التي تواجهها الجامعات توصلنا إلى جملة من النتائج، أبرزها ما يلي:

1- أمام ضخامة تحديات مؤسسة التعليم العالي، فانه لم يعد من الممكن مواجهتا بالطرق التقليدية التي كانت سائدة لفترة طويلة من الزمن .

2- تحتاج الجامعات إلى اللجوء للابتكار كي توفر تعليما يمكن خريجيها من أن يصبحوا منافسين و يساهموا في النمو الاقتصادي و الاجتماعي لبلدانهم .

3- إن الحكومة الجيدة تسيير اتخاذ قرارات تتسم بالعقلانية و الشفافية، و تؤدي إلى تحقيق الكفاءة و الفعالية على المستوي التنظيمي .

4- تسهم حوكمة الجامعات في إيجاد مؤسسات مستقلة لها مجالس أو هيأت حاكمة مسئولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي لهذه المؤسسات و مراقبة سلامتها المالية و التأكد من الفعالية الإدارية .

5- تشكل حوكمة الجامعات دافعا هاما لإحداث التغيير و مواجهة التحديات ،إذ أن كيفية إدارة المؤسسات هي من بين العوامل الأكثر حسما في تحقيق أهدافها .

---

[57] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011 ،التعليم العالي في مصر ،ص، 86 .

[58] - الأستاذ الدكتور أحمد محمد أحمد برقعان ، حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات، المؤتمر العلمي الدولي، 2012 ،ص، 10-11 .

6- تمثل حوكمة الجامعات عنصرا حيويا من شانها أن تسمح للقائمين على تلك المؤسسات بتصميم و تنفيذ ورصد و تقييم كفاءة وفعالية الأداء .

الفرع3 :سبل تطبيق الحوكمة الجامعية [59]: بالطبع لا يمكننا التغلب على المشكلات السابقة مرة واحدة، وذلك لأن حوكمة الجامعات عملية تتضمن مراحل مختلفة، وتحتاج إلى تغيير عناصر جوهرية في العملية التعليمية، ولكن هناك بعض الاقتراحات لإمكانية تطبيق الحوكمة الجامعي .

-منح مؤسسات التعليم العالي الحرية والمسؤولية والاستقلالية الذاتية بمستوياتها المتعددة الفكر، البحث العلمي، الإدارة، التنظيم والتمويل، مع الحرص على أن تستجيب إلى متطلبات الدولة والمجتمع، من خلال تطبيق آليات مساءلة مناسبة .مع التركيز على دور وزارة التعليم العالي كمنسق، يسهل تقديم الخدمة ويمولها.

-تسيير مؤسسات التعليم العالي يتسم بدرجة عالية من المركزية ، لهذا يجب التطبيق الفعلي لسياسات لا مركزية الإدارة، وهذا ما يتطلب مرونة أكبر ومشاركة الجهات المعنية جميعها في اتخاذ القرار.

- سن قوانين جديدة وموحدة للتعليم العالي ، يجب أن تكون مرنة وقادر ة على استيعاب المستجدات والمعطيات الجديدة، تتضمن معايير واضحة لقياس أداء المؤسسات الجامعية ومدى جودة ما تقدمه من خدمة تعليمية . مع التأكيد على ضرورة أن تكون لكل مؤسسة تعليمية رؤيتها التي تميزها والمرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها.

-توجيه أهداف التعليم نحو تكوين مواطنين ملتزمين بقضايا الناس والمجتمع والكون، يتمتعون بروح النقد والتحليل والعمل الجماعي، ويتحقق ذلك عن طريق التحليل المستمر للميول السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تمكين المجتمع من معالجة المسائل الطارئة والمتجددة مع ضرورة نشر قيم السلام، العدالة، المساواة، التضامن، حقوق الإنسان.

- تأمين قياديين يتمتعون بكفاءات عالية في التخطيط والتسيير والتقييم المؤسسي ، وبرؤية اجتماعية واضحة تستجيب لاحتياجات المجتمع وتطلعاته.

- تطوير الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع لتأمين تمويل إضافي للتعليم العالي من القطاع الخاص، الأوقاف والمقتدرين في المجتمع.

-تعزيز مبدأ التضامن والشراكة الأصيلة بين مؤسسات التعليم العالي في كل أنحاء العالم.

-تنمية ثقافة التقييم البرامج، وحدات التعليم والبحث، والمدرسين.... ، التدريب المستمر استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، تعزيز نشاطات البحث في إطار الدكتوراه والإشراف المشترك على الرسائل الجامعية .

---

[59] محمد مرعي مرعي " الحوكمة الأكاديمية بين التخطيط الاستراتيجي وقياس الأداء المؤسسي" ، المؤتمر العلمي حول الحوكمة الأكاديمية، جامعة الكسليك، لبنان: 2009 ، ص12 .

– خلق هيكل متماسك يساعد على اتخاذ قرارات رشيدة تمس جانبي التعليم والبحث، عن طريق إنشاء ثلاثة أقطاب قطب الإدارة ، قطب البحث ، قطب التكوين، يقود هذه الأقطاب ثلاثة رؤساء أساسيين ذوي خبرات طويلة، كفاءة عالية ويملكون سلطة قوية في مجال تدخلهم على مستوى المجالس الإدارية والعلمية .

–دعم تسيير الجامعة وفق مبادئ أساسية [60] حددها الباحثان الجزائريان" صالح صالحي" و"موسى زواوي "في مبدأ استقلالية الجامعة ومؤسسات البحث، مبدأ الأصالة والتجديد، مبدأ القيادة والتوجيه، مبدأ الحرية الأكاديمية، مبدأ التنسيق والتكامل التدريجي، المبدأ الديمقراطي المبدأ العقائدي، مبدأ الارتقاء باللغة العربية، مبدأ التفتح على اللغات الحية الأخرى، المبدأ التنموي.

المطلب الثالث : تحديات التعليم العالي في الجزائر والمجهودات المبذولة [61]

سنتطرق من خلال هذه النقطة إلى التحديات التي يواجهها التعليم العالي في الجزائر والمجهودات التي بذلتها الدولة من أجل تطويره، بهدف مواكبة التطورات العالمية من جهة، ومن جهة أخرى من أجل تطوير وتنمية المجتمع الجزائري بمساهمة أفراده.

الفرع1 : التحديات

يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

1– **الطلب** المتزايد على التعليم العالي و تزايد أعداد الطلبة حيث أصبح أكثر من 16500000 طالب في حدود سنة 2012 في حين يقدر عدد الطلبة الحائزين على شهادة البكالوريا للسنوات الأخيرة 400000 طالب بحيث يتوجب على الدولة تجهيز المباني و كل ما يحتاجه الطالب .

2 – قلة التأطير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة ب: 32522 سنة 2012 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفسور) على أبواب التقاعد.

3– نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع و الابتكار الفردي و إن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية و ليست سياسة تعليمية.

---

[60] مرزوق الشريف"الآفاق المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي"، الملتقى الدولي حول":نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية" :2005 ، ص.144.

[61] -نعيم بن محمد" :التعليم العالي في الجزائر :التحديات، الرهانات و أساليب التطوير" 2008، وثيقة إنترنت متوفرة على الموقع :

http://www.hoggar.org/index.php?Itemid=64&id=478&option=com_content&task=view يوم 2014/03/22 على الساعة 10:12

4- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي و ذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم الأمر الذي أثقل كاهل الدولة إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

5- هجرة الكفاءات و عدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير و تكوين و تنمية البلاد.

6- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات و ليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي و عدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.

7- تنامي معدلات **البطالة** بين خريجي الجامعات.

الفرع2 : المجهودات المبذولة في سبيل تطوير التعليم العالي [107]

نتيجة لهذه التحديات تسعى الجزائر جاهدة للتغلب عليها من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

أ) إنشاء الهياكل القاعدية و تجهيزها بما يتلاءم مع الحاجيات التعليمية الجديدة. ونحصي عند هذا تطور الشبكة الجامعية الجزائرية كما يلي: ثلاثة وثمانون " 83 " مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ستة وأربعين " 46 " ولاية عبر التراب الوطني .وتظم خمسة وثلاثون " 35 " جامعة، خمسة عشر " 15 " مركزا جامعيا وستة عشر " 16 " مدرسة وطنية عليا وخمس " 15" مدارس عليا للأساتذة وعشرة " 10 "مدارس تحضيرية وقسمان "2 تحضيريان مدمجان.

ب) تكوين الأساتذة و المؤطرين. حيث تزايد تعداد الأساتذة إلى 40.140 عضو هيئة تدريس و الطلبة إلى 1.077.945 طالب.سنة (2010- 2011).

ت) الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

ث) إصلاح التعليم العالي بانتهاج نظام LMD.

كل هذا بهدف إصلاح و تطوير التعليم العالي، غير أننا نلاحظ أن هذه المجهودات بالرغم من أهميتها إلا أنها لا تعكس الحاجة الملحة و الحقيقية لتطويره و التي تقوم على أساليب و وسائل و مناهج و أهداف جديدة. و لذلك فإنا نعتقد أن الأسلوب الكلاسيكي للتعليم أصبح غير مجدي حيث تحولت قاعات الدراسة إلى قاعات ستاتيكية و غير ديناميكية من الناحية العلمية (عدم انتباه، كثرة الحديث، النوم، الفوضى، الغيابات الكثيرة و غير المعاقب عليها من الناحية العملية...) الأمر الذي حد من فعالية التكوين.

على العموم فإنه يمكننا إجمال هذه المجهودات في الجوانب التالية:

الجانب الإداري و التسييري ، الجانب التعليمي و التكوين و البحث ، الجانب المادي و المالي.

[107] نعيم بن محمد ، نفس المرجع التعليم العالي في الجزائر :التحديات، الرهانات و أساليب التطوير 2008 .

أ) **الجانب الإداري و التسييري:**

فيما يخص عصرنة و تحديث التسيير قامت الجامعات الجزائرية بتطوير و تحسين خدماتها من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة التكنولوجيات الرقمية في التسيير و الإدارة منها الإعلام الآلي و برامج تسيير الملفات سواء للطلبة أو المستخدمين إضافة إلى إقامة مواقع إلكترونية على شبكات الانترنت للتعريف بإمكاناتها المادية و البشرية هذا ما يسمي العولمة التعليمية ، إضافة إلى كل هذا تضع كل جامعة شبكة إلكترونية داخلية (انترانت) للتعريف بها داخل المؤسسة الجامعية من خلال عملية البث المباشر على شاشات التلفزيون. كل هذا بهدف تسهيل الخدمات و اختزال الجهد و الوقت.

ب) **الجانب التعليمي ، التكوين و البحث:** سعت كل جامعة إلى إقامة شبكة معلوماتية داخلية و إلى الربط بشبكة الانترنت على مدار 24 ساعة و ذلك لتمكين الأساتذة و الطلبة من تصفح المواقع التي تهمهم كما تمنحهم فرصة الاتصال بالجامعات و المراكز البحثية على المستوى العالمي. من جهة أخرى تقوم الجامعة بتوفير الإمكانات المادية الضرورية و اللازمة للتكوين بهدف جعل التكوين تميز بالطابع التطبيقي أكثر من كونه تكوين نظريا فقط. و يبرز هذا الأسلوب في بعض التخصصات دون الأخرى على رأسها الإعلام الآلي و العلوم الدقيقة و التكنولوجية.

كما تسعى الجزائر إلى إقامة مشروع يعرف بالشبكة الأكاديمية و البحثية و هي شبكة خاصة بالجامعات و المراكز البحثية الموجودة على كافة التراب الوطني الهدف منها هو تطوير خدمات الاتصال و تبادل المعلومات بين هذه لمؤسسات و المراكز البحثية. و تقوم هذه الشبكة بتوفير الوسائل التكنولوجية الضرورية للعاملين في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي كما تسهل و تدعم عملية التكون عن بعد. كما يهدف هذا المشروع إلى إقامة الجامعة الافتراضية بصفة دائمة بهدف تشجيع التكوين عن بعد و من دون مغادرة المكان المر الذي يساعد على تبادل الخبرات و زيادة الكفاءات المعرفية للطالب و المؤطر على السواء من خلال تبادل الأفكار و الآراء العليم و مناقشة التطورات الحادثة.[108]

ب) **الجانب المادي و المالي:**[109]

و يتمثل في توفير الوسائل المادية لتحقيق درجة عالية من الأداء و هذا عن طريق اقتناء أجهزة كمبيوتر جد متطورة مع لوازمها إضافة إلى البرمجيات اللازمة لتشغيلها كما وضعت تحت تصرف الأسرة

---

[108] رسالة جامعة سطيف" :2009 خطاب رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة إفتتاح السنة الجامعية 2009-2010،نشرة إعلامية تصدر عن جامعة فرحات عباس، العدد 05 ، ص8 .

[109] نعيم بن محمد" :التعليم العالي في الجزائر :التحديات، الرهانات و أساليب التطوير" 2008، وثيقة إنترنت متوفرة على الموقع :
http://www.hoggar.org/index.php?Itemid=64&id=478&option=com_content&task=view
2014/03/22 على الساعة 10:12

الجامعية قاعات للطباعة جد متطورة إضافة إلى المبالغ المالية المخصصة لاقتناء اللوازم الضرورية للتكوين و تكوين القائمين على شؤون هذه الإمكانات تشغيلا و صيانة، دون أن ننسى الهياكل القاعدية التي أصبحت تتميز بطابع عمراني خاص.

بمعنى أن الجزائر تسعى جاهدة من أجل توفير الإمكانات الضرورية للتجهيز و التسيير و التكوين و يبرز هذا في المبالغ الهامة التي تخصصها في ميزانيتها السنوية و التكميلية حيث خصصت مثلا ما قيمته 12.4 مليار من ميزانية البحث العلمي المخصصة لدعم برنامج الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و2004 للقيام بعملية التجهيز بالتكنولوجيات الحديثة خاصة المعدات الالكترونية. كما أن المشروع الخماسي المعد لغاية 2010 سيعتمد على ميزانية قدرها 100 مليار دينار جزائري و سيحظى الجانب التجهيزي منها بجزء معتبر.

* نخلص من كل ما تقدم أن الجزائر واعية بضرورة تطوير و تحسين التعليم العالي و جعله يتماشى مع التطورات العالمية الحادثة و التي تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية لذلك نجدها تسعى جاهدة لتحقيق تقدم نوعي و كمي في سبيل تحقيق هذا الهدف. و هي في سعيها لتحقيق ذلك يجب أن لا تغفل مجموعة من الاعتبارات يمكن إجمالها فيما يلي:

أ) استمرار مسؤولية الدولة علن التعليم و تدخلها المباشر في تمويله و مراقبة أبحاثه و توجيهه بما يخدم حاجياتها الاجتماعية مع فسح المجال للديمقراطية في تسيير مؤسساته من جامعات و مراكز بحث.

ب) محاولة تحسينه و جعله تكوينا نوعيا مع شموليته لكافة الفئات الاجتماعية خاصة محدودي الدخل و النساء.

ت) العمل على مرونته بحيث يكون تعليما مستمرا مدى الحياة كما تحاول العمل على توسيع التخصصات وعدم اختزال المعارف العلمية و القدرات الفردية في التكوين الجد متخصص و إنما فتح المجال للتعاون و التبادل المعرفي بين التخصصات المختلفة .

خلاصة الفصل :

عرفت الجامعة تطورا ملحوظا بعد أن نالت الجزائر استقلالها وقد تأثر تطورها بمجموعة من السياسات والخطط عبر سيرتها الاقتصادية ،سياسية والاجتماعية ،وبذلك قد حدد للتعليم العالي مجموعة من المبادئ تضمنتها مجموعة من الإصلاحات التي تبنتها الدولة من استقلالها وكان أهمها إصلاح 1971 والذي اتبع بالتوسع التشريعي والهيكلي من 1998 حيث صدر القانون التوجيهي للتعليم العالي وما نتج عنه من توسع في القطاع من حيث ظهور المدرسة العليا للأساتذة ،المعاهد الوطنية والمدارس المتخصصة ، لجامعات و المراكز الجامعية وكان لهذا التوسع أثره في إبراز والمجهودات التي بدلتها الدولة من أجل تحقيق مبدأ التكافئ الفرص في التعليم وقد هيأت بذلك هياكل قاعدية استترفت من الأموال مبالغ طائلة وهذا دليل على الاعتبار الذي تمنحه الدولة للاستثمار في مجال الموارد البشرية من أجل الاستفادة منها مستقبلا .

كما عرفت الجامعة الجزائرية إصلاحا حديثا في 2004 وهو إدراج نظام ل.م.د الذي جاء نتيجة اختلالات وانتقادات النظام الكلاسيكي من جهة والدوافع الخارجية أو الاستجابة للتوجيهات العالمية فرضت على العالم عموما والجزائر خصوصا التي فرضت مجموعة من التحديات جعلتها تستعد لمواجهتها من أجل تطوير التعليم العالي على مختلف المستويات سواء كانت مادية ،مالية ،إدارية والتسيرية إضافة عن مستوي البحث و التكوين .

أهم المجهودات المبذولة في سبيل تطوير التعليم العالي منها

أ) إنشاء الهياكل القاعدية و تجهيزها بما يتلاءم مع الحاجيات التعليمية الجديدة.

ب) تكوين الأساتذة و المؤطرين.

ت) الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

ث) إصلاح التعليم العالي بانتهاج نظام LMD .

كل هذا من أجل تطوير و تحسين التعليم العالي في الجزائر و التحصل في الأخير على خرجين ذوي كفاءات عالية لتطوير البلد في جميع الميادين و الوصول لرقي .

الفصل الثالث:

نفقات التعليم

وطرق تمويله

مقدمة الفصل

يحتل الإنفاق على التعليم أهمية كبيرة من أجل توفيره و تطويره ، حتى يحقق أهدافه في خدمة المجتمع و أفراده والاقتصاد ككل .

إن عملية تمويل التعليم أو العملية التعليمية تتمثل في كافة المبالغ التي يتم إنفاقها على التعليم الذي يتطلب موارد :مادية(مباني، آلات، أجهزة)..، بشرية .

كما أن الدول على اختلاف قدرتها ، و من بينها الجزائر، اهتمت بقضية تمويل التعليم العالي، بحيث اعتبرته مشروعا حكوميا محضا تموله بشكل أساسي الموارد الحكومية من حيث المصادر، ونظرا لمحدودية الموارد عرف تمويل التعليم العالي ضغوطات متنوعة أثرت على كفايته ومردود يته، التي يمكن معرفتها من خلال مؤشرات متعارف عليها فيما يخص تمويل التعليم العالي.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتناول الأنفاق من خلال ثلاثة مباحث معنونة كما يلي:

المبحث الأول : كلفة التعليم .

المبحث الثاني: نفقة التعليم .

المبحث الثالث :طرق تمويل التعليم العالي .

المبحث الأول: كلفة التعليم

تطور الإنفاق العالمي على التعليم تطورا كبيرا وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين .

المطلب الأول : مفهوم كلفة التعليم

الفرع 1: ماهية كلفة التعليم:

1-1 الكلفة في علم الاقتصاد. [110]

يستخدم مصطلح الكلفة بصفة عامة فيما يتعلق بإنتاج السلع أو الخدمات، وتُعرف بأنها إجمالي الإنفاق اللازم لإنتاج كمية معينة من هذه السلع أو الخدمات. ومن هنا يرتبط مفهوم الكلفة في علم الاقتصاد بتحليل العملية التي تستخدمها شركات الأعمال أو الصناعات لإنتاج السلع أو الخدمات. فعلي سبيل المثال يتطلب إنتاج السيارات استخدام مواد خام وطاقة، وعمالة فنية، وإداريين، وآلات وشراء بعض المكونات من جهات أخري، وشراء حقوق التصميمات والبحوث والتطوير الخ . ويضاف على هذه التكاليف تكاليف النقل والتوزيع والدعاية الخ .وعند اتخاذ القرارات يصبح تحليل هذه التكاليف أمراً أساسياً. ومن منظور ما يمكن القول إن تقويم العمل في ضوء الكلفة يمكن من عملية تشخيص وضع الشركة، غير أن هناك بُعدا آخر يظهر عند الحديث عن الجوانب بعيدة الآجل لهذه العملية. فيؤدي الفهم الأعمق للكلفة والعوامل التي تحددها إلى تحديد مشكلات النظام ، وإلى البحث عن البدائل التي تتحقق فيها معايير الكفاية والجودة. فمن وجهة نظر عملية يمكن تحليل الكلفة الشركة من تحديد سعر منتجها أو خدمتها في ضوء كلفة الإنتاج .ومن مزايا تحليل الكلفة أيضاً أنه يعتبر نقطة بداية لتحديد أفضل وسيلة للحصول على الموارد، أي تقليل الإنفاق إلى أقصي درجة ممكنة مع تحقيق أعلى نسبة من الأرباح. وهناك عدة وسائل متوافرة للقيام بمثل هذا التحليل، منها على سبيل المثال قيام الشركة بإعداد ميزانيتها على ضوء الدخل والإنفاق بعد تحديد كل مصدر من مصادر الدخل، وكل بند من بنود الإنفاق أثناء العام المالي

1-2- مفهوم كلفة التعليم

[110] عليان عبد الله الحولي ، محاضرة تكلفة التعليم، الجامعة الإسلامية – غزة ،2010/2009م ،ص ،2.

عادة ما ينظر لكلفة التعليم على أنها مرادف لنفقاته، فالبعض ينظر إليها على أنها النفقات الجارية، فهي تلك التي تنفق بصفة دورية و منتظمة كالمرتبات و الأجور و ما شابهها، والبعض الآخر يرى ضرورة أن تشمل النفقات الرأسمالية، حيث يمتد أثر بعض النفقات لعدة سنوات لاحقة لسنة الإنفاق (كما في تكاليف المباني و المعدات) .في حين يرى فريق ثالث أن كلفة التعليم ينبغي أن تشمل إلى جانب النفقات الجارية و الرأسمالية، ما تنفقه الأسرة في سبيل تعليم أبنائها مثل :الاشتراكات المدرسية، تكاليف شراء الكتب و الأدوات،...كما تنادي طائفة أخرى بضرورة ألا تقتصر كلفة التعليم على ما سبق، و إنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل التكاليف غير المباشرة ، وتعني قيمة الفوائد أو الدخول التي تم التضحية بها نتيجة للإنفاق على التعليم، و تفضيله على الاتجاهات الاستثمارية البديلة أو الأخرى [111]

التعليم خدمة أو عملية إنتاج منتج غير ملموس يتمثل في اكتساب المعرفة، ويستلزم الاستعداد لتقديم هذه الخدمة توافر أرض وأثاث وقوى بشرية وأوراق وكتب..الخ، ومن هذا المنظور يكاد يكافئ التعليم عملية إنتاج منتج مادي، كما يمكن التعبير عن الموارد المادية والبشرية اللازمة للتعليم بمصطلحات مالية، فينطلق مفهوم الكلفة كما هو في علم الاقتصاد : فوحدات المنتج هي المدارس، ومواردها المالية هي ما تخصصه الدولة والسلطات المحلية وأولياء الأمور والقطاع الخاص، ويتم الصرف على إنتاج الخدمة التي تتمثل في تقديم التعليم . بيد أن التحليل الاقتصادي للتعليم يختلف عن تحليل عملية إنتاج منتج صناعي أو خدمي.

الفرع 2:أهمية دراسة الكلفة التعليمية [112]

تكمن أهمية دراسة نفقات التعليم في أنها تمكن القائمين على أمر التربية والتعليم عن طريق دراسة الخدمات التعليمية من تحقيق الأهداف الآتية :

1 إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة.والانسجام بين خطط التنمية والتعليم وتحديد أولويات المجتمع .

2سلاح بيد رجال التربية لبيان مبررات زيادة الدعم للمؤسسات التعليمية.

---

[111] نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي2011-2012 ، ص 42.

[112] . أ. د. عليان عبد الله الحولي ، محاضرة تكلفة التعليم ،الجامعة الإسلامية – غزة ، 2009، ص، 5

3تساعد دراسة نفقات التعليم على التنبؤ بالنفقات المستقبلية للتربية، وتقدم لواضعي سياسة التعليم البيانات 4اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في ضوء أهداف واضحة .

5توزيع الموارد المتاحة توزيعاً عادلاً ومنطقياً بين المستويات التعليمة.

6التأكد من حسن استثمار الموارد في المؤسسة التعليمية.

7 تعتبر دراسة الإنفاق التعليمي بمثابة نوع من أنواع الرقابة، سواء كانت داخلية أم خارجية عن طريق التعرف على نواحي الإسراف والخلل فيها بهدف تطويرها وتصحيح مسارها.

المطلب الثـــانـــي: أنـــواع الكلفـــة فـــي التعليـــم.[113]

يوفر لنا تحليل عناصر الكلفة الوقوف على أنواع متعددة من الكلفة التعليمية حيث يمكن تمييز أنواع منها تبعا لطبيعة النفقات التعليمية أو تبعا للمجال الذي ينفق فيه ويفيد تصنيف الكلفة التعليمية غالبا أغراض حساب عناصر هذه الكلفة إذ أن تحديد طبيعة ومجال الكلفة يعطي إمكانية التحديد الدقيق لأوجه الصرف ولطبيعة المصروفات الفعلية في مجال التعليم. يصنف غالبا الكلفة التعليمية إلى الأنواع الآتية: كلفة جارية وكلفة رأسمالية و إلى كلفة مباشرة وكلفة غير مباشرة و إلى كلفة الفرص.

الفرع 1: الكلفة الجارية والكلفة الرأسمالية.

أ . الكلفة الجارية: تشكل الكلفة الجارية في التعليم المصروفات الفعلية على المواد والخدمات والمستلزمات التي تستهلك أو ينتفع منها خلال فترة لا تتجاوز السنة الدراسية الواحدة ويصنف غالبا لأغراض حسابات الكلفة الأصناف الآتية التي تتضمنها الكلفة الجارية:

أولا: أجور مختلف العاملين في مؤسسات التعليم سواء من يرتبط عملهم بالنشاطات التعليمية كأجور الهيئات التعليمية أو من يرتبط عملهم بالنشاطات التكميلية كالإدارة المدرسية والإدارة التعليمية والتربوية على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي .

ثانيـــا: المصروفات الإدارية و تشتمل على مصروفات المواد و الخدمات التي تستهلك أو ينتفع منها خلال السنة الدراسية الواحدة و التي تستخدم لتسيير النشاطات التعليمة أو على مستوى الإدارات

[113] كياري فاطمة الزهراء ،تقييم الانفاق على التعليم العالي في المؤسسة الجامعية ،مذكرة المجيستار ،2011، ص ،125- 128

المحلية المركزية و تشتمل غالبا على مختلف المصروفات التي ترتبط بمختلف أوجه النشاط الإداري اليومي كنفقات الطبع للأمور الإدارية و نفقات المواد القرطاسية الضرورية للعمل الإداري و نفقات الطاقة و نفقات وسائل النقل المستخدمة من قبل المؤسسات الإدارية ونفقات البريد و البرق و التلفون و مصروفات كساء العاملين و المستخدمين و النفقات التي تغطي رسوم و ضمان الموظفين و أجور التأمين و نفقات معالجة الموظفين و أجور النشر و الإعلان إلى آخره من المصروفات اليومية التفصيلية الخاصة بتسيير النشاط الإداري.

ثالثـــا: مصروفات المواد التي تستخدم خلال سنة دراسية واحدة في مختلف أوجه النشاط التعليمي كنفقات المواد القرطاسية التي تستخدم في النشاطات التعليمية و المواد المختبرية و المواد المستخدمة في الحقول المدرسية و في ورشات العمل و المواد التي استخدم الأغراض البحث العلمي إلى غيره من المواد التي تستخدم في أثناء العملية التعليمية و التربوية .

رابعـــا: مصروفات النشاطات الترفيهية و الاجتماعية و العلمية للمؤسسة التعليمية كنفقات الحفلات الترفيهية أو النشاطات الثقافية و الرياضية أو نفقات المؤتمرات و الحلقات الدراسية العلمية ونفقات الوفود الرسمية و الأساتذة الزائرين أو نفقات السفرات العلمية و إلى غيرها من النفقات التفصيلية التي تخص نشاطات المؤسسة التعليمية.

خامســـا : مصروفات الصيانة السنوية الجارية التي ينتفع من الخدمات المترتبة عليها خلال فترة لا تتجاوز السنة الدراسية الواحدة كمصروفات إدامة و تشغيل وسائط النقل أو مصروفات صيانة الأثاث المختبرية و المدرسية و الإدارية أو نفقات الترميمات السنوية البسيطة و إلى غيره من المصروفات التي تغطي الصيانة الجارية .

سادســـا: المساعدات المالية الممنوحة للطلبة ، و تتمثل في المخصصات المالية للطلبة من مصروفات إطعامهم و أجور نقلهم أو نفقات إسكانهم ــ إيجارات دور السكن للكلية – أو المواد القرطاسية التي تعطى للطلبة مجانا أو المكافأة التي تعطي للمتفوقين ..الخ، و التي ينتفع منها خلال السنة الدراسية .

ب_ الكلفة الرأسمالية: و تسمى أيضا بالكلفة الثابتة و تشمل نفقات الأبنية المدرسية و نفقات الأدوات و المعدات و نفقات الصيانة الكبيرة و غيرها من المستلزمات التي تستخدم والتي ينتفع من خدماتها في أكثر من سنة دراسية واحدة و يمكن أن نصنف الكلفة الرأسمالية إلى العناصر الآتية:

أولا : نفقات الأبنية ، و تشمل كل النفقات المتعلقة بتشييد الأبنية المدرسية و أبنية المؤسسات الإدارية و الخدمية في مجال التعليم و كذلك نفقات المنشآت الثقافية ، الرياضية ، العلمية كالملاعب والمسارح ، قاعات الاحتفالات و الاجتماعات ، نواد و مراكز علمية و كذلك نفقات أبنية الورشات التابعة للمؤسسات التعليمية أو النفقات للأبنية المشيدة في الحقول الزراعية و غيرها من الأبنية التي تشيد لأغراض تعليمية.

ثانيـــا: نفقات المستلزمات الثابتة عدا الأبنية ، و تشمل على نفقات المعدات و الأدوات التي تستخدم لأكثر من سنة دراسية واحدة و نفقات الأثاث المدرسية و الإدارية و نفقات المستلزمات المختبرية و التطبيقية و نفقات شراء وسائط النقل و نفقات الكتب المدرسية و نفقات المكتبات التابعة للمؤسسات التعليمية و غيرها من نفقات المستلزمات التي تستخدم و ينتفع من خدماتها في فترة تتجاوز السنة الدراسية الواحدة .

ثالثـــا : نفقات الصيانة و الترميمات الكبيرة التي تتجاوز فترة الانتفاع منها سنة دراسية واحدة كتبليط شوارع مؤدية للمؤسسات التعليمية أو نفقات الترميمات الكبيرة على الأبنية أو المنشآت التابعة لها أو نفقات إصلاح الأراضي التابعة للمؤسسات التعليمية.. الخ من النفقات التفصيلية للصيانة الكبيرة .

الفرع 2:الكلفة المباشرة و الكلفة غير المباشرة .

أ_الكلفة المباشرة : و تشمل المصروفات الجارية و الإنفاق على المستلزمات الثابتة المصروفة من قبل المؤسسات التعليمية (المدارس المعاهد الجامعات) أو المصروفة لصالح هذه المؤسسات و التي ينتفع بالنتائج المترتب عليها طلبة تلك المؤسسات مباشرة ، مثلا التكاليف الجارية المتمثلة برواتب العاملين من ضمنهم الهيئة التعليمية في المؤسسات التعليمية أو المصروفات الخاصة باستهلاك الطاقة أو مصروفات المواد المخبرية التي تستخدم في المؤسسة التعليمية و كذلك التكاليف الثابتة كتكاليف

المعدات و الأدوات ذات الاستخدام الطويل أو تكاليف البناية المدرسية أو تكاليف الصيانة و الترميمات الكبيرة.

ب_ الكلفة غير المباشرة : و تشمل المصروفات الجارية و الإنفاق على المستلزمات الثابتة المصروفة من قبل أو لصالح مؤسسات الإدارة التعليمية على المستوى المحلي أو على المستوى المركزي أو المصروفة من قبل أو لصالح مؤسسات تابعة للجهاز التعليمي و التي ترتبط نشاطاتها مباشرة بالعملية التعليمية الصرفة كمراكز البحوث أو المراكز التعليمية في القطاع المعني أو في المنطقة المعينة أو في البلد المعني.

الفرع 3:كلفة الفرص الاقتصادية:

يقصد بكلفة الفرص الاقتصادية في التعليم الموارد الاقتصادية الضائعة التي تقابل الموارد التي كان بالإمكان الحصول عليها في حالة استخدام الإمكانات الاقتصادية المستخدمة في مجال التعليم في مجالات استثمارية تحقق الأرباح ، فيضاف حجم الأرباح المترتبة على الإمكانات الاقتصادية المستخدمة في مجال التعليم و الذي كان بإمكان الحصول عليها لو استخدمت تلك الإمكانات في المجالات الاستثمارية إلى عناصر الكلفة الأخرى _ إلى الكلفة الجارية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة و إلى الكلفة الرأسمالية (الثابتة) بغض النظر إن كانت مباشرة أو غير مباشرة _ باعتبار أن تلك الموارد التي تقابل حجم الأرباح التي كان بإمكان الحصول عليها بمثابة كلفة فرص بسبب اختيار مجال التعليم دون غيره .

و استنادا إلى هذا المفهوم لكلفة الفرص فهناك أولا كلفة فرص تقابل الموارد الضائعة المتمثلة بالأجور التي كان بإمكان الطالب الحصول عليها لولا اختيار الفرصة التعليمية و ثانيا كلفة فرص تقابل الموارد الضائعة المتمثلة بالأرباح التي كان بالإمكان جنيها لولا توظيف الموارد المالية في التعليم _الموارد التي تدفع كأجور للعاملين و الموارد التي تغطي نفقات المواد و المعدات الضرورية للنشاط التعليمي و الموارد التي توظف في تشييد الأبنية و الإنشاءات الضرورية للتعلم و الموارد التي تغطي نفقات الدراسات العلمية التي تجريها المؤسسات التعليمية _ و ثالثا كلفة فرص تقابل الموارد الضائعة نتيجة استخدام العاملين في مجال غير إنتاجي و المتمثلة بالأرباح التي كان بالإمكان تحقيقها نتيجة استخدام القوى العاملة المستخدمة في مجال إنتاجي.

المطلب الثالث :حساب تكلفة الطالب [114]

يتم حساب تكلفة الطالب كالتالي :

الفرع 1:تكلفة الطالب التعليمية السنوية من المصاريف الجارية ويتم الحصول عليها من خلال قسمة التكلفة الجارية للبرنامج في الكلية /القسم على عدد الطلبة المستفيدين من البرنامج أو القسم .

أ- كلفة الطالب التعليمية السنوية من المصاريف الاستثمارية على النحو التالي :

1- تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للأبنية =

إجمالي تكلفة الأبنية × نسبة الاستهلاك السنوي للأبنية

عدد الطلبة المستفيدين من الأبنية

2- تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للأجهزة والأثاث والمعدات والالآت

إجمالي تكلفة الأجهزة والأثاث والمعدات و الالآت × نسبة الاستهلاك السنوي للأجهزة والأثاث

عدد الطلبة المستفيدين من الأجهزة والأثاث والمعدات والالآت

3- تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للحافلات =

إجمالي تكلفة الحافلات × نسبة الاستهلاك السنوي للحافلات

[114] أ. د. عليان عبد الله الحولي ، محاضرة تكلفة التعليم ،الجامعة الإسلامية – غزة ، 2009، ص، 9 .

عدد الطلبة المستفيدين من الحافلات

4- تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الاستهلاك السنوي للكتب =

إجمالي تكلفة الكتب × نسبة الاستهلاك السنوي للكتب

عدد الطلبة المستفيدين من الكتب

تكلفة الطالب التعليمية السنوية من الفائدة على رأس المال =

مجموع القيم الأصلية (للأراضي والمباني، والآلات والمعدات والسيارات والكتب .) × سعر الفائدة المتداول في السنة (ن)

عدد الطلبة المستفيدين من المباني، والآلات والمعدات والسيارات والكتب

5- تكلفة الطالب التعليمية من الضريبة أو الإعفاء منها =

مساحة أبنية المؤسسة بالمتر المربع × سعر استئجار المتر المربع × نسبة الإعفاء

عدد الطلبة المستفيدين من الأبنية

6- تكلفة الطالب التعليمية من نفقات الإدارة المركزية، ويتم الحصول عليها من خلال قسمة الميزانية الخاصة بالإدارة المركزية في السنة (ن) على عدد الطلبة الكلي المستفيد من الإدارة المركزية .

7- تكلفة الطالب التعليمية من مصروف الجيب ويتم الحصول عليه من خلال قسمة مجموع المشاهدات الرقمية للاستبيانات المتعلقة بمصروف الجيب لكل تخصص على عدد الاستجابات التي فرغت لكل تخصص .

8- تكلفة الطالب التعليمية من الفرصة الضائعة =

متوسط الراتب الشهري للخريج العامل من المرحلة السابقة × 12

هذه عبارة عن تكلفة الفرصة الضائعة في السنة الأولي، أما في السنة الثانية فيضاف إلى قيمة الراتب متوسط الزيادة السنوية .

9- تكلفة الطالب السنوية الكلية = تكلفة الطالب العامة (المباشرة وغير المباشرة) + تكلفة الطالب الخاصة (المباشرة وغير المباشرة) – ما يخص الطالب الواحد من إيرادات المؤسسة (إن وجد).

10- تكلفة الطالب السنوية العامة = تكلفة الطالب العامة المباشرة + تكلفة الطالب الرأسمالية + نصيب الطالب من التكاليف غير المباشرة (الإدارة المركزية).

11- تكلفة الطالب السنوية الخاصة = تكلفة الطالب الخاصة المباشرة (تكلفة الطالب من الرسوم الدراسية + تكاليف الطالب من مصروف الجيب) + تكلفة الطالب الخاصة غير المباشرة (تكلفة الفرصة الضائعة).

12- لحساب متوسط العوائد الاقتصادية للخريج العامل من تخصص معين :[115]

العوائد في السنة الأولي للخريج العامل لكل تخصص = (متوسط الراتب الشهري الأولي للخريج – متوسط الراتب الشهري الأولي للخريج من المرحلة السابقة) × (12 شهر – فترة التعطل بالأشهر للتخصص).

العوائد في السنة الثانية للخريج العامل لكل تخصص = (متوسط الراتب الشهري الأولي للخريج – متوسط الراتب الشهري الأولي للخريج من المرحلة السابقة + متوسط الزيادة السنوية للخريج) × 12 شهر

[115] - أ. د. عليان عبد الله الحولي ، محاضرة تكلفة التعليم ،الجامعة الإسلامية – غزة ، 2009، ص، 10

الفرع 2: التكاليف العامة:[116]

1- التكاليف المباشرة :

التكاليف الجارية

- مجموع رواتب العاملين في الكلية (المعلمين، الإداريين، المستخدمين).
- مجموع نفقات الكلية وتشمل (الماء والكهرباء والهاتف والبرق).
- اللوازم في الورش.
- اللوازم الرياضية.
- الصيانة + أدوات التنظيف.
- الإعلانات والمراسلات والحفلات والجوائز.
- نفقات أخرى

ب- التكاليف الرأسمالية.

- الاستهلاك السنوي للأبنية.
- الاستهلاك السنوي للسيارات.
- الاستهلاك السنوي للأثاث والمعدات والتجهيزات.
- الاستهلاك السنوي للكتب المكتبية.
- الفائدة على رأس المال ويشمل (قيم المباني، الأرض، التجهيزات، الكتب، السيارات).
- الضرائب.

2- التكاليف غير المباشرة.

- نصيب الكلية من الإدارة المركزية.

* إجمالي التكاليف العامة (مباشرة وغير مباشرة).

- إيرادات الكلية من إنتاج الكلية والطلبة (إن وجدت).

- صافي التكاليف العامة.

المبحث الثاني : نفقة التعليم

[116] - أ. د. عليان عبد الله الحولي ، محاضرة تكلفة التعليم ،الجامعة الإسلامية – غزة ، 2009، ص، 11 .

المطلب الأول : تعريف النفقة أسباب و عوامل زيادة الإنفاق التعليمي [117]

الفرع 1: تعريف النفقة

الإنفاق لغة : هو ما تنفقه من الدراهم .

الإنفاق هو " الأموال التي تدرج في موازنات الحكومات سواء أكانت مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية الكلفة المالية (هي مجموع المبالغ المنفقة على التربية في جوانبها المختلفة إلا أن هذه الكلفة المالية يمكن أن تختلف عن الكلفة المادية التي تتناول مجموع الخدمات والسلع الحقيقية الضرورية للتربية).

الفرع 2: أسباب و عوامل الزيادة في الإنفاق التعليمي [118]

هناك عدة أسباب التي تكون سببا في زيادة الإنفاق التعليمي كما له عوامل تأثر فيه نذكر منها ما يلي :

2-1- أسباب زيادة الإنفاق التعليمي.

ازدياد المجتمع المدرسي : إن هناك اتجاهاً واضحاً في جميع بلدان العالم إلى زيادة نسبة الذين يبقون في المدارس سنوات أطول – التعليم الأساسي - وذلك للحصول على مستويات أفضل من التعليم.

ويرجع هذا الاتجاه إلى سببين رئيسيين :

أ - أن عدداً متزايد من المهن والحرف أصبح يستلزم مستويات أعلى من التعليم أو تدريباً متخصصاً لها.

ب- أن ارتفاع مستوي المعيشة وزيادة متوسط الدخل القومي للفرد جعل الآباء أكثر استعداداً ورغبة في إعطاء أبناهم فرصاً أوسع لمواصلة دراستهم والحصول على مستويات أعلى من التعليم .

-نقصان عدد الطلبة في الصف الواحد.

-حاجة العملية التعليمية للإمكانيات المادية المختلفة.

[117] عليان عبد الله الحولي ، محاضرة تكلفة التعليم، الجامعة الإسلامية – غزة ،2010/2009م ،ص 3 .
[118] عليان عبد الله الحولي ، نفس المرجع السابق ،2010/2009م ،ص 6 .

-التغيرات في مستوي الأسعار، وارتفاع المستوي العام للاستثمارات في التربية.

-اتساع التربية وشمولها ميادين وخدمات أوسع .

2-2- العوامل التي تؤثر في الإنفاق التعليمي .[119]

هناك مجموعة من العوامل تؤثر في حجم الإنفاق التعليمي كالتالي:

أولاً : العوامل الخارجية: وتعتبر لا دخل للمؤسسة التعليمية فيها وتشمل :

1- المستوي العام للدخل القومي .

2- مستوي نفقة المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات .

3- مستوي التكنولوجيا العامة في المجتمع الذي يؤثر في المستوي التكنولوجي التعليمي وبالتالي في نفقات التعليم

4- التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة .

ثانياً : العوامل الداخلية : وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات التعليمية وتشمل :

1- مستوي أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية .

2- التوزيع العمري لهيئات التدريس حيث يؤثر في مستوي الأجور .

3- مستوي التكنولوجيا التعليمية .

4- نصاب المدرس من ساعات التدريس .

5- حجم الإهدار التربوي الذي يرجع في أغلب الأحيان إلى عاملي الرسوب والتسرب .

ثالثاً : الاتجاهات التربوية الحديثة : وأهمها :

- إبقاء الدارسين سنوات أطول في التعليم ومبررات ذلك (استلزام المهن والحرف تدريبا عالياً متخصصاً ، ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة فرصة الحصول على مستويات تعليم اعلى..)
- الاهتمام بكيف التعليم ، زيادة فروع المعرفة الإنسانية وإدخال علوم جديدة في المناهج .
- تطور الخدمات التعليمية والأخذ بطريق التربية الحديثة القائمة على الفاعلية والنشاط والخبرة الذاتية...

المطلب الثاني : أسس تقدير الإنفاق التعليمي.[120]

---

[119] عليان عبد الله الحولي ، نفس المرجع ،2010/2009م ،ص 9 .

[120] عليان عبد الله الحولي ، محاضرة تكلفة التعليم، الجامعة الإسلامية – غزة ،2010/2009م ،ص 15 .

لتقدير نفقات التعليم يلزم اتخاذ بعض المقاييس والمعايير التي يمكن على أساسها تقدير هذه النفقات، ويمكن تحديد هذه المقاييس أو المعايير فيما يلي :

الفرع 1: ميزانية الدولة :

يمكن أن يتخذ تطور نسبة ما يصرف على التعليم إلى ميزانية الدولة مقياساً لتقدير مصروفات التعليم في المستقبل. فمن الواضح أن كل زيادة في ميزانية الدولة يستتبعها زيادة في نفقات التعليم. لذلك فيمكن اتخاذ متوسط نسب ما ينفق على التعليم إلى ميزانية الدولة لعدة سنوات ماضية نموذجاً لنسبة ما ينفق عليه في المستقبل، أو اتخاذ اتجاه التطور في هذه النسب في السنوات الأخيرة مؤشراً لما ينتظر أن ينفق عليه في السنوات القادمة. كما يمكن تقدير نفقات التعليم باتخاذ نسبة ما ينفق على التعليم إلى ميزانية الدولة في بعض الدول المتقدمة نموذجاً لتطور هذه النسب في المستقبل للدولة التي يتم فيها التخطيط للتعليم ,

إلا أن ميزانية الدولة وتطور ما ينفق على التعليم بالنسبة لها لا يمكن أن يعتبر أساساً سليماً تبنى عليه تقديرات نفقات التعليم للأسباب الآتية :-

أ- تتفاوت نسب ما ينفق على التعليم من الميزانية العامة للدولة تفاوتاً كبيراً حتى بين الدول التي لا يوجد بينها تفاوت كبير في مستويات المعيشة .

ب- أن ميزانية التعليم في أي بلد لا تمثل جملة النفقات الحقيقة على التعليم، فما ينفقه الأفراد أو الهيئات الخاصة لا يدخل غالباً ضمن الإحصائيات المتعلقة بنفقات التعليم .

ت- إن مسئولية الدولة عن التعليم تزداد باستمرار.

- تطور ميزانية التعليم العالي من (2004-2013)

إن النسبة المخصصة لكل من ميزانية التسيير وميزانية التجهيز من الميزانية المخصصة للقطاع ككل، نقدمها من خلال الجدول رقم (4) الذي يبين تطور هاتين الميزانيتين خلال 2013/2004.

الجدول رقم (6) تطور ميزانية التعليم العالي بالنسبة إلى الميزانية العامة

السنوات	ميزانية الدولة (x100) دج	ميزانية التعليم العالي(x100) دج	نسبة القطاع من الميزانية العامة(%)	نسبة زيادة في ميزانية القطاع

2005-2004	1200000000	78381380	6,53	/
200-2005 6	1283446977	85319925	6,64	8,13%
2007-2006	1574943361	95689309	6,07	10,83%
2008-2007	2017969196	118306406	5,86	19,11%
2009-2008	2593741485	154632798	5,96	23,49%
2010-2009	2837999823	173483802	6,11	10,86%
2011-2010	3434306634	212830565	6,19	18,48%
2012-2001	4608250475	277173918	6,01	23,21%
2013-2012	4335614484	264582513	6,10	-4,75%
2014-2013	4714452366	270742022	5,74	2,27%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجرائد الرسمية

بالنظر إلى الجدول يؤكد أن الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية تسيير قطاع التعليم العالي شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2013، لكن عكس ذلك من وجهة نظر النسبة المخصصة للقطاع مقارنة بميزانية الدولة فهناك ارتفاع ضعيف جدا في النسبة حيث قدرت ميزانية التسيير لسنة2005 ب 85.319925 دج مما عادل (6.53%) من الميزانية العامة للدولة، وبالنسبة لسنة 2007 انخفضت ميزانية التعليم العالي إلى 118306406 أي بنسبة 5.86 % ثم ارتفعت لتصبح 6.19 % في 2010 و تبقي في استقرار حتى تنخفض مجددا إلي 5.74 % لسنة 2013 كنسبة من الميزانية العامة.

الشكل رقم (6) :نسبة ميزانية القطاع من الميزانية العامة للدولة

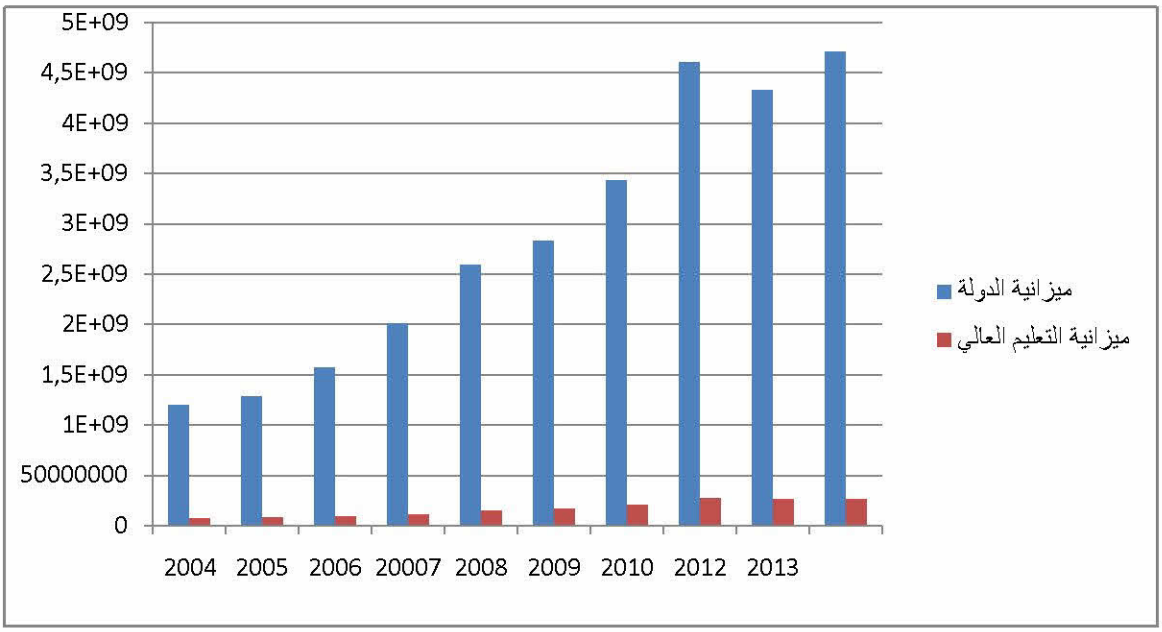

المصدر :اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق .

يوضح لنا الشكل معطيات الجدول و تفسيره موضح من خلال الجدول من خلال ما سبق سوف نحلل زيادة الاعتمادات السنوية لميزانية التسيير عن طريق رسم بياني يساعدنا في ذلك :

الشكل رقم (6) تطور ميزانية التعليم العالي

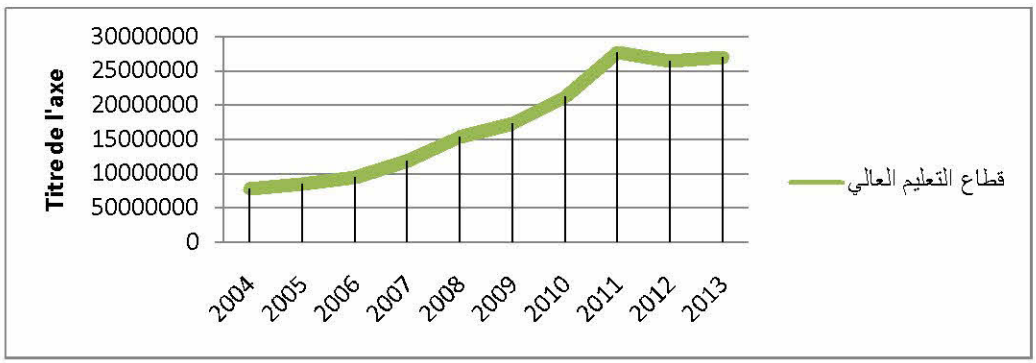

المصدر اعداد الطالبة بالاعتماد على الجرائد الرسمية

زيادة الاعتمادات السنوية عرفت ارتفاع مستمر بداية من 2004 لتحصل على زيادة قدرها 8.13 % لسنة 2005 و تواصل الارتفاع حتى غاية 23.94% و يكون هذا الارتفاع نتيجة إلى لزيادة في

عدد الطلبة و الأساتذة وكذا الهياكل القاعدية .....ثم تنخفض 2009 و 2010 لتعود مجددا الى23.21 %غير انه سجل انخفاض كبير جدا -4.75% ثم ارتفاع ضئيل 2.27%.

من خلال الجدول السابق الذكر عرفت ميزانية القطاع زيادات مطلقة من سنة لأخرى لمواكبة سياسة الاستيعاب ومتطلبات الإصلاح، كما تعكس اهتمام الدولة بالتعليم العالي من حيث التمويل.

إن العلاقة بين ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة للدولة تمثل المجهود النسبي لهذا القطاع، مقارنة بمجهودات الدولة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومهما يكن فان مقارنة ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي بالنسبة للميزانية العامة للدولة من المؤشرات التي لها دلالاتها في نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها التعليمي، وكذا مقدار تدخل الحكومة في تمويل التعليم العالي.

الفرع 2: الدخل القومي :

يعتبر تطور الدخل القومي مقياساً أكثر ملائمة في تقدير مصروفات التعليم عن تطور ميزانية الدولة. فمن المسلم به أن التعليم حاجة اجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوي المعيشة ودخل الفرد. فأي ارتفاع في مستوي المعيشة أو زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي تجعل الفرد مستعداً لأن يبقي ابنه سنوات أطول في التعليم وأن يمنحه فرصاً أكبر للصعود في السلم التعليمي.كما أن زيادة الدخل القومي تجعل الدولة قادرة على أن تخصص للتعليم جزءا أكبر من (ميزانيتها- أو نسبة المخصصات إلى الدخل القومي). وفي عقد الستينات ارتفعت نسبة المنصرف على التعليم إلى الدخل القومي، واستهدفت كثير من الدول أن تصل نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي (7%) وهي النسبة التي أوصت بها منظمة اليونسكو، وذلك بسبب سيادة نظرية رأس المال البشري، والإيمان بأن التعليم أفضل استثمار، وأنه العامل الأول لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع 3: الاحتياجات من القوي العاملة :

إن هدف أي خطة من خطط التعليم ضمن إطار التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو توفير الاحتياجات من القوي العاملة المدربة في جميع مستوياتها وفروع تخصصاتها.ولا شك أن اتخاذ سياسة معينة للتوسع التعليمي دون اعتبار احتياجات الاقتصاد القومي من القوي العاملة قد يؤدي إلى ضياع كبير لموارد الدولة المادية والبشرية .

على أن تقديرات الاحتياجات من القوي العاملة على الرغم من أهميتها وصلاحيتها كمقياس لتقدير مصروفات التعليم. تقابل بكثير من الصعوبات بما يجعل تقديرات مصروفات التعليم المبنية على أساسها على شيء غير قليل من عدم الدقة ويمكن تلخيص هذه الصعوبات فيما يلي :

-أن التقديرات طويلة المدى للاحتياجات من القوي العاملة تعتمد على كثير من التنبؤات والفروض التي لا يمكن التأكد تماماً من صحتها مثل التنبؤ باحتمالات النمو الاقتصادي والتغير في الهيكل الوظيفي والتطور التكنولوجي

-أن توفير الاحتياجات الوظيفية للاقتصاد القومي ليست هي كل متطلبات المجتمع من التعليم. فتقدير مصروفات التعليم على أساس تقديرات الاحتياجات من القوي العاملة فقط يهمل الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والسياسية للتعليم.

-أن تقديرات الاحتياجات من القوي العاملة يجب ألا تؤخذ فقط كمقياس لمدى نمو طاقات الجهاز التعليمي، فأي خطة للتعليم يجب أن تدفع أيضاً لسوق العمل قوى بشرية مدربة قادرة على استحداث نمو اقتصادي جديد دون إحداث مشاكل بطالة للمتعلمين .

-أن تقديرات تكلفة التعليم للطالب لا يمكن أن تتم بدرجة عالية من الدقة بسبب نقص في البيانات والإحصائيات الأساسية، أو بسبب التغييرات المستمرة في تكلفة المباني والتجهيزات وأجور ومرتبات المدرسين والأفراد المساعدين القائمين بالعملية التعليمية .

الفرع 4: الاحتياجات الثقافية للمجتمع :

المقياس الأول والثاني يعتمد في تقدير مصروفات التعليم على الموارد المالية التي يمكن توفيرها في ضوء احتمالات نمو الدخل القومي أو ميزانية الدولة. وأن المقياس الثالث يعتمد على وجود تخطيط القوى العاملة ضمن إطار خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.على أنه يمكن تقدير مصروفات التعليم خلال سنوات الخطة اعتماداً على وجود خطة للتعليم مبنية أساساً على احتمالات نمو السكان خلال سنوات الخطة أو أهداف معينة لنمو النظام التعليمي نفسه.

المطلب الثالث : طرق التنبؤ بالإنفاق التعليمي و تخفيض تكلفته[121]

الفرع 1:طرق التنبؤ بالإنفاق التعليمي

الطريقة الأولى: تكلفة الطالب: وقوام هذه الطريقة أن يقوم بعض الباحثين بما يلي :

- تحديد مجموع النفقات الجارية خلال السنة التي يتم اختيارها كسنة أساس.
- تقسيم هذا المجموع الكلي على عدد الطلاب خلال تلك السنة فيتم الحصول على كلفة الطالب الواحد خلال السنة الشاهدة.
- ضرب هذه الكلفة في عدد الطلاب المتوقع في سنوات التنبؤ.

الطريقة الثانية: معيار رواتب الأساتذة :

وقوام هذه الطريقة أن يقوم بعض الباحثين بما يلي :

- تقسيم العدد الإجمالي الذي سيكون عليه الطلاب على عدد الطلاب المقابل لأستاذ واحد (كم طالباً يقابل الأستاذ الواحد) على نحو ما تحدده الأهداف المرجوه. وبذلك يحصلون على عدد الأساتذة خلال سنة التنبؤ تبعاً لأنواع المدارس وتبعاً لمؤهلاتهم.
- ضرب هذا العدد الذي سيحصلون عليه في الرواتب المتوقعة فيحصلون في النهاية على جملة النفقات المخصصة لرواتب الأساتذة.

الفرع 2 :طرق تخفيض كلفة التعليم :إن ارتفاع كلفة التعليم وخاصة بالنسبة للدول النامية والدول الأقل نمواً نتيجة الضغوط المتزايدة لطلب التعليم بسبب النمو السكاني أو ازدياد الطلب على مستويات أعلا من التعليم أو رغبة الحكومات والدول لتقديم فرص تعليمية متكافئة لجميع أفراد الشعب ...

ويمكن تقسيم الإجراءات التي اتبعتها بعض الدول لخفض كلفة التعليم إلى نوعين من الإجراءات :

أولاً : الإجراءات المباشرة لخفض كلفة التعليم :

1- زيادة كثافة الفصل .

2- استخدام المبنى المدرسي لأكثر من دورة طلابية.

3- زيادة نصاب المدرس.

---

[121] أ. د. عليان عبد الله الحولي ، محاضرة تكلفة التعليم ،الجامعة الإسلامية – غزة ، 2009، ص،22 .

4– استخدام كفاءات تعليمية متدنية.

5– التوسع في إنشاء فصول بالمدارس القائمة.

6– التخلي عن برنامج النشاط بالمدارس والتغذية المدرسية.

7– استخدام الكتاب المدرسي لأكثر من تلميذ.

8– تصميم المباني المدرسية وتنفيذها.

9– الاهتمام باستخدام أساليب التعليم عن بعد.

10–إنقاص سنوات السلم التعليمي .

ثانياً : الإجراءات غير المباشرة لخفض كلفة التعليم :

1–تقليل معدلات التسرب.

2–خفض نسب الرسوب.

3–رفع كفاية المعلم.

4–تطوير المناهج وأساليب التدريس.

5–تطوير نظم التقويم والامتحان.

6–ترشيد مواقع المدارس.

7–إقامة مجمعات للمدارس والتوسع في المدارس ذات الفصل الواحد.

المبحث الثالث: تمويل التعليم العالي

تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم ، برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها ، وهى قضية متجددة دوماً بسبب التغيرات في النظام

الاقتصادي العالمي ، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي ، مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرجوة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة [122]

المطلب الأول: مفهوم تمويل التعليم

1-مفهوم البتمويل:

يعرف التمويل بأنه مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية [123]

ويعرف أيضاً بأنه تكوين رأس مال لتنفيذ عمل معين ، لتحقيق نتيجة مرغوباً فيها قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قد تكون جامعة لهذه الأغراض .

2- مفهوم تمويل التعليم الجامعي

هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة ، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة . [124]

المطلب الثاني: خطوات التخطيط لتمويل التعليم العالي [125]

يتطلب عند التخطيط لتمويل التعليم العالي وضع نموذج أو مخطط هيكلي للصور التي يجب أن يكون عليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل ووضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل في ضوء الإمكانات التامة ، وما تسمح به الظروف العامة في المجتمع .

وأن عملية التخطيط لتمويل التعليم العالي يتم في خطوات والتي تتمثل في الخطوات التالية :

---

[122] - بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية" جامعة محمد خيضر بسكرة ص 2.

[123] عبد الله عبد الدايم ، الإنفاق والتمويل فى خطط التنمية بالبلاد العربية ، صحيفة التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، السنة السادسة ، بيروت ، 1979 ، ص 15 .

[124] - نفس المرجع السابق الملتقي الدولي ص،3.

[125] - محمد متولى غنيم ، اقتصاديات تعليم الكبار " القيمة الاقتصادية للتعليم فى الوطن العربى " ، دراسات وبحوث (4) ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 1996 ، ص 210 .

1-المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة ، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات ، أي جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية ، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها .

2-تحديد النفقات المباشرة ، وغير المباشرة من عمليات التمويل ، وتوجيه وضبط الميزانية ، وأسلوب الإدارة المالية المتبع في البلاد .

3-تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق ، ويستلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن الاعتماد على أمرين وهما كالتالي :

الأول :- فعالية أسلوب التمويل في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في ديمقراطية التعليم ورفع جودته .

الثاني : الواقعية وإمكانيات التطبيق العملي .

1- تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم الجامعي ، واتخاذ القرار في ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة .

2- تحديد مصادر تمويل التعليم الجامعي ، ومدى قدرة كل مصدر على تحمل النفقات سواء كان هذا المصدر الدولة أو الطلاب ، فمن غير المعقول أن يطلب من الحكومة توفير مؤسسات تعليم الملايين ، وتقدم خدمات تعليمية ممتازة ، بدون أن تكون موازنتها قادرة على تحمل الإنفاق ، وكذلك أن تطالب الطلاب وأسرهم بسداد رسوم تفوق طاقتهم ومستوى دخلهم ، بدون أن توجد لهم ترتيبات بديلة في إطار الدستور والقوانين السائدة .

المطلب الثالث: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر[126]

يمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر إلى رئيسية و أخري ثانوية ،وتعرف علها يكون من خلال العرض التالي :

الفرع 1:المصادر الأساسية : يقصد بالمصادر الأساسية هي تلك التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية في تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية والجارية، وتشمل بصفة رئيسية التمويل الحكومي.

[126] موسي نور الدين ، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح ،خلال فترة 2000-2009،ص،64

التمويل الحكومي:

تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98%، ودور القطاع الخاص 02 %، وتحملت الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية، وتخصص الحكومة المركزية مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة والعالي خاصة، وترتبط هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة، وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية، فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي، وهو يصنف ضمن منظومة القروض العمومية، ومن حيث حساب الميزانية وتقدير المبالغ المخصصة للتعليم الجامعي، حيث كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها، مع إضافة مبلغ جزافي كثيراً ما يبرر بتزايد تعداد الطلبة، ومن ناحية منظومات دعم الطلبة فهي تقدم منح لمساعدتهم، فتتراوح نسبة الطلبة الممنوحين حوالي80 % ، وعلاوة على المنحة التي يتلقاها الطلبة فهم يستفيدون من مجموع خدمات مجانية من حيث الأكل والنقل والإقامة...الخ [127]

ويعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي، منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله، والتي تعتمد عليها الحكومة في الإنفاق على التعليم العالي، بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم، باعتبار أن التعليم الجامعي خدمة شبه رسمية، ولذا يقع على المستفيدون منه دورا هاما في المشاركة في عمليات تمويله، باعتباره دخلا مستمرا يضاف إلى موارد تمويل التعليم العالي، وبذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم العالي . [128]

وبرر الذين يحبذون مساهمة الطلاب في تحمل بعض نفقات تعليمهم العالي، إلى أن الطالب هو المستفيد الأول من نواتج الخدمة التعليمية ونوعيتها، ويتسم بالجدية في الاستفادة من هده الخدمات، وبالرغم من ذلك تقتضي العدالة الاجتماعية ومعايير ديمقراطية التعليم، أن لا تكون الأوضاع الاقتصادية

[127] - غياث وهران، للنشر والتوزيع، الغرب دار الثانية، الطبعة ¡الجزائر في والتعليم التربية بوفلجة، ،ص،200.38

[128] - سعد بن سعيد جابر الرفاعي، النموذج الإسلامي لتمويل التعليم،مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة،ص18

للطالب حائلا دون التحاقه بالتعليم الجامعي، إذا كان مستواه العقلي وقدراته تؤهله للسير في التعليم العالي .

وإذ يرى بعض الاقتصاديين أهمية قيام الدولة بتمويل التعليم العالي انطلاقا من مجموعة من المبررات أهمها: [129]

1-قيام الدولة بتمويل التعليم العالي يزيل العوائق المالية أمام الأفراد نحو الالتحاق بالتعليم العالي، مما يؤدي إلى تحقيق ديمقراطية التعليم العالي، وإتاحته أمام مختلف الفئات الاجتماعية، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في قبول الطلاب بالتعليم العالي.

2-الدولة هي الجهة التي تحاول تنظيم إيراداتها، وبفضل التعليم الذي يتلقاه الأفراد سيرفع دخلهم، وبالتالي يزداد نصيب الدولة من الضرائب التي يدفعونها خاصة إذا كان الفرد من خريجي التعليم العالي.

3-قيام الدولة بتمويل التعليم العالي يوفر إمكانية أفضل لتخطيط القوى العاملة من الناحية العددية والنوعية، بعيدا عن التعليم العالي الخاص.

وبالرغم من أهمية قيام الدولة في السابق بتمويل التعليم العالي، إلا أن هناك بعض المظاهر السلبية التي عرفها قطاع التعليم العالي مما يدعو إلى إعادة النظر في تمويل التعليم العالي، من أهم هده المظاهر ما يلي:

4-قلة وجود الدوافع الاقتصادية اللازمة لرفع إنتاجية التعليم العالي، سواء من جانب اقتصادي مباشر أو غير مباشر يدعو إلى تطوير مستوى التعليم العالي.

6- انخفاض الدوافع الاقتصادية يؤدي إلى هدر اقتصادي، وضياع الموارد المخصصة للتعليم العالي، ويتمثل هذا الهدر في تدني مستوى تحصيل الطالب وتسربه، مما يزيد من نفقات تعلمه، بالإضافة إلى عدم حرص العاملين على استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسات التعليمية الجامعية، والاستخدام الأمثل لها.

الفرع 2:المصادر الثانوية [130] ساهمت المصادر الثانوية في تمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة قليلة ومحدودة للغاية، واغلبها مصادر خارجية من أهمها:

---

[129] - موسي نور الدين ،مفس المرجع السابق،ص،65 .

[130] - موسي نور الدين نفس المرجع السابق ،ص، 66.

-المنح الدراسية: شهد النصف الأخير من القرن السابق توسعا كبيرا في مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم ومنها الجزائر، مما دعا الكثير من حكومات الدول المتقدمة إلى تقديم منحا دراسية لمعظم الدول النامية لطلاب التعليم العالي، وينعكس على طلاب هذه الدول بإرسال طلابها إلى الخارج، وغالبا ما تكون إلى أوروبا وأمريكا .

-المعونات الأجنبية: تتلقى الكثير من البلدان النامية ومنها الجزائر إعانات من بعض الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية لدعم التعليم العالي بها، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، وتتخذ المساعدات الأجنبية أشكالا متعددة من أهمها:

-مساعدات مالية كالمنح والهبات والقروض بسعر فائدة ضعيف.

-مساعدات مادية كالأبنية والمعدات.

- مساعدات بشرية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.

هذا بالإضافة إلى الاستشارات التقنية التي يحصل عليها البلد، والحلقات الدراسية والمؤتمرات التي تقيمها المنظمات فيه، تدخل هي أيضا في إطار المساعدات الأجنبية يمكن أن تخصص للاستثمار أو الإنفاق الجاري وهي تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر، و يضل الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي.

هناك عقبات ليست لها علاقة بحجم المساعدات تحول دون تحقيق أهداف هذه المساعدات، فمثلا إذا تم إنشاء معهد بوسائل مالية ضخمة عن طريق التعاون الخارجي، فانه سوف يقوم على أسس لا يمكن تعميمها على المؤسسات التعليمية الأخرى بواسطة موارد البلد المحدودة، وعليه فان الدور الذي يلعبه مثل هذا المعهد سيكون بالضرورة محدودا.

من جهة أخرى فان بعض الأحيان تتطلب المؤسسة التعليمية التي أنشئت باستثمار رأس مال خارجي، إنفاقا جاريا يتجاوز الميزانية المحلية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من مرافق هذه المؤسسة؛ وعليه يمكننا القول بان المساعدات الأجنبية قد لا تؤدي دورها في غياب خطة تربوية وطنية تكون في بعض الأحيان تحدد الجهة التي تقدم المساعدة نوعيتها وطريقة الاستفادة منها.

المطلب الرابع: الاتجاهات الحديثة لتمويل التعليم الجامعي [131] تمر معظم دول العالم بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم العالي والجامعي الأمر الذي أدى إلى قيام العديد من الدول بتبني سياسات تمويلية تهدف إلى تخفيف العبء الملقى على الحكومات في تمويل التعليم العالي والجامعي ومنها مشاركة الطلاب وأولياء الأمور وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات. ومنها أيضاً العمل على تنمية أساليب تمويل الجامعات ذاتياً ، وربط التمويل المقدم من الحكومات بمعايير الأداء مثل عدد الدرجات العلمية أو عدد الطلاب المقيدين بالجامعة أو قيام بعض الحكومات بعمل بعض العقود بينها وبين الجامعات شرط حصولها على التمويل اللازم ، ومراجعة جميع عمليات الإنفاق في ضوء معايير الأداء المنصوص عليها بتلك العقود بهدف تطوير أداء الجامعات .

ويوجد عدد كبير من الاتجاهات في تمويل التعليم الجامعي في جميع دول العالم المتقدم النامي ، والتي تنحصر في التمويل الحكومي ، والذي يأخذ صوراً متعددة منها التمويل الحكومي المركزي ، والتمويل الحكومي المشترك بين الحكومات والأقاليم أو الولايات أو المحليات أو مشاركة بعض الهيئات والأفراد في تمويل التعليم .

وبذلك يشكل نمط التمويل الذي تلجأ إليه أي دولة شأناً كبيراً في خطتها التربوية فهو يعكس من جهة نظام التربية القائم فى الدولة كما أنه ينعكس من جهة ثاني على بنية التربية ويؤثر فيها ويهب لها طابعاً معيناً ولذلك بات على الدول أن تعمل جاهدة على توفير الأموال اللازمة لخططها التربوية عن طريق جميع الموارد الممكنة وميزانية الدولة المركزية ، مصادر من السلطات المحلية ، الضرائب الخاصة التي يمكن أن تفرض من أجل التربية .

الفرع 1- تمويل التعليم العالي في فرنسا [132]

[131] ـ د.طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعى بالدول العربية فى ضوء الاتجاهات المعاصره ، الملتقى الدولي ،2006م ،ص ، 8 .

[132] ممدوح الصدفى وآخرون ، " تمويل التعليم الجامعى فى جمهورية مصر العربية بدائل مقترحة فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة " ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ،- ع 111 - سبتمبر 2002 ، ص 193 .

وفى فرنسا يتم تمويل التعليم الجامعي من قبل الحكومة الوطنية بشكل أساسي حيث تساهم الحكومة الوطنية بنسبة 84% من إجمالي ميزانيتها في الإنفاق على التعليم الجامعي ، هذا بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الحكومات المحلية والغرف التجارية والصناعية .

كما تلعب تبرعات الأفراد في فرنسا دوراً كبيراً في تمويل التعليم العالي الجامعي .

كما تفرض الحكومة في فرنسا ضرائب على رقم المبيعات ، أو على كتلة الرواتب لصالح التعليم والتي تبلغ حوالي (6 %) من كتلة الرواتب ، وعادة لا يعفى منها أي مؤسسات إنتاجية إلا إذا قدمت بعض الهيئات بنفس القيمة لإحدى مؤسسات التعليم الجامعي والعالي ، كما تفرض الحكومة على الشركات والمصانع تدريب الطلاب بالمعامل الخاصة بها والتي تعتبر أحد المصادر الهامة في تمويل التعليم العالي في فرنسا .

الفرع 2- تمويل التعليم العالي في اليابان وفي اليابان تشارك السلطات المحلية (البلدية) الحكومة المركزية في تمويل التعليم العالي والجامعي .

وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى .

كما تلعب أيضاً تبرعات الأفراد والهيئات دور أكبر في تمويل التعليم العالي والجامعي .

كما تفرض في اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعي ما بين 10% - 30% من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي .

كما تقدم أيضاً قروض طلابية بعد أن واجهت فرض رسوم دراسية على الطلاب أو زيادتها معرضة شديدة ، كنظام دعم لتمويل التعليم الجامعي وتعتمد القروض الطلابية على منح الطلبة قروضاً ويتم استردادها منهم بعد تخرجهم ، وبعد حصولهم على دخل واستخدام طرق متنوعة في عملية السداد والهدف الرئيسي من هذه القروض هو مساعدة الطلاب وأولياء الأمور على تعليم أبنائهم بالتعليم العالي والجامعي[133]

[133] شبل بدران ، التربية المقارنة ، دراسات فى نظم التعليم ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2001 ، ص 322 .

الفرع3- تمويل التعليم العالي في بريطانيا [134]

وفى بريطانيا تقع مسئولية تمويل التعليم الخاص على عاتق الحكومة المركزية التي تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية ، وكانت أول منحة قدمتها للجامعات 1889 م وظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام 1919 م والذي أنشئت فيه لجنة المنح الجامعية

University Grants Committee (U.G.C) لتقوم بمهام توزيع المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية .

وظلت اللجنة تؤدى وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمي عام 1987 ، حيث تم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC) بفروعه الثلاثة إنجلترا وويلز واسكتلندا ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعى الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع ، وعدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا ، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إدارياً ومالياً ، بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية .

وبالإضافة إلى ذلك وضع مجلس تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا آليات لاستقلال الجامعات مالياً ، وتخصيص المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة سنة بعد أخرى ، والعمل على زيادة الرسوم الدراسية بالجامعات . كما تم أيضاً بالإضافة إلى ذلك تأسيس شركة حكومية في بريطانيا عام 1995 بهدف تقديم القروض للطلاب لمساعدتهم على مواصلة التعليم الجامعي والعالي ووضعت شروطاً للإقتراض منها تم تطويره عام 1998 ، حيث أصبح يطلب من الطالب سداد ما عليه من ديون بعد تخرجه وحصوله على عمل يدر عليه دخلاً ثابتاً ، ووصلت قيمة القرض الذي تقدمه الشركة للطلاب إلى حوالي50% من إجمالي الرسوم التي يدفعها الطالب ، وتزداد إلى 90 % في حالة ثبوت حاجة الطالب لذلك ، وفى بداية عام 1999 تم إصدار قانون يقضى بأن تقدم السلطات التعليمية المحلية لكل طالب في التعليم الجامعي مبلغ قدره 1000 جنيه استرليني كل عام في نطاق المنطقة التي بها الجامعة .

[134] هندوای محمد حافظ ، دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامع فى مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة ، 34 ، يوليو 2000 ، ص 71.

الفرع4- تمويل التعليم العالي في أمريكا [135] في أمريكا يرتكز تمويل التعليم العالي والجامعي على ثلاث مصادر تتمثل في الحكومة الفيدرالية ، وتصل حصتها حوالي 12% وتكون في شكل منح أو عقود منافسة ، وتساهم حكومات الولايات بحوالي 27 % من تكلفة التعليم العالي ، بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الرسوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل .

كما تقوم حكومة الولاية بفرض ضرائب داخلية لصالح التعليم العالي والجامعي بها ، كما تقوم بفرض نسبة من ميزانية الأبحاث التي تقوم بها الجامعة لبعض الهيئات العامة كرسوم قومية لتمويل التعليم الجامعي ، على أن تستخدم هذه الرسوم في تطوير المكتبات وإثرائها بالكتب والمراجع والدوريات ، وتحسين الخدمات والأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات الأمريكية .

كما يدفع الطلاب رسوماً دراسية مقابل حصولهم على درجة جامعية ، وتختلف قيمتها من ولاية إلى أخرى ، حيث تقوم كل ولاية بتحديد قيمة الرسوم الطلابية بالتعليم الجامعي حسب ظروفها الاقتصادية وسياستها التعليمية والتكلفة الفعلية لكل تخصص ويختلف متوسط نصيب ما يدفعه الطالب وأسرته حسب دخلهم السنوي في التعليم الجامعي من ولاية لأخرى .

وبالإضافة إلى ذلك تقدم الحكومة الفيدرالية برنامجاً للقروض الطلابية يهدف إلى مساعدة الطبقة الوسطى في المجتمع لتوفير مصاريف تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم العالي والجامعة ، مع إعطاء الطالب فترة سماح تصل مدتها إلى حوالي عشر سنوات لسداد هذه القروض ، وبفائدة تصل إلى 5% في العام الواحد مع قيام الحكومة الفيدرالية بدعم برنامج القروض الطلابية .

[135] Kenen , M., Daivd ; the impact of reaganomics on state financing of public higher education , E.D.A.., university of Massachusetts , diss , abs., int., vol.55, No.3A, 1994 , p.481

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة هذا الفصل استنتجنا أن الإنفاق على التعليم العالي يحتل مكانة كبيرة في كل دول العالم غير أن هناك مشاكل تعيق مساره و المتمثلة في إيجاد طرق لتمويل وتغطية هذه النفقات الكبيرة ، والبحث عن كل السبل و الطرق لخفض النفقة والتنبؤ بها في المستقبل ،كل هذه والمجهودات في سبيل الوصول إلى مخرجات علمية ذوي جودة وكفاءة من أجل تسيير البلاد وتحقيق التطور في جميع النواحي .

وقد بينا أن الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر عرف تطوراً كبيراً من حيث النفقات المخصصة من الميزانية العامة وذلك راجع إلى مجموعة من الأسباب من بينها الزيادة في ارتفاع عدد الطلبة ، وعي المجتمع على ضرورة التعليم الجامعي ،وأيضا إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر فيه مثل (المستوي العام للدخل القومي ،مستوي نفقة المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات،مستوي التكنولوجيا العامة في المجتمع ، مستوي أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية ،التوزيع العمري لهيئات التدريس ....) لهذا تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي ، كما أشرنا له، من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم وهى قضية متجددة دوماً بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي لذي يجب معرفة طرق التنبؤ بالإنفاق التعليمي(تكلفة الطالب معيار رواتب الأساتذة) وطرق تخفيض كلفة التعليم (الإجراءات المباشرة :زيادة كثافة الفصل ،استخدام المبني المدرسي لأكثر من دورة طلابية...) والإجراءات غير المباشرة (تقليل معدلات التسرب ، خفض نسب الرسوب.....) .

كما أن الدولة الجزائرية اهتمت مند استقلالها بقضية تمويل التعليم العالي، بحيث اعتبرته مشروعا حكوميا محضا تموله بشكل أساسي الموارد الحكومية من حيث المصادر، ونظرا لمحدودية الموارد عرف تمويل التعليم العالي ضغوطات متنوعة أثرت على كفايته ومردود يته، التي يمكن معرفتها من خلال مؤشرات متعارف عليها فيما يخص تمويل التعليم العالي.

الفصل الرابع: المجال التطبيقي، دراسة ميزانية التسيير لجامعة تلمسان

مقدمة الفصل

بعد استعراضنا في الفصول السابقة أهم المفاهيم الخاصة بالتعليم العالي و الاستثمار فيه من أجل التحصل على خريجين وموارد بشرية ذات كفاءة، و مسألة تمويله عامة ، و استعراض تطوره والإصلاحات التي مسته في الجزائر خاصة، سوف نحاول من خلال هذا الفصل عرض الجانب التطبيقي المتعلق بدراسة ميزانية التعليم العالي بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان خلال الفترة 2009-2013 .

ونظرا لكون الدراسة ستتم في مؤسسة تعليم العالي سنستعرض لمحة تاريخية عن الجامعة وعن هيكلها التنظيمي و الإداري لنمر إلى دراسة الإنفاق على مستوى ميزانية تسييرها من خلال عرض وتحليل قسمي التسيير و التجهيز وكذا الإيرادات . ولهذا تم إتباع الخطة التالية :

المبحث الأول :لمحة تاريخية عن جامعة تلمسان

المبحث الثاني : تطور الجانب البشري

المبحث الثالث :دراسة ميزانية تسيير لجامعة تلمسان

المبحث الأول :لمحة تاريخية عن جامعة تلمسان

المطلب الأول : التعريف بجامعة أبو بكر بلقا يد – تلمسان[136]

إن جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان ، التي تشهد حاليا تطورا ملحوظا ، تأسست بمقتضى المرسوم 138-89 المؤرخ في 01 أوت 1989 ، المعدل و المكمل بالمرسوم التنفيذي رقم 205-95 المؤرخ في 05 أوت 1995 ، ثم بمرسوم تنفيذي آخر ، معدل رقم 391- 98 و المؤرخ في 02 ديسمبر 1998 .

لقد جرى التعليم الجامعي في بداية الأمر في مركز جامعي ضم بين 1974 و 1980 الجذوع المشتركة للعلوم الدقيقة و البيولوجيا. ثم اتسع هذا التعليم إلى شعب أخرى جديدة ، شكلت في النهاية مجموعة من حلقات التكوين مما منح للطالب إمكانية متابعة دراسته التدرجية كاملة بتلمسان.

و رغم الظروف الصعبة التي كانت تطبع تلك المرحلة، فإن المركز الجامعي حقق نتائج مرضية ملموسة حيث تخرجت منه الدفعات الأولى في العلوم الاجتماعية و الإنسانية باللغة الوطنية سنة 1984.

و في أوت 1984 ، سمحت الخريطة الجامعية الجديدة بإنشاء المعاهد الوطنية للتعليم العالي ، و قد مكنت هذه الخريطة من أن تحصل بعض الشعب التي كانت مجرد أقسام ، على قانون حولها إلى معاهد حقيقية من جهة ، كما ساعدت على فتح شعب جديدة من جهة أخرى .

و لقد ميز هذا الشوط، وضع تعليم من المستوى الخامس (شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية) و تطور تعليم ما بعد التدرج الأول في مجمل الشعب المدرسة في تلمسان و أخيرا انطلاق تعليم ما بعد التدرج الثاني في 1992-1991.

و على إثر هذه السنوات الخمسة عشر ، ظهرت جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، بكيانها الجديد الغني بمرحلة النضج الطويلة و المصاحبة لمختلف التحديات .

إن هذه التعديلات التي تندرج في إطار إستراتيجية شاملة لتنمية و تطوير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، تتمثل خاصة في إرادة قوية لفتح شعب جديدة ، و هي الرؤية المتماشية مع الهدف المتوخى من إعادة هيكلة مجموع التكوين الجامعي بتلمسان في شكل أقطاب رئيسية خاصة بإمامة و شتوان و القطب الجديد .

عينة البحث.

جامعة تلمسان، وهي عينة تم اختيارها بصورة منتظمة باعتبار أن الباحثة تنمي إلى أحدى كلياتها. وتمثل الجامعة عينة من مجمع الجامعات التي يتكون منها قطاع التعليم العالي.

تضم جامعة تلمسان كليات تابعة لها و هي على التوالي:

---

[136] وثائق الجامعة

- كلية العلوم.
- كلية الحقوق و العلوم السياسية.
- كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية.
- كلية الطب.
- كلية الآداب و اللغات.
- كلية التكنولوجيا.

مقر التربص:

رئاسة الجامعة و بالضبط مصلحة المالية بالمديرية الفرعية للمالية و المحاسبة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للجامعة [137]

إن الهيكل التنظيمي المعتمد من طرف رئاسة الجامعة يشكل هرما تسلسليا يوضح مسؤوليات و مهام كل المسئولين بدء برئيس الجامعة الذي يوجد على رأس الهرم و يليه الأمين العام ، ثم مكتب الأمن الداخلي ومكتب التنظيم العام و المديرية الفرعية للمستخدمين و التكوين و المديرية الفرعية للمالية و المحاسبة والمديرية الفرعية للوسائل و الصيانة و مصلحة الأنشطة العلمية و الثقافية .يجب أن تذكر في الهيكل التنظيمي أيضا رئيس الديوان و الكليات و عددها و الملحقات و المراكز المنبثقة كمغنية و عين تموشنت

و الشكل (8) يوضح هيكل التنظيمي لجامعة تلمسان :

[137] وثائق الجامعة

الهيكل التنظيمي للجامعة[1]:

الجامعة = (كليات + معاهد+ ملحقات) Σ
الكليات = (أقسام) Σ
مهام الجامعة = التكوين العالي + البحث العلمي + التطوير التكنولوجي.
رئيس الجامعة والنواب يتم تعينهم بموجب مرسوم* "يعين من بين الأساتذة"
الأمين العام للجامعة يعين بموجب مرسوم.
مدير المكتبة المركزية يعين بموجب قرار وزاري.

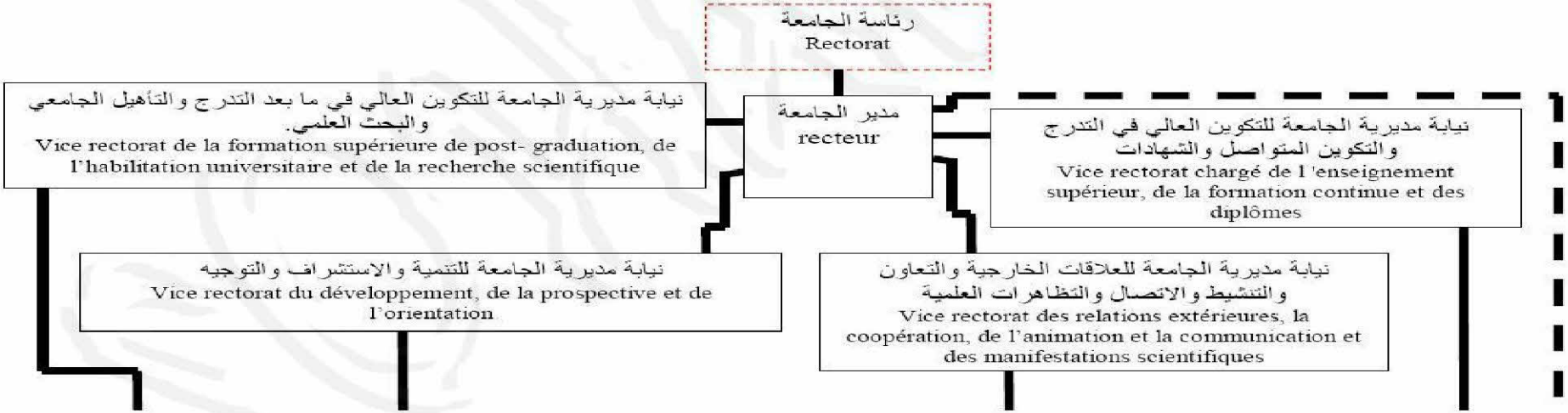

[1] مرسوم 03- 279 الصادر في 23 أوت 2003 يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وكذلك القرار الوزاري المشترك الصادر في 24 أوت 2004 التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد والملحقة والمصالح المشتركة وكذا من موقع جامعة مستغانم على الانترنت http://www.univ-mosta.dz.

* المرسوم يقترحه الوزير ويوافق عليه رئيس مجلس الوزراء / القرار يكون مباشر من الوزير بناء على اقتراح رئيس الجامعة استنادا إلى مرسوم

الهيكل التنظيمي للجامعة

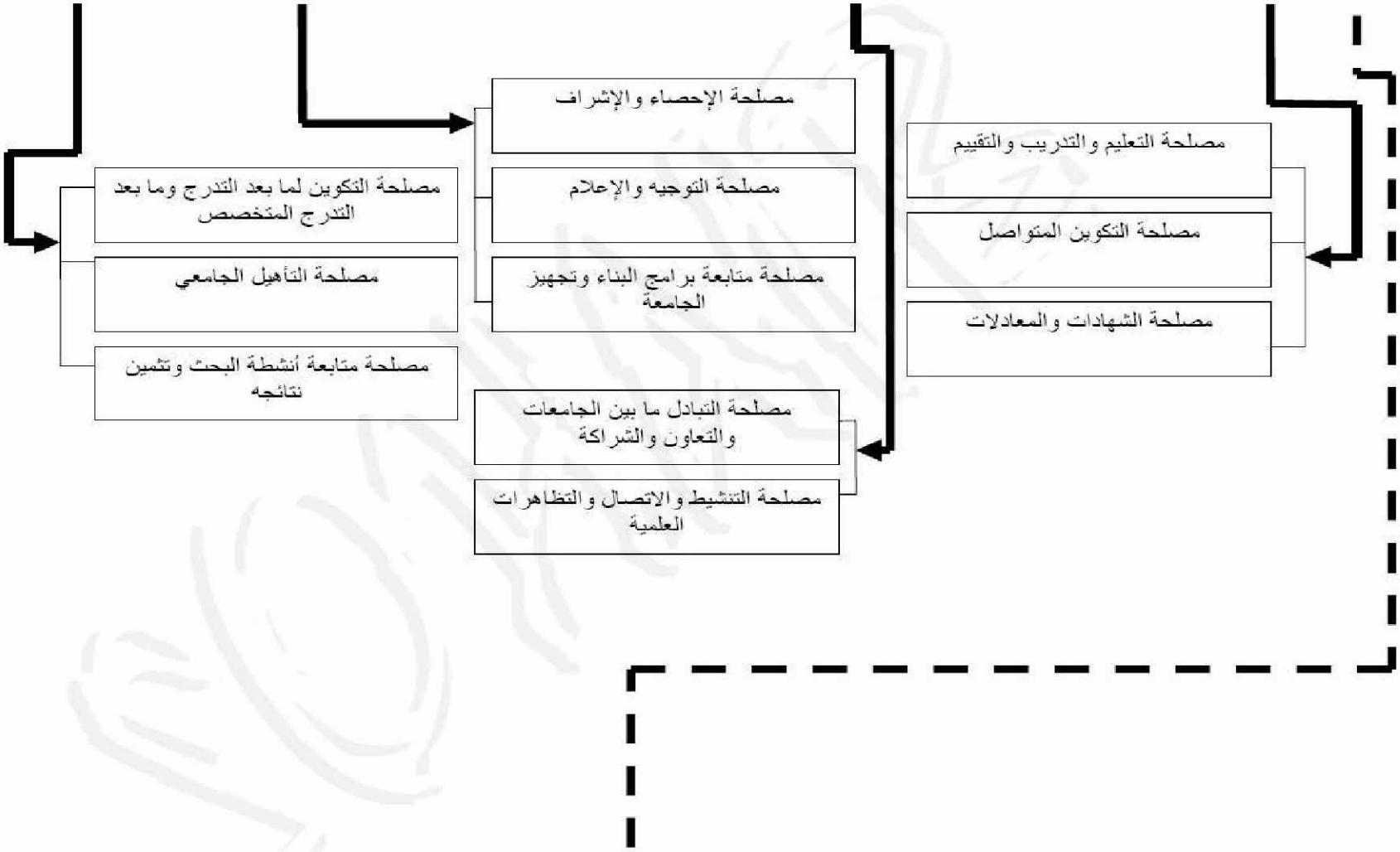
مصلحة الإحصاء والإشراف
مصلحة التوجيه والإعلام
مصلحة متابعة برامج البناء وتجهيز الجامعة
مصلحة التعليم والتدريب والتقييم
مصلحة التكوين المتواصل
مصلحة الشهادات والمعادلات
مصلحة التكوين لما بعد التدرج وما بعد التدرج المتخصص
مصلحة التأهيل الجامعي
مصلحة متابعة أنشطة البحث وتثمين نتائجه
مصلحة التبادل ما بين الجامعات والتعاون والشراكة
مصلحة التنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية

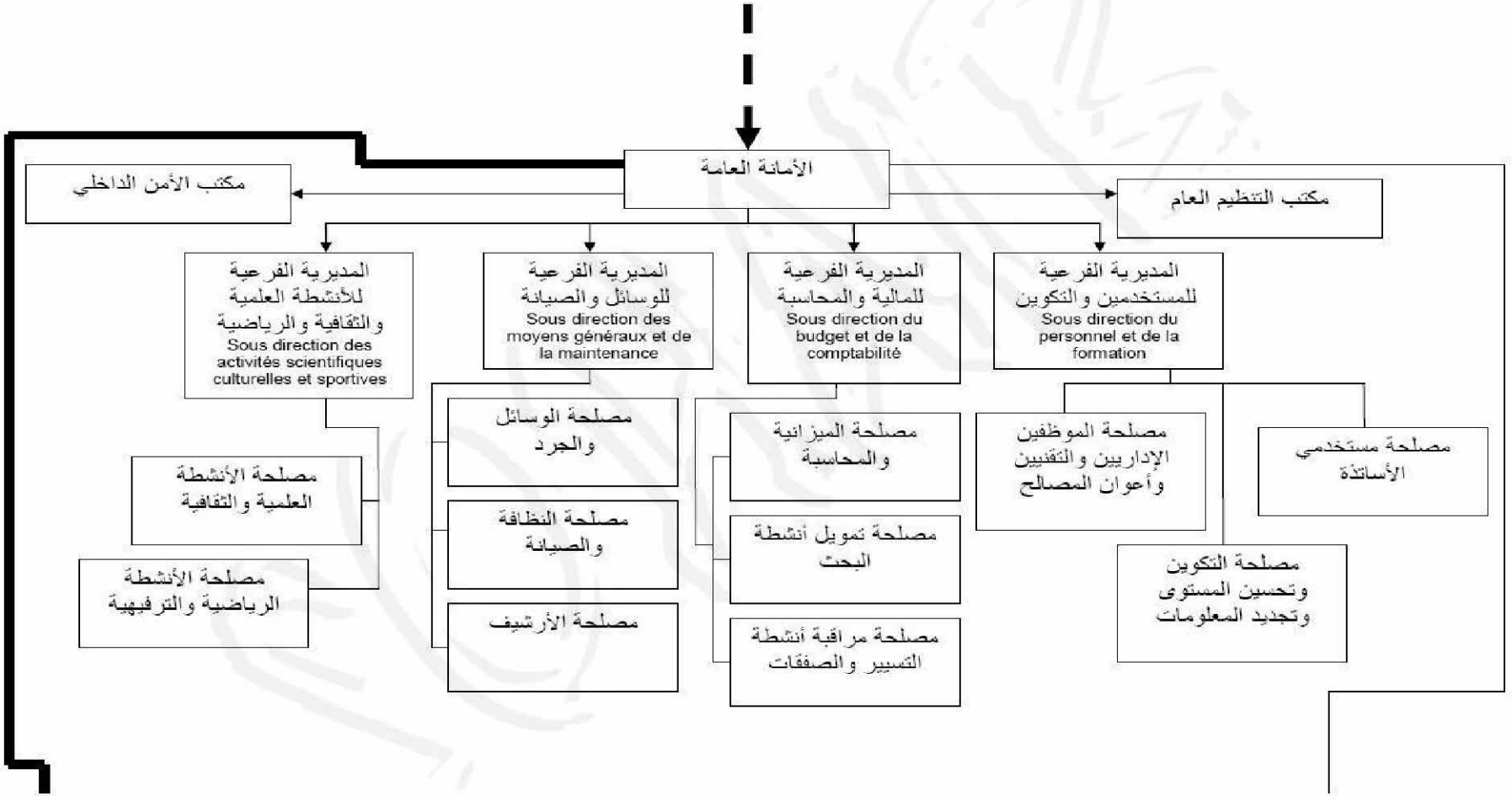
الأمانة العامة
مكتب الأمن الداخلي
مكتب التنظيم العام
المديرية الفرعية للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية
Sous direction des activités scientifiques culturelles et sportives
المديرية الفرعية للوسائل والصيانة
Sous direction des moyens généraux et de la maintenance
المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة
Sous direction du budget et de la comptabilité
المديرية الفرعية للمستخدمين والتكوين
Sous direction du personnel et de la formation
مصلحة الأنشطة العلمية والثقافية
مصلحة الأنشطة الرياضية والترفيهية
مصلحة الوسائل والجرد
مصلحة النظافة والصيانة
مصلحة الأرشيف
مصلحة الميزانية والمحاسبة
مصلحة تمويل أنشطة البحث
مصلحة مراقبة أنشطة التسيير والصفقات
مصلحة الموظفين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح
مصلحة مستخدمي الأساتذة
مصلحة التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات

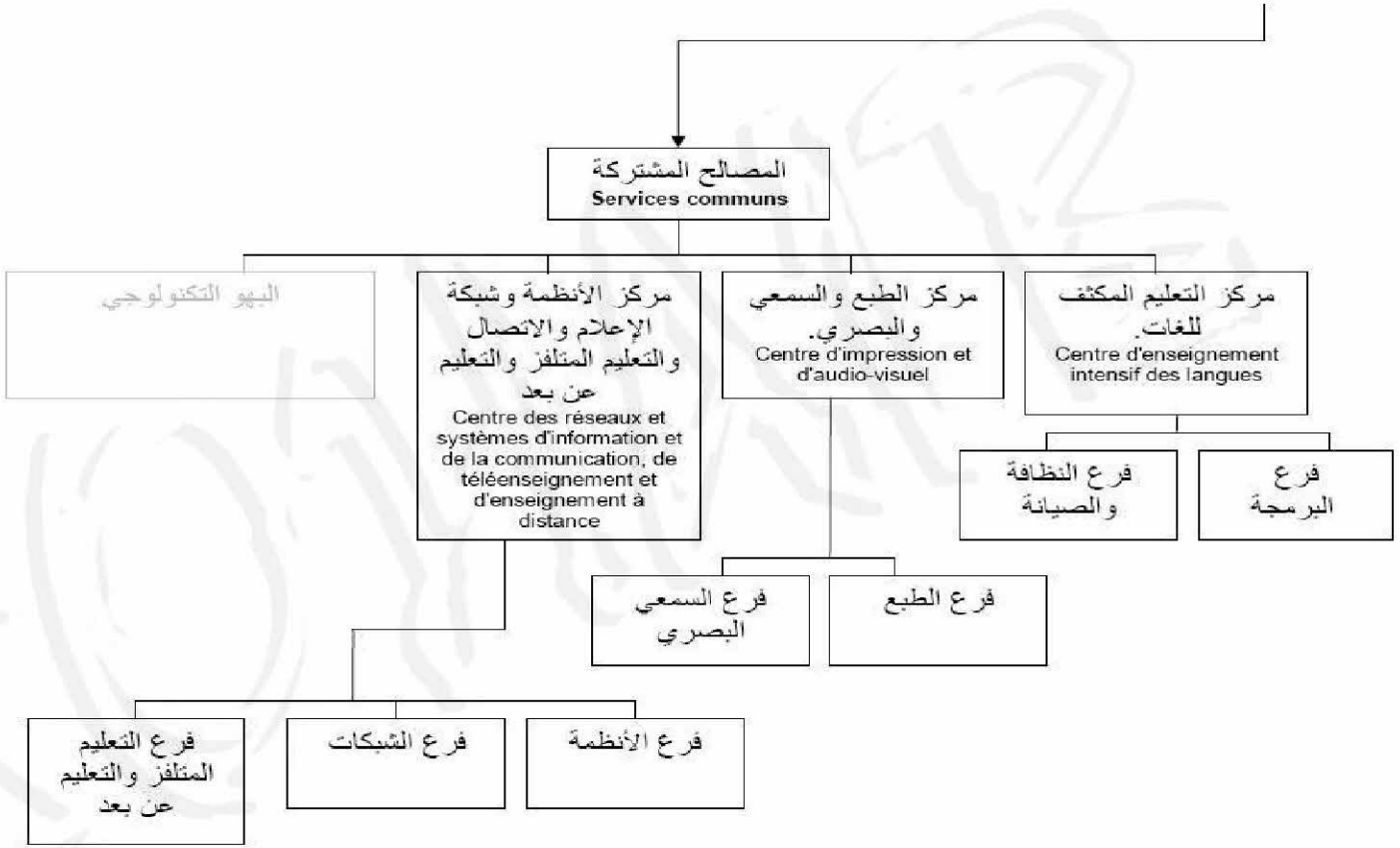
المصالح المشتركة
Services communs
البهو التكنولوجي
مركز الأنظمة وشبكة الإعلام والاتصال والتعليم المتلفز والتعليم عن بعد
Centre des réseaux et systèmes d'information et de la communication, de téléenseignement et d'enseignement à distance
مركز الطبع والسمعي والبصري.
Centre d'impression et d'audio-visuel
مركز التعليم المكثف للغات.
Centre d'enseignement intensif des langues
فرع النظافة والصيانة
فرع البرمجة
فرع السمعي البصري
فرع الطبع
فرع التعليم المتلفز والتعليم عن بعد
فرع الشبكات
فرع الأنظمة

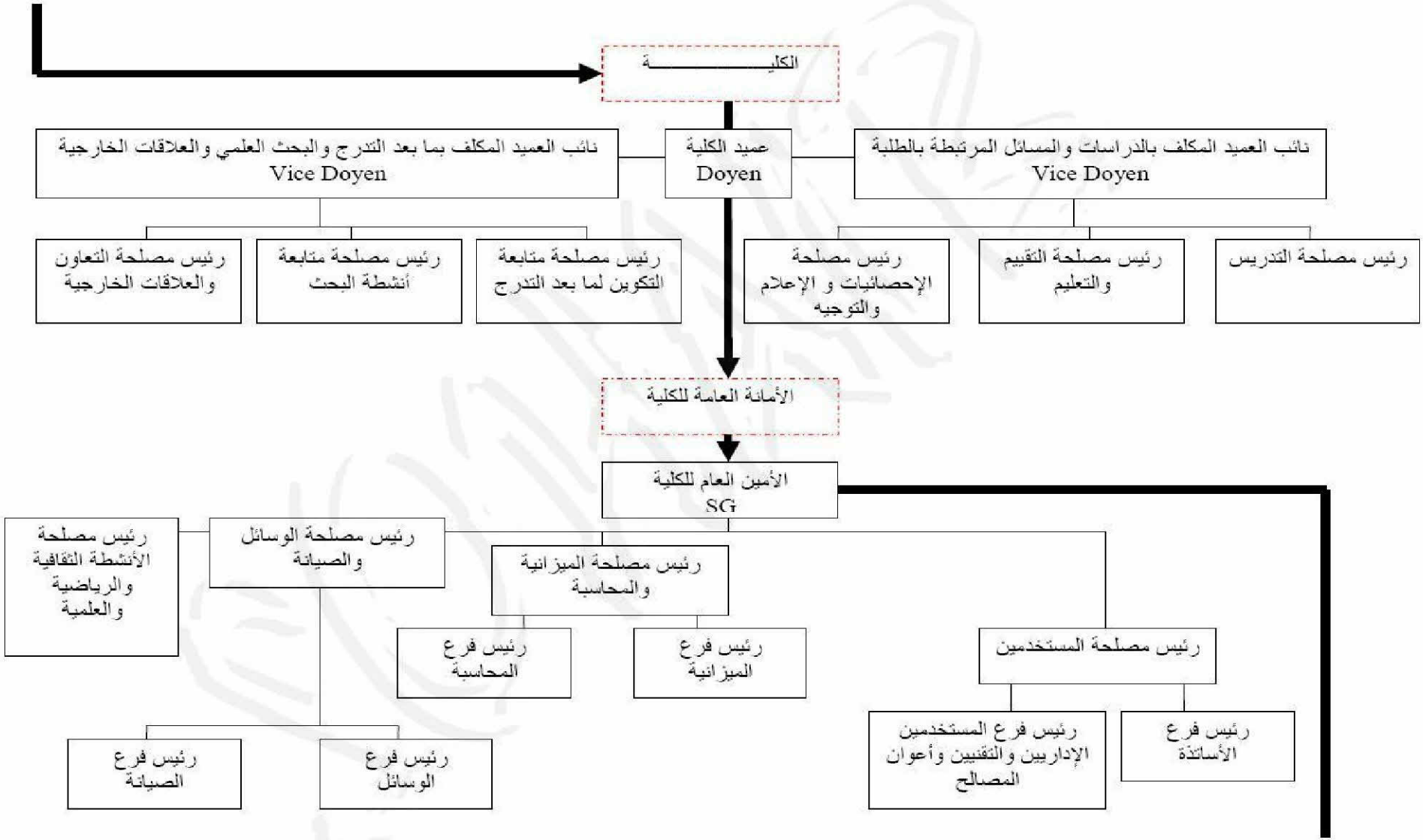
الكليـــــــــــــــة
عميد الكلية
Doyen
نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
Vice Doyen
نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Vice Doyen
رئيس مصلحة التعاون والعلاقات الخارجية
رئيس مصلحة متابعة أنشطة البحث
رئيس مصلحة متابعة التكوين لما بعد التدرج
رئيس مصلحة الإحصائيات و الإعلام والتوجيه
رئيس مصلحة التقييم والتعليم
رئيس مصلحة التدريس
الأمانة العامة للكلية
الأمين العام للكلية
SG
رئيس مصلحة الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية
رئيس مصلحة الوسائل والصيانة
رئيس مصلحة الميزانية والمحاسبة
رئيس فرع المحاسبة
رئيس فرع الميزانية
رئيس مصلحة المستخدمين
رئيس فرع الصيانة
رئيس فرع الوسائل
رئيس فرع المستخدمين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح
رئيس فرع الأساتذة

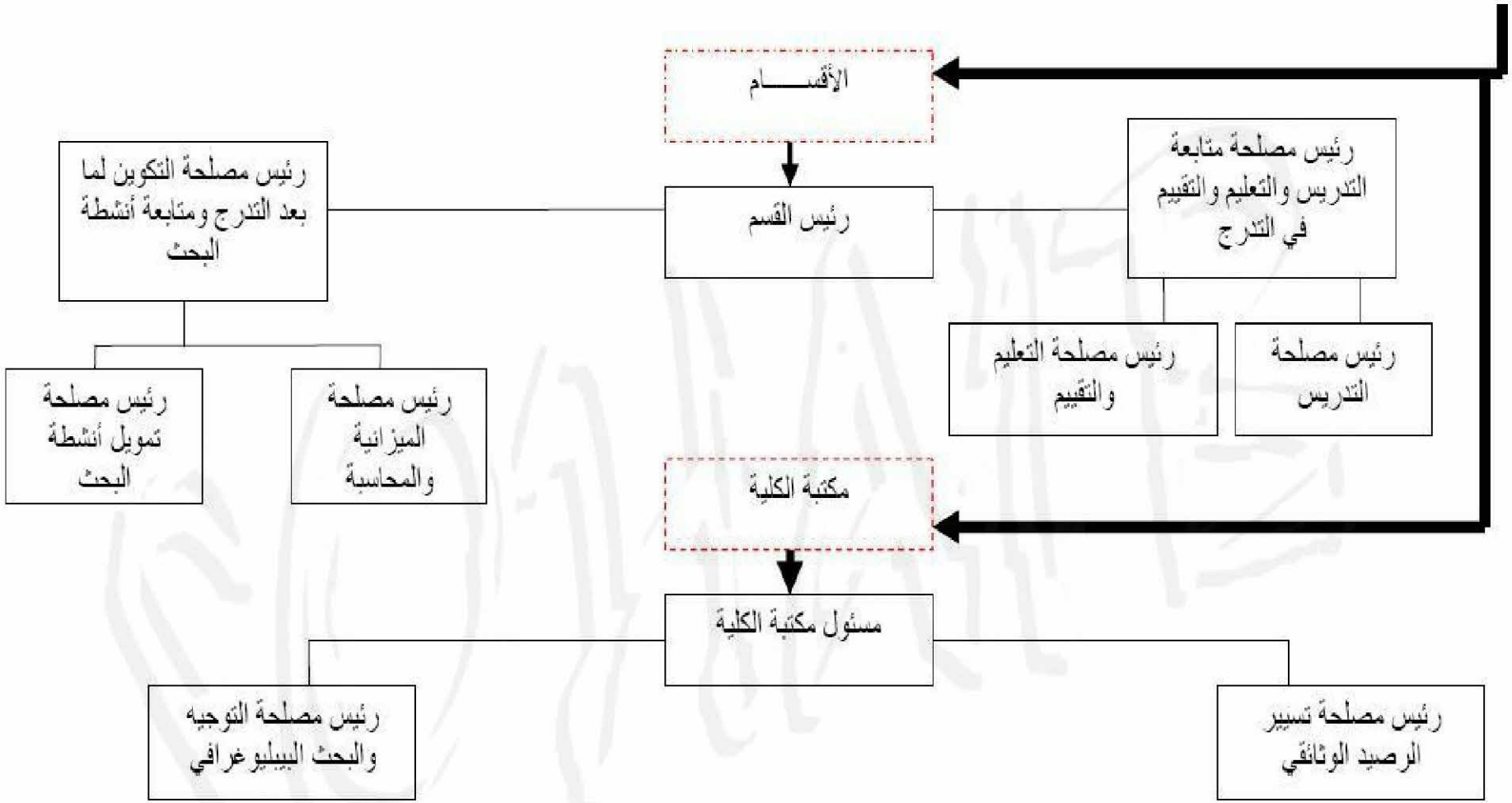
الأقســـــام
رئيس القسم
رئيس مصلحة التكوين لما بعد التدرج ومتابعة أنشطة البحث
رئيس مصلحة تمويل أنشطة البحث
رئيس مصلحة الميزانية والمحاسبة
رئيس مصلحة متابعة التدريس والتعليم والتقييم في التدرج
رئيس مصلحة التعليم والتقييم
رئيس مصلحة التدريس
مكتبة الكلية
مسئول مكتبة الكلية
رئيس مصلحة التوجيه والبحث البيبليوغرافي
رئيس مصلحة تسيير الرصيد الوثائقي

المطلب الثالث : الهياكل الإدارية والتعليمية [138]

*رئيس الجامعة

*نائب رئيس الجامعة المكلف القضايا التربوية التدريب وإعادة التدريب.

*نائب رئيس الجامعة المكلف القضايا المتصلة الرسوم المتحركة، إلى التقدم العلمي والتكنولوجي والعلاقات الخارجية .

*نائب رئيس الجامعة المكلف المسائل المتعلقة بالتخطيط والتوجيه والمعلومات.

*الأمين العام.

*مكتبة الجامعة المركزية.

*الكليات والأقسام.

1- رئيس الجامعة:

رئيس الجامعة هو الهيئة الإدارية العليا للجامعة و هو المسؤول عن العملية الشاملة للجامعة .انه يمثل الجامعة في جميع أعمال الحياة المدنية وممارسة سلطة الإشراف على جميع موظفي الجامعة .وهو يشرف على تطبيق التشريعات في مجال التعليم والتعليم .

هو ضابط ميزانية الجامعة، وهو مسؤول عن الحفاظ على النظام والانضباط.

ويساعده في مهامه ثلاثة نواب والأمين العام.

2- نائب رئيس الجامعة المكلف بالقضايا البيداغوجية .تكمن مهامه في:

- مراقبة القضايا المتعلقة بسير الدروس والدورات التي تنظمها الجامعة؛
- ضمان التنظيم السليم وتحسين نظم التحكم في المعارف؛
- دراسة وإعداد جميع التدابير لتعزيز التنمية وإعادة التدريب والتعليم المستمر في الجامعة .

توضع تحت السلطة المباشرة لنائب رئيس الجامعة خدمة التدريس و دوراته عموما.

3- **نائب رئيس الجامعة المكلف بالقضايا المتصلة بالبحث العلمي والعلاقات الخارجية.** تكمن مهامه في :

- تشجيع وتنظيم و رصد العلاقة بين الجامعة والقطاعات الأخرى ، والجامعات والمؤسسات التعليمية ومؤسسات التدريب المحلية والأجنبية ؛
- تشجيع و تنظيم تبادل الأساتذة والباحثين والطلاب والتوثيق.
- تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات و الندوات الوطنية و الدولية.
- تشجيع و تحفيز إدماج الجامعة في محيطها ، و تعزيز أنشطة التدريب أكثر ، والبحوث العلمية المشتركة و الإنتاج.

[138] وثائق الجامعة

- تنسيق الخطط البحثية ، مشاريع الجامعة و الكليات.

توضع تحت السلطة المباشرة لنائب رئيس الجامعة:

- التربصات في الخارج.
- خدمة تطوير البحث العلمي والتقني .
- قسم العلاقات الخارجية وتنظيم الأحداث العلمية.

4- نائب رئيس الجامعة المكلف بالتخطيط والتوجيه والمعلومات من مهامه:

- إحصاء كل ما تعلق بالبيانات التي لها علاقة بالجامعة (مثل تعداد الطلاب) والحفاظ عليها.
- تنفيذ البرامج البناء الأكاديمية.
- التأكد من تنظيم وثائق إدارة الجامعة.
- توفير المعلومات عن منشورات الجامعة و الكليات.
- المساهمة في تطوير مشاريع التنمية من خطة تعليمية وعلوم وثقافة.

لتحقيق أهدافها ، ينظم قسم نائب رئيس الجامعة وفقا لنوعين من الخدمات:

- تخطيط الخدمات والتوجيه و إحصاءات .
- برامج خدماتية ومعدات البناء .

5 – الأمين العام

- إعداد وتنفيذ ومراقبة تصرفات إدارة شؤون الموظفين في بعثات للجامعة.
- حفظ الوثائق والمحفوظات في الجامعة.
- التأكد من سير عمل الخدمات المشتركة للجامعة.
- تنسيق ورصد أنشطة الخدمات الإدارية.
- ضمان صيانة المعدات وتنفيذ إصلاحات كبرى .

توضع تحت السلطة المباشرة للأمين العام للجامعة: -

- توجيه الموارد .
- توجيه الأنشطة الثقافية والرياضية .
- الخدمات المشتركة :مركز الحوسبة، ومعهد لتعميم اللغة العربية وتعليم اللغة المكثفة (IGLAEIL)قاعة للتكنولوجيا.

6- مكتبة الجامعة المركزية : وقد عززت الجامعة أبو بكر بلقايد بمكتبة مركزية تقدر مساحتها ب 8500متر مربع.تبلغ قدرتها 1034مقعدا، و باستطاعة تخزين تقدر ب 525000 كتاب:

* 8973 هي عدد العناوين لمجموعة من الكتب أساسا باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية موزعة بين التسليم الداخلي والتسليم الخارجي .

* 1093 هي عدد العناوين للدوريات بما في ذلك 214 باللغة العربية و 879 في اللغات الأجنبية
* 596 وهي عناوين لأطروحات(الدكتوراه، الماجستير، مهندس) في جميع التخصصات.
بالإضافة إلى المكتبة المركزية، تتوفر جميع كليات جامعة أبو بكر بلقايد على مكتبات خاصة بها.

7- الكليات والأقسام:

الكلية هي وحدة للتعليم و البحوث الجامعية في مجال العلم والمعرفة ، وهي متعددة التخصصات . تتكون مما يلي:

أ) **أعضاء هيئة التدريس:** وهم مجموعة الأساتذة تحت رئاسة العميد .

ب) **العميد:** وهو المسؤول عن إدارة الكلية وهو يمارس سلطة الإشراف على جميع الموظفين .

ت) **مجلس الكلية:** يترأسه عميد الكلية و يتضمن رئيس المجلس العلمي لأعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام ، ومدراء الوحدات البحثية (إن وجد) .

من مهام مجلس الكلية:

- دراسة آفاق التنمية في كلية لجدولة التدريب المستمر والتنمية و إعادة التدوير.
- وضع مشروع الموازنة للكلية .
- دراسة إدارة كلية .
- إعداد الميزانيات السنوية و الموافقة على التقرير السنوي المقدم من عميد .
- لإعطاء رأيها على أي سؤال مقدم من عميد

ث) **المجلس العلمي للكلية**

وهي تشمل عميد ورؤساء الأقسام ، ورؤساء اللجان العلمية من الإدارات و مديري وحدات البحث (إن وجدت) ، وهو ممثل منتخب من المعلمين من قبل قسم ، ورئيس المجلس العلمي للكلية ينتخب من قبل أعضاء المجلس من بين من هم أعلى درجة . يتم تعيينه من قبل الوزير لمدة ثلاث (03) سنوات، مرة واحدة قابلة للتجديد.

المبحث الثاني :تطور الجانب البشري

المطلب الأول: تطور عدد الطلبة

الفرع 1:تطور عدد الطلبة لجامعة تلمسان

لقد عرف عدد الطلبة تطورا نسبيا خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 -2014 إذ بلغ في المتوسط نسبة 3.21 % ،بعد ما كانت نسبة التطور تقدر بأكثر 2 % في 2009 – 2010 مقارنة بالفترة السابقة ثم انخفض 2004 بما يقارب 4 % ليرفع بنقطتين خلال 2012 – 2013

ثم انخفضت النسبة إلى 6.5 % في 2013 ، ولعل السبب يرجع إلى انخفاض نسبة النجاح في شهادة البكالوريا لهذه الفترة مقارنة بسنة 2012 – 2013 و هذا ما توضحه بيانات الجدول الموالي .

الجدول رقم 7: تطور عدد الطلبة لجامعة تلمسان 2008-2014

	08-09	10-09	11-10	12-11	13-12	14-13	معدل النمو في المتوسط
الطلبة	34714	35471	39334	40778	42954	40162	38650,2
معدل النمو	-	2,18%	10,89%	3,67%	5,34%	-6,50%	3,12%

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات نيابة الجامعة .

الشكل رقم 9 : تطور عدد الطلبة لجامعة تلمسان 2008-2014

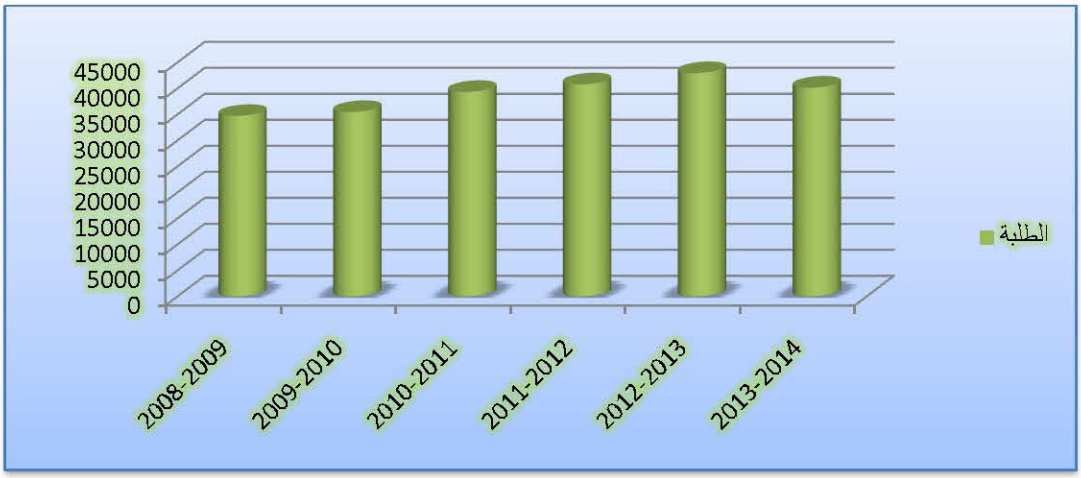

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على بيانات الجدول السابق .

- **حساب كلفة طالب :**

لقد عرت ميزانية تسيير الجامعة نموا ملحوظا في 2010 إذ ارتفع المبلغ بأكثر من 65% مقارنة ب 2009 ثم بدأت في الانخفاض بأكثر من 25 % في 2011 و بما يقارب 35% في 2012 أما في 2013 عرفت انخفاض بما يقدر 10 %مقارنة سنة 2012 .

و أمام هذا الانخفاض المتتالي انخفضت تكلفة الطالب بأكثر من 34 % في 2010 مقارنة ب 2009 و بما يقارب 25% في 2012 مقارنة 2011 و تواصل هذا الانخفاض في 2013 بأكثر من 14 % نتيجة لانخفاض الميزانية في عدة سنوات .

و بالنظر إلى الفترة الممتدة ما بين 2009-2013 بلغ تطور الميزانية في المتوسط أكثر من 25 % وتطورت معه كلفة الطالب بأكثر من 13% و ذلك نتيجة تطور الطلبة الذي قدر في المتوسط ب 38650 طالب ، من خلال الجدول رقم(8) تبين أنه مجموع كلفة الطالب من سنة 2009 حتى سنة 2013 يساوي 584836,3562 .

الجدول رقم 8 : مجموع تكاليف الطالب الواحد من 2009 الى 2013 (الوحدة مليار دج)

السنوات	ميزانية تسير الجامعة	معدل النمو	عدد الطلبة	كلفة الطالب بالنسبة إلى الميزانية	
2009	**2 373 604 000,00**	-	34714	68375,98663	
2010	**3 920 296 760,80**	**65,16%**	35471	110521,1796	61,64%
2011	**5 516 641 600,00**	**40,72%**	39334	140251,2229	26,90%
2012	**5 835 033 600,00**	**5,77%**	40778	143092,6872	2,03%
2013	**5 265 957 653,38**	**-9,75%**	42954	122595,2799	-14,32%
المجموع		25.48		**584836,3562**	

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجرائد الرسمية و الجدول السابق

الفرع 2:تطور عدد طلبة كلية الاقتصاد في جامعة تلمسان من خلال الجدول أدناه نلاحظ تزايد كبير لعدد الطلبة الجدد في سنة 2010 بنسبة 54 % مقارنة بسنة 2009 ليعاود الانخفاض بدرجة نسبية في 2011 بنسبة(- 8%) ثم ارتفع بنسبة 31 % سنة 2012 لينخفض مجددا في 2013 إلى (-20 %).

الجدول رقم 9: تطور عدد طلبة كلية الاقتصاد

السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
عدد الطلبة	1698	2617	2417	3175	2552

معد النمو	/	% 54	% 8-	% 31	% 20-

المصدر إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من كلية العلوم الاقتصادية .

كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

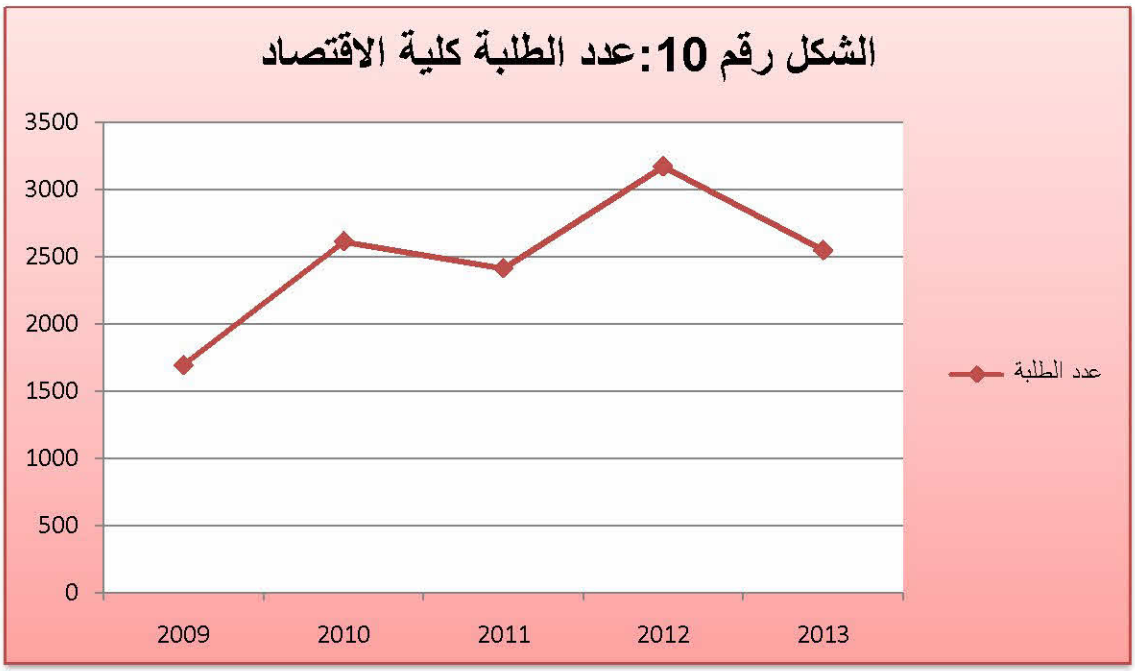

المصدر إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق .

المطلب الثاني :تطور عدد الأساتذة بجامعة تلمسان

الفرع1: تطور عدد الأساتذة لجامعة تلمسان

توضح بيانات الجدول أدناه أن عدد الأساتذة بجامعة تلمسان عرف نموا من سنة إلى أخرى حيث كان العدد خلال الفترة 2008 -2009 مقدرا ب "1208 " أستاذ ثم ارتفع ب111 أستاذ ليصل إلى 1319 أستاذ في فترة 2009- 2010 ثم إدماج 139 ليصل العدد 1458 وهذه عبارة عن أكبر زيادة عرفتها الجامعة خلال (2008-2014) وواصل الارتفاع ليصل 1622 سنة 2013 و1647 بزيادة 25 أستاذ سنة 2014 .

خلال الفترة 2010-2011 شهد زيادة كبيرة وكان السبب في ذلك زيادة فتح مناصب الشغل بحيث تم في هذه الفترة توظيف عدد كبير من الأساتذة مقارنة بالسنوات الماضية مما يشير إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة في التكفل بزيادة من مدخلات التعليم العالي و الحرص على تأطيرهم .

الجدول رقم 10: تطور عدد الأساتذة خلال الفترة (2008– 2014)

السنوات	09-08	10-09	11-10	12-11	13-12	14-13
الأساتذة	1208	1319	1458	1496	1622	1647
الزيادة	/	111	139	38	126	25

المصدر إعداد الطالبة بمعطيات من نيابة الجامعة

الشكل رقم 11:تطور عدد أساتذة الجامعة خلال الفترة (2008 –2014)

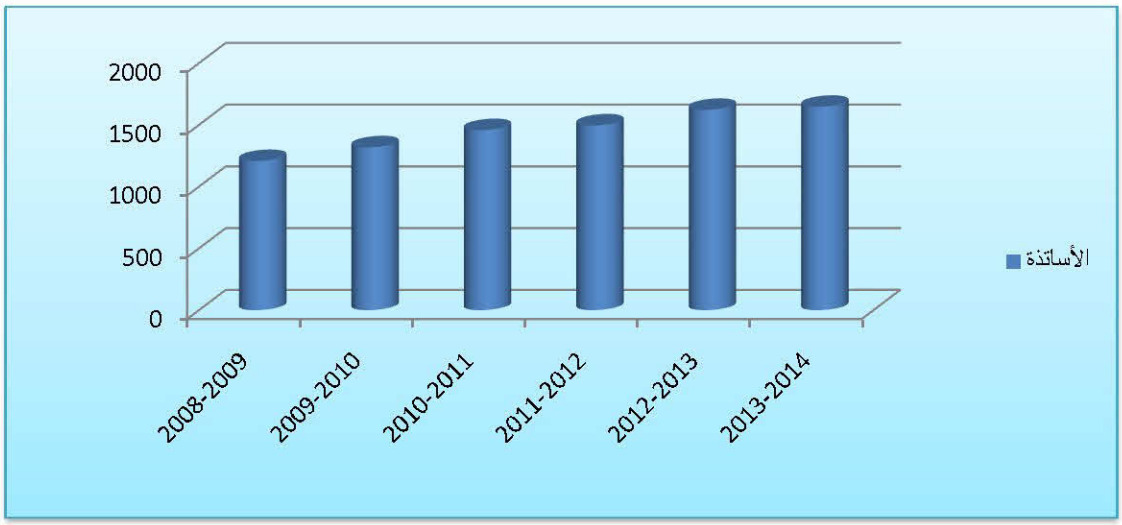

المصدر :إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول السابق .

الفرع 2: تطور عدد أساتذة حسب التدرج كلية الاقتصاد و التسيير بجامعة تلمسان

توضح بيانات الجدول الموالي تطور عدد الأساتذة لكلية الاقتصاد و الذي عرف نموا بنسبة 5% خلال 2009-2010 لينخفض إلى 2% في 2010-2011 بانخفاض 3% ليشهد بعد ذلك استقرارا سنة 2011-2012 . أما السنتين التاليتين عرفتا نموا بسيطا بنسبة 1 % .

الجدول رقم 11: تطور عدد الأساتذة كلية الاقتصاد

	09-08	**10-09**	**11-10**	**12-11**	**13-12**	**14-13**
عدد الأساتذة	**131**	**138**	**141**	**141**	**142**	**143**
نسبة النمو	/	**% 5**	**% 2**	**% 0**	**% 1**	**% 1**

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات

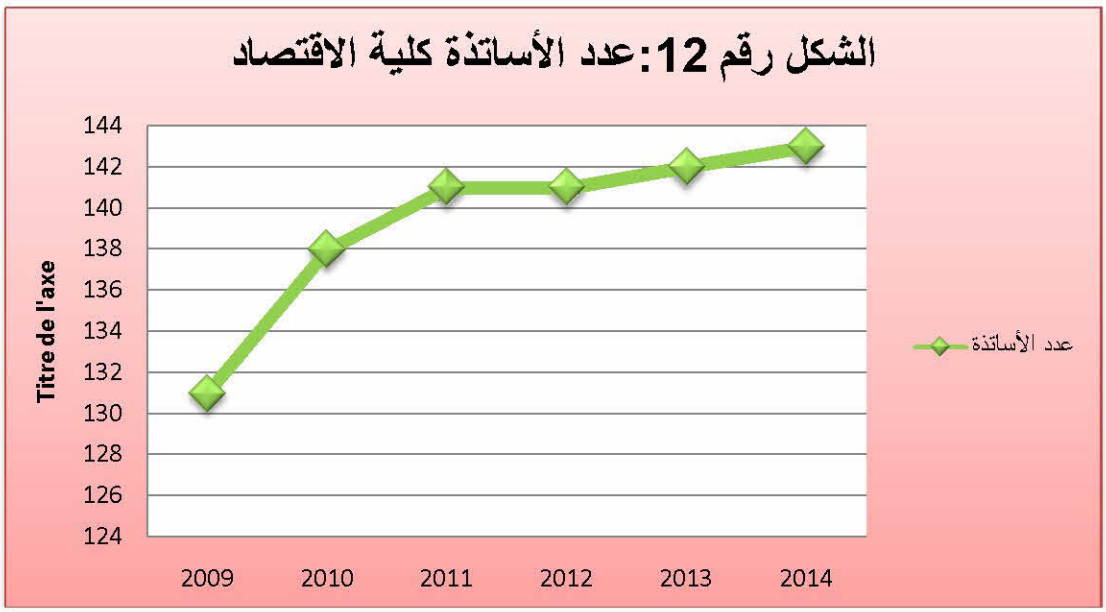

المصدر من إعداد الطالبة من خلال الجدول السابق .

المبحث الثالث :دراسة نفقات و إيرادات ميزانية تسيير جامعة تلمسان

لقد تطورت الاعتمادات المخصصة لميزانية تسيير جامعة تلمسان بقسميها الأول والثاني تطورا ملحوظا وذلك وفقا للمعطيات المتحصل عليها والمتعلقة بفترة 2009- 2013 والتي نعرضها كما يلي:

المطلب الأول :عرض إيرادات و نفقات الميزانية .

الفرع 1:عرض إيرادات و نفقات ميزانية تسيير لجامعة تلمسان

حالة الإيرادات و النفقات 2009/1/1 الى غاية 2009/12/31

العنوان الأول : الإيرادات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

		السنوات	2009
رقم الباب	رقم المادة	البيان	
		فرع وحيد	
01.11	وحيد	اعانات الدولة	2 198 400 000,00
02.11	وحيد	اعانات الجمعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية	-
03.11	وحيد	اعانات المنضمات الدولية	5 792 693,24
04.11		ايرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة	-
	1	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	5 599 802,18
	2	مداخيل الممتلكات العقارية	-
05.11	وحيد	عائدات الناتجة عن الخدمات و الاشغال و اعمال الدراسات و البحث و الخبرة	-
		مرسوم تنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011	-
		القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	-
06.11	وحيد	هبات و تركات	-
07.11	وحيد	تخصيصات استثنائية	-
08.11	وحيد	مداخيل أخري مرتبطة بنشاطات المؤسسة	-
09.11	وحيد	رصيد الميزانية بتاريخ	163 811 504,58
		المجموع العام للايرادات	2 373 604 000,00

العنوان الثاني : النفقات المجموع العام حسب ابواب الميزانية		
رقم الباب	البيان	2009
	الفرع الجزئي الاول : المصالح المركزية	
	الفرع الاول : نفقات المستخدمين	
01.21	الراتب الرئيسي لنشاط	90 400 000,00
02.21	المستخدمون ،الرواتب،منح ذات طابع عائلي و اشتراكات الضمان الاجتماعي	48 518 400,00
03.21	تعويضات و منح مختلفة	107 844 000,00
04.21	شبه مرتبات المتمهنين	0
05.21	أعباء اجتماعية	57 717 000,00
06.21	الخدمات الاجتماعية	24 000 000,00
07.21	تأمين الطلبة	62 400 000,00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعوين	10 160 000,00
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999	0
	مجموع الفرع الأول : نفقات المستخدمين	401 039 400,00

رقم الباب	البيان	2009
	الفرع الثاني :نفقات التسيير	
11.21	تسديد النفقات	12 800 000,00
12.21	الأدوات و الأثاث	2 427 200,00
13.21	اللوازم	8 400 000,00
14.21	التوثيق	15 920 000,00
15.21	تكاليف ملحقة	37 273 600,00
16.21	ألبسة العمال	2 000 000,00
17.21	حضيرة السيارات	2 640 000,00
18.21	أشغال الصيانة	20 320 000,00
19.21	مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدي بالخارج	8 281 680,00
20.21	مصاريف تكوين الموضفين و تحسين المستوي و تحديد المعلومات	1 280 000,00
21.21	عتاد و لوازم الاعلام الالي	1 640 000,00
22.21	عتاد و أثاث البيداغوجية	8 640 000,00
23.21	المصاريف المتربصة بالديراصات لما بعد التدرج و الطور الثالث	13 920 000,00
24.21	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولة	800 000,00
25.21	مصاريف تنضيم التظاهرات العلمية ،و التقنية (ملتقيات،مؤتمرات،منتديات ،أيام دراسية ....الخ)	8 000 000,00
26.21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدي بالخارج	3 680 000,00
27.21	النشاطات الرياضية و العلمية والثقافية لفائدة الطالبة	6 400 000,00
28.21	التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	8 640 000,00
29.21	خدمات و لوازم التعليم عن بعد و الدعم السمعي البصري	-
30.21	مصاريف الندوة الجهوية (قسنطينة ،بومرداس،تلمسان)	-
31.21	مصاريف التربصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة	-
	مجموع الفرع الثاني :نفقات التسيير	**163 062 480,00**

السنوات	2009
المصالح الغير ممركزة(الكليات)القسم الأول	1 549 360 600,00
المصالح الغير ممركزة(الكليات)القسم الثاني	216 582 320,00

حالة الايرادات و النفقات2010/1/1 الى غاية 2010/12/31

العنوان الأول : الايرادات
المجموع العام حسب ابواب الميزانية

		السنوات	2010
رقم الباب	رقم المادة	البيان	
		فرع وحيد	
01.11	وحيد	اعانات الدولة	3 703 024 000,00
02.11	وحيد	اعانات الجمعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية	-
03.11	وحيد	اعانات المنضمات الدولية	744 896,16
04.11		ايرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة	5 114 304,16
	1	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	-
	2	مداخيل الممتلكات العقارية	-
05.11	وحيد	عائدات الناتجة عن الخدمات و الاشغال و اعمال الدراسات و البحث و الخبرة	-
		مرسوم تنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011	-
		القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	-
06.11	وحيد	هبات و تركات	-
07.11	وحيد	تخصيصات استثنائية	-
08.11	وحيد	مذاخيل أخري مرتبطة بنشاطات المؤسسة	-
09.11	وحيد	رصيد الميزانية بتاريخ	211 413 560,48
		المجموع العام للايرادات	**3 920 296 760,80**

	العنوان الثاني : النفقات المجموع العام حسب ابواب الميزانية	
رقم الباب	البيان	2010
	الفرع الجزئي الاول : المصالح المركزية	
	الفرع الاول : نفقات المستخدمين	
01.21	الراتب الرئيسي لنشاط	144 339 200,00
02.21	المستخدمون ،الرواتب،منح ذات طابع عائلي و اشتراكات الضمان الاجتماعي	120 904 800,00
03.21	تعويضات و منح مختلفة	227 051 320,80
04.21	شبه مرتبات المتمهنين	0,00
05.21	أعباء اجتماعية	101 263 840,00
06.21	الخدمات الاجتماعية	31 200 000,00
07.21	تأمين الطلبة	64 000 000,00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعوين	11 840 000,00
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية	0
	مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999	0,00
	مجموع الفرع الأول : نفقات المستخدمين	700 599 160,80

		2010
رقم الباب	البيان	
	الفرع الثاني :نفقات التسيير	
11.21	تسديد النفقات	10 848 000,00
12.21	الأدوات و الأثاث	3 219 200,00
13.21	اللوازم	9 520 000,00
14.21	الثوثيق	16 000 000,00
15.21	تكاليف ملحقة	126 460 800,00
16.21	ألبسة العمال	2 000 000,00
17.21	حضيرة السيارات	4 640 000,00
18.21	أشغال الصيانة	21 200 000,00
19.21	مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدي بالخارج	7 360 000,00
20.21	مصاريف تكوين الموضفين و تحسين المستوي و تحديد المعلومات	1 280 000,00
21.21	عتاد و لوازم الاعلام الالي	1 200 000,00
22.21	عتاد و أثاث البيداغوجية	3 360 000,00
23.21	المصاريف المتربصة بالديراصات لما بعد التدرج و الطور الثالث	14 000 000,00
24.21	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولة	800 000,00
25.21	مصاريف تنضيم التظاهرات العلمية ،و التقنية (ملتقيات،مؤتمرات،منتديات ،أيام دراسية ....الخ)	8 000 000,00
26.21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدي بالخارج	2 000 000,00
27.21	النشاطات الرياضية و العلمية والثقافية لفائدة الطالبة	6 400 000,00
28.21	التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	9 385 600,00
29.21	خدمات و لوازم التعليم عن بعد و الدعم السمعي البصري	-
30.21	مصاريف الندوة الجهوية (قسنطينة ،بومرداس،تلمسان)	-
31.21	مصاريف التربصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة	320 000,00
	مجموع الفرع الثاني :نفقات التسيير	**247 993 600,00**

السنوات	2010
المصالح الغير ممركزة(الكليات)القسم الأول	2 761 240 000,00

العنوان الأول : الإيرادات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

		السنوات	2011
رقم الباب	رقم المادة	البيان	
		فرع وحيد	
01.11	وحيد	إعانات الدولة	2 902 400 000,00
02.11	وحيد	إعانات الجمعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية	2 608 000 000,00
03.11	وحيد	اعانات المنضمات الدولية	-
04.11		ايرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة	6 241 600,00
	1	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	-
	2	مداخيل الممتلكات العقارية	-
05.11	وحيد	عائدات الناتجة عن الخدمات و الاشغال و اعمال الدراسات و البحث و الخبرة	-
		مرسوم تنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011	-
		القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	-
06.11	وحيد	هبات و تركات	-
07.11	وحيد	تخصيصات استثنائية	-
08.11	وحيد	مذاخيل أخري مرتبطة بنشاطات المؤسسة	-
09.11	وحيد	رصيد الميزانية بتاريخ	-

	المجموع العام للابواب	5 516 641 600,00

العنوان الثاني : النفقات
المجموع العام حسب ابواب الميزانية

رقم الباب	البيان	2011
	الفرع الجزئي الاول : المصالح المركزية	
	الفرع الاول : نفقات المستخدمين	
01.21	الراتب الرئيسي لنشاط	111 200 000,00
02.21	المستخدمون ،الرواتب،منح ذات طابع عائلي و اشتراكات الضمان الاجتماعي	228 817 600,00
03.21	تعويضات و منح مختلفة	0,00
04.21	شبه مرتبات المتمهنين	88 676 320,00
05.21	أعباء اجتماعية	38 400 000,00
06.21	الخدمات الاجتماعية	10 400 000,00
07.21	تأمين الطلبة	10 480 000,00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعوين	0,00
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية	0
	مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999	0
	مجموع الفرع الأول : نفقات المستخدمين	591 973 920,00

		2011
رقم الباب	البيان	
	الفرع الثاني :نفقات التسيير	
11.21	تسديد النفقات	7 648 000,00
12.21	الأدوات و الأثاث	3 264 000,00
13.21	اللوازم	7 120 000,00
14.21	الثوثيق	9 680 000,00
15.21	تكاليف ملحقة	69 200 000,00
16.21	ألبسة العمال	2 000 000,00
17.21	حضيرة السيارات	2 800 000,00
18.21	أشغال الصيانة	10 160 000,00
19.21	مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدي بالخارج	5 592 000,00
20.21	مصاريف تكوين الموضفين و تحسين المستوي و تحديد المعلومات	1 280 000,00
21.21	عتاد و لوازم الاعلام الالي	1 200 000,00
22.21	عتاد و أثاث البيداغوجية	3 360 000,00
23.21	المصاريف المتربصة بالديراصات لما بعد التدرج و الطور الثالث	16 400 000,00
24.21	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولة	800 000,00
25.21	مصاريف تنضيم التظاهرات العلمية ،و التقنية (ملتقيات،مؤتمرات،منتديات ،أيام دراسية ....الخ)	7 040 000,00
26.21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدي بالخارج	2 000 000,00
27.21	النشاطات الرياضية و العلمية والثقافية لفائدة الطالبة	6 400 000,00
28.21	التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	8 640 000,00
29.21	خدمات و لوازم التعليم عن بعد و الدعم السمعي البصري	-
30.21	مصاريف الندوة الجهوية (قسنطينة ،بومرداس،تلمسان)	-
31.21	مصاريف التربصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة	-
	مجموع الفرع الثاني :نفقات التسيير	**164 584 000,00**

القسم 3:	**2011**
المصالح الغير ممركزة(الكليات)القسم الأول	4 512 347 680,00
المصالح الغير ممركزة(الكليات)القسم الثاني	247 736 000,00

حالة الايرادات و النفقات 2012/1/1 إلى 2012/12/31

العنوان الأول : الإيرادات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

السنوات **2012**

رقم الباب	رقم المادة	البيان	
		فرع وحيد	
01.11	وحيد	اعانات الدولة	4 929 459 200,00
02.11	وحيد	اعانات الجمعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية	-
03.11	وحيد	اعانات المنضمات الدولية	-
04.11		ايرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة	6 400 758,90
	1	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	-
	2	مداخيل الممتلكات العقارية	-
05.11	وحيد	عائدات الناتجة عن الخدمات و الاشغال و اعمال الدراسات و البحث و الخبرة	-
		مرسوم تنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011	-
		القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	-
06.11	وحيد	هبات و تركات	-
07.11	وحيد	تخصيصات استثنائية	-
08.11	وحيد	مذاخيل أخري مرتبطة بنشاطات المؤسسة	-
09.11	وحيد	رصيد الميزانية بتاريخ	899 173 641,10
		المجموع العام للايرادات	5 835 033 600,00

العنوان الثاني : النفقات المجموع العام حسب ابواب الميزانية		
رقم الباب	البيان	2012
	الفرع الجزئي الاول : المصالح المركزية	
	الفرع الاول : نفقات المستخدمين	
01.21	الراتب الرئيسي لنشاط	360 000 000,00
02.21	المستخدمون ،الرواتب،منح ذات طابع عائلي و اشتراكات الضمان الاجتماعي	2 234 240 000,00
03.21	تعويضات و منح مختلفة	-
04.21	شبه مرتبات المتمهنين	897 239 200,00
05.21	أعباء اجتماعية	44 800 000,00
06.21	الخدمات الاجتماعية	173 600 000,00
07.21	تأمين الطلبة	100 000 000,00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعوين	-
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية	-
	مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999	-
	مجموع الفرع الأول : نفقات المستخدمين	**4 974 679 200,00**

البيان	**2012**
الفرع الثاني :نفقات التسيير	
تسديد النفقات	7 408 000,00
الأدوات و الأثاث	4 400 000,00
اللوازم	11 960 000,00
التوثيق	9 680 000,00
تكاليف ملحقة	104 320 000,00
ألبسة العمال	2 000 000,00
حضيرة السيارات	7 760 000,00
أشغال الصيانة	10 720 000,00
مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدي بالخارج	8 500 000,00
مصاريف تكوين الموضفين و تحسين المستوي و تحديد المعلومات	2 880 000,00
عتاد و لوازم الاعلام الالي	2 000 000,00
عتاد و أثاث البيداغوجية	1 680 000,00
المصاريف المتربصة بالديراصات لما بعد التدرج و الطور الثالث	10 000 000,00
المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولة	800 000,00
مصاريف تنضيم التظاهرات العلمية ،و التقنية (ملتقيات،مؤتمرات،منتديات ،أيام دراسية ....الخ)	4 280 000,00
مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدي بالخارج	3 600 000,00
النشاطات الرياضية و العلمية والثقافية لفائدة الطالبة	6 400 000,00
التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	-
خدمات و لوازم التعليم عن بعد و الدعم السمعي البصري	-
مصاريف الندوة الجهوية (قسنطينة ،بومرداس،تلمسان)	-
مصاريف التربصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة	640 000,00
مجموع الفرع الثاني :نفقات التسيير	**199 028 000,00**

السنوات	**2012**
المصالح الغير ممركزة(الكليات)القسم الأول	-
المصالح الغير ممركزة(الكليات)القسم الثاني	349 326 400,00

حالة الايرادات و النفقات 2013/1/1 إلى 2013/12/31

العنوان الأول : الإيرادات
المجموع العام حسب أبواب الميزانية

		السنوات	2013
رقم الباب	رقم المادة	البيان	
		فرع وحيد	
01.11	وحيد	اعانات الدولة	4 224 000 000,00
02.11	وحيد	اعانات الجمعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية	0
03.11	وحيد	اعانات المنضمات الدولية	817 143,20
04.11		ايرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة	-
	1	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	5 805 920,00
	2	مداخيل الممتلكات العقارية	854 400,00
05.11	وحيد	عائدات الناتجة عن الخدمات و الاشغال و اعمال الدراسات و البحث و الخبرة	0
		مرسوم تنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011	3 733 473,20
		القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	-
06.11	وحيد	هبات و تركات	-
07.11	وحيد	تخصيصات استثنائية	457 968,16
08.11	وحيد	مذاخيل أخري مرتبطة بنشاطات المؤسسة	109 108 768,41
09.11	وحيد	رصيد الميزانية بتاريخ	921 179 980,41
		المجموع العام للايرادات	5 265 957 653,38

	العنوان الثاني : النفقات المجموع العام حسب ابواب الميزانية	
رقم الباب	البيان	2013
	الفرع الجزئي الاول : المصالح المركزية	
	الفرع الاول : نفقات المستخدمين	
01.21	الراتب الرئيسي لنشاط	
02.21	المستخدمون ،الرواتب،منح ذات طابع عائلي و اشتراكات الضمان الاجتماعي	349 600 000,00
03.21	تعويضات و منح مختلفة	1 824 620 000,00
04.21	شبه مرتبات المتمهنين	0,00
05.21	أعباء اجتماعية	765 000 000,00
06.21	الخدمات الاجتماعية	49 600 000,00
07.21	تأمين الطلبة	175 200 000,00
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعوين	24 800 000,00
09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية	0
	مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999	

	مجموع الفرع الأول : نفقات المستخدمين	4 444 820 000,00

رقم الباب	**البيان**	2013
	الفرع الثاني :نفقات التسيير	
11.21	تسديد النفقات	5 808 000,00
12.21	الأدوات و الأثاث	2 823 200,00
13.21	اللوازم	20 476 800,00
14.21	الثوثيق	11 280 000,00
15.21	تكاليف ملحقة	112 480 000,00
16.21	ألبسة العمال	2 400 000,00
17.21	حضيرة السيارات	7 760 000,00
18.21	أشغال الصيانة	22 080 000,00
19.21	مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدي بالخارج	16 500 000,00
20.21	مصاريف تكوين الموضفين و تحسين المستوي و تحديد المعلومات	2 880 000,00
21.21	عتاد و لوازم الاعلام الالي	1 232 000,00
22.21	عتاد و أثاث البيداغوجية	3 240 000,00
23.21	المصاريف المتربصة بالديراصات لما بعد التدرج و الطور الثالث	13 120 000,00
24.21	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولة	800 000,00
25.21	مصاريف تنضيم التظاهرات العلمية ،و التقنية (ملتقيات،مؤتمرات،منتديات ،أيام دراسية ....الخ)	5 200 000,00
26.21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدي بالخارج	3 600 000,00
27.21	النشاطات الرياضية و العلمية والثقافية لفائدة الطالبة	6 400 000,00
28.21	التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	8 640 000,00
29.21	خدمات و لوازم التعليم عن بعد و الدعم السمعي البصري	-
30.21	مصاريف الندوة الجهوية (قسنطينة ،بومرداس،تلمسان)	-
31.21	مصاريف التربصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة	1 360 000,00
	مجموع الفرع الثاني :نفقات التسيير	248 080 000,00
السنوات		**2013**

المصالح الغير ممركزة(الكليات)القسم الأول	-
المصالح الغير ممركزة(الكليات)القسم الثاني	459 480 000,00

الفرع 2: عرض نفقات و إيرادات ميزانية تسيير لكلية الاقتصاد

- الايرادات من 2009/1/1 - 2009/12/31 الى 2013/1/1 – 2013/12/31

		السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
رقم الباب	رقم المادة	البيان	313 623 200,00	332 622 400,00	353 442 000,00	58 580 000,00	59 564 000,00
		فرع وحيد	0	0	0	0	0
01.22	وحيد	اعانات الدولة	0	0	0	0	0
02.22	وحيد	اعانات الجمعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية	0	0	0	0	0
03.22	وحيد	اعانات المنضمات الدولية	0	0	0	0	0
04.22		ايرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة	0	0	0	0	0
	1	ناتج حقوق التسجيل للطلبة	0	0	0	0	0
	2	مداخيل الممتلكات العقارية	0	0	0	0	0
05.22	وحيد	عائدات الناتجة عن الخدمات و الاشغال و اعمال الدراسات و البحث و الخبرة	0	0	0	0	0
		مرسوم تنفيذي رقم 11-397 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011	0	0	0	0	0
		القرار الوزاري رقم 353 المؤرخ في 13 ماي 2013	0	0	0	0	0
06.22	وحيد	هبات و تركات	0	0	0	0	0
07.22	وحيد	تخصيصات استثنائية	0	0	0	0	0
08.22	وحيد	مذاخيل أخري مرتبطة بنشاطات المؤسسة	0	0	0	0	0
09.22	وحيد	رصيد الميزانية بتاريخ	0	0	0	0	0
		المجموع العام للايرادات	**313 623 200,00**	**332 622 400,00**	**353 442 000,00**	**58 580 000,00**	**59 564 000,00**

العنوان الثاني : النفقات
المجموع العام حسب ابواب الميزانية

رقم الباب	البيان	2009	2010	2011
	الفرع الجزئي الاول : المصالح المركزية			
	الفرع الاول : نفقات المستخدمين			
01.22	الراتب الرئيسي لنشاط	76 800 000,00		7 700 000,00
02.21	المستخدمون ،الرواتب،منح ذات طابع عائلي و اشتراكات الضمان الاجتماعي	4 861 600,00	7 200 000,00	188 000 000,00
03.22	تعويضات و منح مختلفة	22 360 000,00	188 000 000,00	0,00
04.22	شبه مرتبات المتمهنين	0	0,00	84 780 000,00
05.22	أعباء اجتماعية	28 910 000,00	88 042 000,00	0,00
06.22	الخدمات الاجتماعية	0,00	0,00	0,00
07.22	تأمين الطلبة	0,00	0,00	14 990 000,00
08.22	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعوين	12 000 000,00	8 150 000,00	0,00
09.22	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية	144931600	0	0
	مرسوم تنفيذي رقم 99-47 المؤرخ في 13/02/1999	0,00	0,00	0
	مجموع الفرع الأول : نفقات المستخدمين	289 863 200,00	291 392 000,00	295 470 000,00

رقم الباب	البيان	2009	2010	2011	2012	2013
	الفرع الثاني :نفقات التسيير					
11.22	تسديد النفقات	1 200 000,00	1 483 200,00	7 648 000,00	9 600 000,00	9 600 000,00
12.22	الأدوات و الأثاث	560 000,00	779 200,00	3 264 000,00	1 400 000,00	420 000,00
13.22	اللوازم	2 640 000,00	2 888 000,00	7 120 000,00	2 800 000,00	2 800 000,00
14.22	الثوثيق	4 400 000,00	3 040 000,00	9 680 000,00	8 760 000,00	3 200 000,00
15.22	تكاليف ملحقة	2 000 000,00	2 720 000,00	6 920 000,00	480 000,00	480 000,00
16.22	ألبسة العمال	-	-	200 000,00	-	-
17.22	حضيرة السيارات	-	-	280 000,00	-	-
18.22	أشغال الصيانة	1 840 000,00	1 480 000,00	10 160 000,00	5 200 000,00	4 800 000,00
19.22	مصاريف التكوين و التربصات القصيرة المدى بالخارج	6 000 000,00	6 400 000,00	5 592 000,00	11 100 000,00	11 100 000,00
20.22	مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوي و تحديد المعلومات	-	-	1 280 000,00	-	-

21.22	عتاد و لوازم الإعلام الآلي	800 000,00	5 200 000,00	120 000,00	1 120 000,00	4 800 000,00
22.22	عتاد و أثاث البيداغوجية	960 000,00	3 840 000,00	3 060 000,00	1 440 000,00	-
23.22	المصاريف المتخصصة بالدراسات لما بعد التدرج و الطور الثالث	3 360 000,00	2 200 000,00	164 000,00	13 020 000,00	504 000,00
24.22	المساهمة في الهيئات الوطنية والدولة	-	-	80 000,00	-	15 200 000,00
25.22	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية ،و التقنية)	-	-	740 000,00	240 000,00	4 560 000,00
26.22	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	-	-	200 000,00	-	-
27.22	النشاطات الرياضية و العلمية والثقافية لفائدة الطالبة	-	-	600 000,00	-	1 600 000,00
28.22	التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	-	-	864 000,00	-	-
29.22	خدمات و لوازم التعليم عن بعد و الدعم السمعي البصري	-	-	-	-	-
30.22	مصاريف الندوة الجهوية (قسنطينة ،بومرداس،تلمسان)	-	-	-	-	-
31.22	مصاريف التربصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة	-	11 200 000,00	-	3 420 000,00	500 000,00
	المجموع الفرع الثاني :نفقات التسيير	**23 760 000,00**	**41 230 400,00**	**57 972 000,00**	**58 580 000,00**	**59 564 000,00**

المطلب الثاني :تحليل الإيرادات

الفرع 1:تحليل نفقات ميزانية التسيير لجامعة تلمسان

من خلال عرض إيرادات جامعة تلمسان نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة للميزانية قد تزايدت وتطورت بشكل ملحوظ ، وذلك وفقا للمعطيات المتحصل عليها من نيابة الجامعة والمتعلقة بفترة 2009- 2013 .

يتكون جزء الإيرادات من تسعة أبواب و هي كالتالي :

رقم الباب	رقم المادة	البيان
		فرع وحيد
01.11	وحيد	إعانات الدولة
02.11	وحيد	إعانات الجمعات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية
03.11	وحيد	إعانات المنضمات الدولية
04.11		إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة
05.11	وحيد	عائدات الناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة
06.11	وحيد	هبات و تركات
07.11	وحيد	تخصيصات استثنائية
08.11	وحيد	مذاخيل أخري مرتبطة بنشاطات المؤسسة
09.11	وحيد	رصيد الميزانية بتاريخ

حساب مجموع الإيرادات يتم بجمع من الباب الأول إلى الباب التاسع

قدرت الإيرادات سنة 2009 ب 2.373.604.000 أما بالنسبة لسنة 2010 فقد كانت 3.920.296.760 دج في حين ارتفعت سنة 2011 إلى 5.516.641.600 دج ثم بلغت 5.835.033.600 دج سنة 2012 لتصبح 5.224.000.000 دج في 2013 .

والسبب في ذلك يرجع للتزايد في الإنفاق من سنة إلى أخرى نتيجة تطور عدد الطلبة و الأساتذة ،سلك العمال.... وتطور الإيرادات مبين في الشكل التالي :

المصدر من إعداد الطالبة

من خلال تحليل الإيرادات تبين أن أكبر نسبة مقدمة من مجموع الإيرادات هي إعانات الدولة والتي تتطور من سنة إلى أخرى .

نلاحظ أن أكبر إيراد كان في 2010 نتيجة التعويضات التي حصل عليها الأساتذة ، فيما بعد أصبح التزايد عادي في باقي السنوات .كما هو موضح في الشكل التالي :

شكل رقم 14:نسبة إعانات الدولة من مجموع الإيرادات العامة

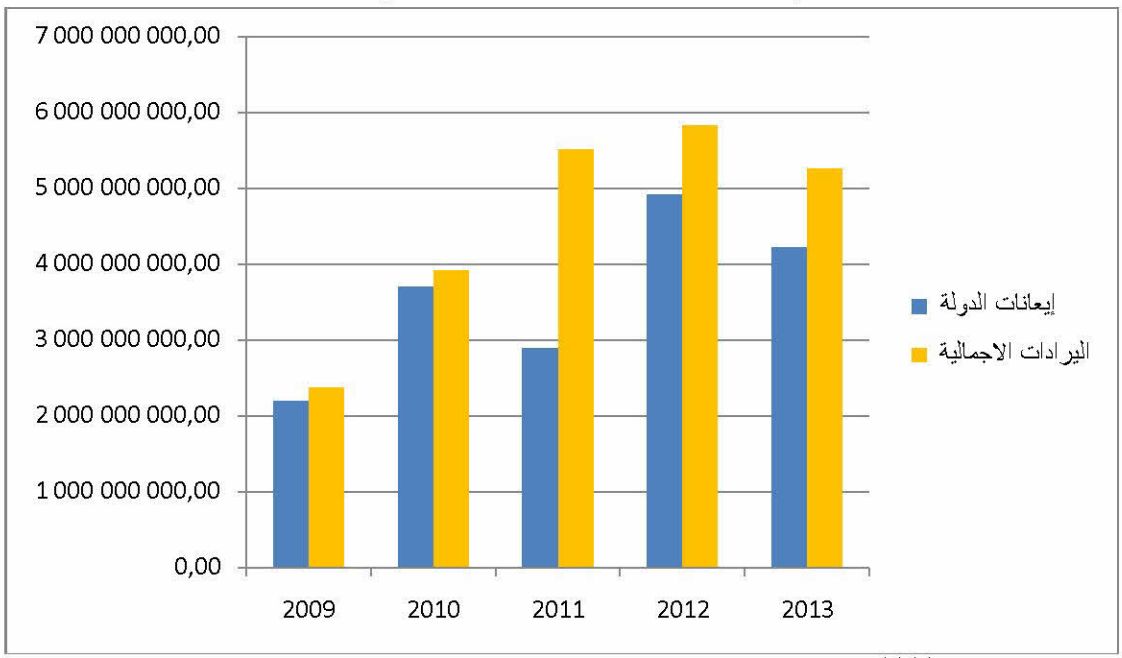

المصدر: من إعداد الطالبة

سجلت أكبر نسبة من انفاق الدولة نظرا لاهتمامها بقطاع التعليم العالي وإعطائه أهمية بالغة وهذا مقارنة بالإيرادات الأخرى المكونة من إعانات الجمعيات المحلية و المؤسسات أو الهيئات العمومية ، إعانات المنظمات الدولية ، ناتج حقوق التسجيل للطلبة ، عائدات الناتجة عن الخدمات و الأشغال و أعمال الدراسات و البحث و الخبرة و مدا خيل أخري مرتبطة بنشاطات المؤسسة .

نلاحظ أن هناك رصيد الميزانية من كل سنة و الذي يتم رصده في السنة الموالية مرة ثانية لصالح الجامعة وهذا ما نستخلصه من المنحني مما يدل على أن الإيرادات التي تقدم كافية لتسيير الجامعة .

لا يوجد فائض في 2011 للميزانية بسبب الإنفاق الكبير الذي أعطي للأساتذة كتعويضات .

الشكل رقم 15 :يوضح فائض الميزانية لجامعة تلمسان

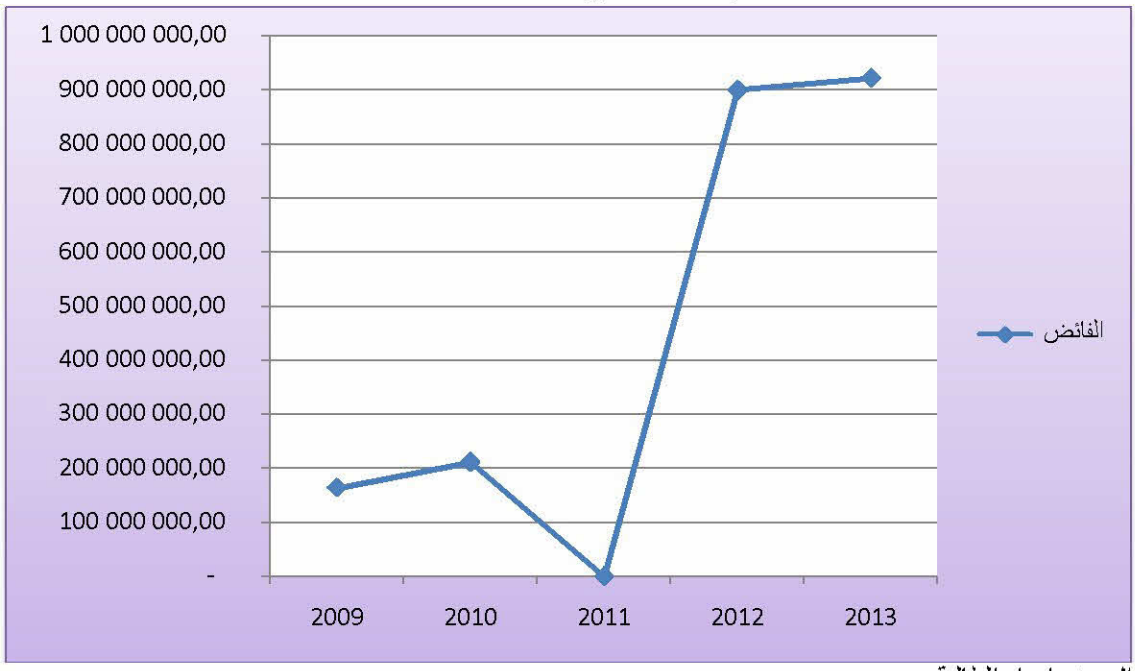

المصدر إعداد الطالبة

الفرع 2:تحليل إيرادات الميزانية لكلية التسيير و الاقتصاد

نلاحظ من خلال الدراسة أن إيرادات الكلية هي في تزايد من سنة إلى أخرى لكن بوتيرة قليلة حيث كان التزايد من 2009 إلى 2010 بنسبة 6.06 % و بنسبة 6.30 % من 2010-2011.

أما بالنسبة إلى 2012، 2013 فكان الإيراد من اجل القسم الثاني للميزانية أما بخصوص القسم الأول فكان الإيراد المخصص له تابع لجامعة تلمسان أي مركزي .

- إن إيرادات هذه الميزانية لها مصدر واحد الذي يأتي من رئاسة الجامعة ،والشكل التالي يوضح هذه الإيرادات .

المصدر اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الميزانية .

المطلب الثالث : تحليل النفقات

الفرع1:تحليل نفقات ميزانية التسيير لجامعة تلمسان

تعتبر عملية الإنفاق عن مدى توفر الأموال اللازمة و الكافية و المشبعة لاحتياجات المؤسسة الجامعية وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات الأولية للنفقات غالبا ما تطرأ عليها تعديلات تغير من طبيعتها ،إما عن طريق نقل الاعتمادات من باب إلى باب آخر في نفس الفصل أو عن طريق إعادة التقدير لنحصل في الأخير على تقديرات نهائية .

يلاحظ على هذه النفقات بقسميها نفقات المستخدمين و نفقات التسيير أنها متغير تابع لمجموع الإيرادات العامة للمؤسسة ، حيث يتم تقييم مبلغ الإيرادات على مجموع أبواب النفقات يقسم جزء النفقات إلى قسمين و هي كالتالي :

1- **قسم الأول : المستخدمين و هو يتكون من :**

01.21	الراتب الرئيسي لنشاط
02.21	المستخدمون ،الرواتب،منح ذات طابع عائلي و اشتراكات الضمان الاجتماعي
03.21	تعويضات و منح مختلفة
04.21	شبه مرتبات المنمهنين
05.21	أعباء اجتماعية
06.21	الخدمات الاجتماعية
07.21	تأمين الطلبة
08.21	أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعوين

09.21	معاش الخدمة و الأضرار الجسدية
	مجموع الفرع الأول : نفقات المستخدمين

2- القسم الثاني : نفقات التسيير وهي كالتالي:

11.21	تسديد النفقات
12.21	الأدوات و الأثاث
13.21	اللوازم
14.21	التوثيق
15.21	تكاليف ملحقة
16.21	ألبسة العمال
17.21	حضيرة السيارات
18.21	أشغال الصيانة
19.21	مصاريف التكوين و التريصات القصيرة المدي بالخارج
20.21	مصاريف تكوين الموضفين و تحسين المستوي و تحديد المعلومات
21.21	عتاد و لوازم الاعلام الالي
22.21	عتاد و أثاث البيداغوجية
23.21	المصاريف المتربصة بالديراصات لما بعد التدرج و الطور الثالث
24.21	المساهمة في الهيئات الوطنية و الدولة
25.21	مصاريف تنضيم التظاهرات العلمية ،و التقنية (ملتقيات،مؤتمرات،منتديات ،أيام دراسية ....الخ)
26.21	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدي بالخارج
27.21	النشاطات الرياضية و العلمية والثقافية لفائدة الطالبة
28.21	التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث
29.21	خدمات و لوازم التعليم عن بعد و الدعم السمعي البصري
30.21	مصاريف الندوة الجهوية (قسنطينة ،بومرداس،تلمسان)
31.21	مصاريف التربصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة
	مجموع الفرع الثاني :نفقات التسيير

بعد الدراسة نلاحظ أن هناك تطور في نفقات الإجمالية من سنة إلى أخرى وتعتبر نفقات المستخدمين أكبر نفقة من مجموع النفقات حيث بلغت 401039400 في 2009 تم تطورت إلى 7000599160.8 في 2010 لتصل إلى اكبر نسبة 4974679200 دج في 2012 بسبب الاسترجاعات الأجرية Rappels المقدمة إلى الأساتذة .

- أما نفقات التسيير فهي أيضا عرفت تطورا خلال سنوات 2009-2013 . ففي 2009 كانت تقدر بمبلغ 163 062 480,00 ثم ارتفعت إلى 247 993 600,00 أي بزيادة سنوية تقدر ب52% أما في سنة 2010 . كما بلغت القيمة 248 080 000,00 دج في 2013 ، وبذلك تكون قد عرفت ارتفاعا طفيف مقارنة بسنة 2010 أو ما يعادل 0.035% .

كما يتضح من المعطيات تحتل نفقات التسيير المرتبة الثانية من مجموع الإنفاق بعد نفقات المستخدمين و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل 17 :تقيم النفقات الإجمالية على نفقات التسيير و المستخدمين

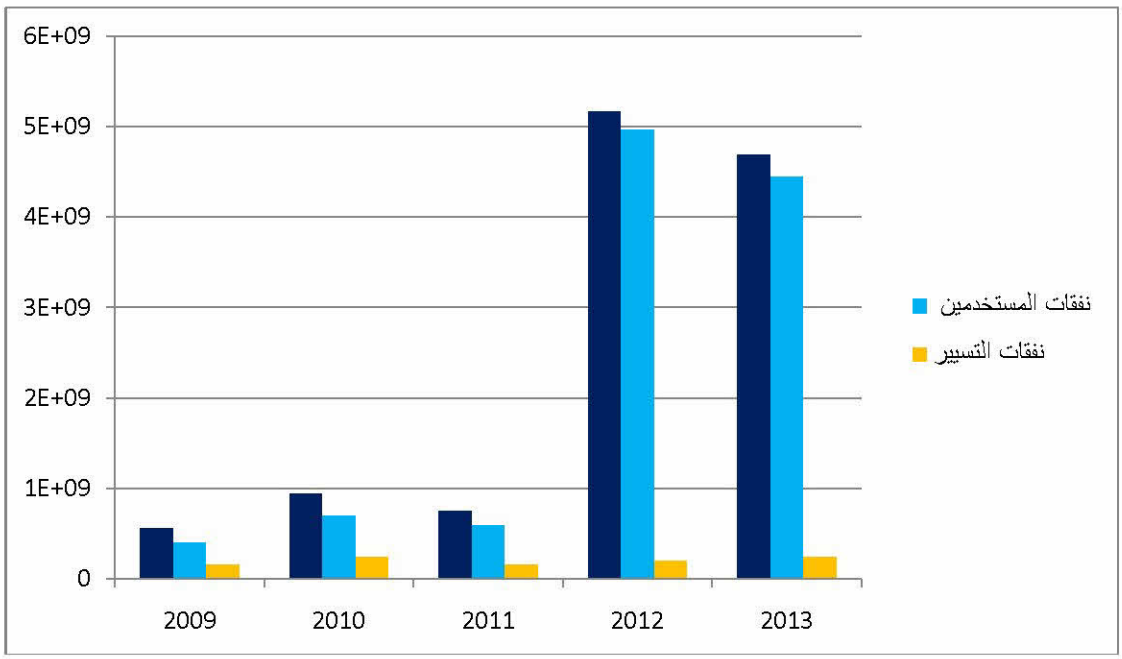

المصدر إعداد الطالبة بالاعتماد على على الميزانية

كما سبقت الإشارة إليه، فإن النفقات تقسم إلى التسيير ونفقات المستخدمين. إذ تحتل نفقة المستخدمين اكبر نسبة بلغت أقصاها 591.973.920 دج من مجموع الإيرادات في سنة 2011 ،و بهذا عرفت نفقات المستخدمين نموا في المتوسط قدر بنسبة 91 % خلال الفترة (2009 – 2013) أما نفقات التسيير فتقدر بمعدل نمو في المتوسط بنسبة 9 % .

الشكل رقم 18 :توزيع النفقات في جامعة تلمسان (2009– 2013)

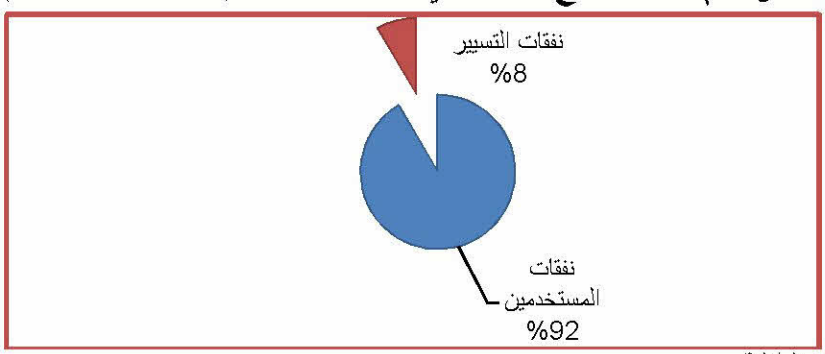

المصدر : من إعداد الطالبة .

يمثل الباب 01.21 (الراتب الرئيسي للنشاط) أكبر إنفاق من مجموع نفقات المستخدمين ثم يليه الباب 02.21 (المستخدمين، الرواتب، المنح ذات الطابع العائلي و الاشتراكات) مباشرة و الباقي يوزع على الأبواب من 03.21 إلى 09.21 .

أما قسم التسيير فتوزع النفقة فيه بشكل عادي ليس فيها اختلافات بين الأبواب .

أما إذا ما حاولنا تقييم نفقات الجامعة مقارنة بالإنفاق العام (بالاعتماد على المعلومات المسجلة في الجداول المذكورة آنفا) لقد عرفت نموا ملحوظا خلال 2010 بأكثر من 47% مقارنة بسنة 2009 . وفي سنة 2011 عرفت نموا بما يقارب 15% إلا أنها أقل من نسبة معدل نمو الفترة السابقة بما يقارب 32% ومع ذلك تبقى نسبة مهمة إذا ما قورنت بالفترة الموالية لها أي 2012 التي انخفضت فيها التكاليف بنسبة تقارب 19% وبنسبة تقارب 5.5% سنة 2013 أما الفترة الممتدة ما بين2009-2013 عرفت نموا في النفقات بما يقارب 9.5%.

الفرع2:تحليل نفقات ميزانية تسيير لكلية العلوم الاقتصادية والتسيير

كما أشرنا في الدراسة السابقة لميزانية تسيير جامعة تلمسان أن النفقات تقسم إلى قسمين : قسم التسيير وقسم المستخدمين وهذا الأخير يأخذ أكبر جزء من الإيرادات .

- من خلال التحليل وجدنا أن نسبة نفقات المستخدمين كانت تمثل نسبة 92 % من مجموع إيرادات الكلية سنة 2009 ثم أصبحت 87 % سنة 2010 و83 % سنة 2011أما باقي السنوات فكانت كما ذكر مسبقا أي أصبحت مركزية .

- أما نفقات التسيير فكانت تمثل نسبة قليلة . ففي 2009 مثلت 7% لترتفع إلى 12 % و 16% سنة 2010 ،2011 ثم أصبحت النسبة 100% في باقي السنوات .

الشكل رقم 19:نفقات المستخدمين والتسيير بالنسبة للنفقات الإجمالية مخصصة للكلية(2009-2013)

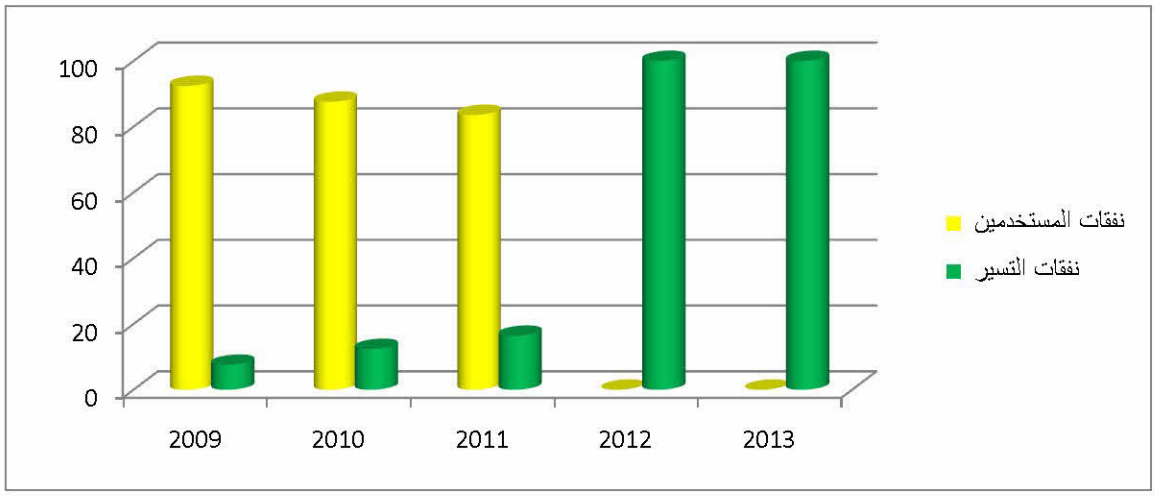

المصدر :اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات كلية الاقتصاد

الفرع 3: مقارنة ميزانية الكلية بالنسبة للميزانية العامة للجامعة .

نلاحظ من خلال التحليل أن نسبة إيرادات كلية الاقتصاد تمثل 13 % من الإيرادات الكلية لرئاسة الجامعة سنة 2009 لتنخفض في 2010 إلى 8% و إلى 6 % سنة 2011 .

ثم أصبح 1% و 1.15% في 2012 و2013 نتيجة إعطاء إيراد للقسم الثاني فقط وهذه النسبة قليلة بسبب الإنفاق على جانب تسيير وهي نسبة ضعيف مقارنة بنفقات المستخدمين .

وقد كان لهذا التذبذب في النمو انعكاسا على النمو في المتوسط الذي عرف انخفاضا ملحوظا خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2013 قدر بما يقارب 33%.

الشكل رقم 20 : إيرادات الكلية الاقتصاد من الإيرادات العامة للجامعة(2009- 2013)

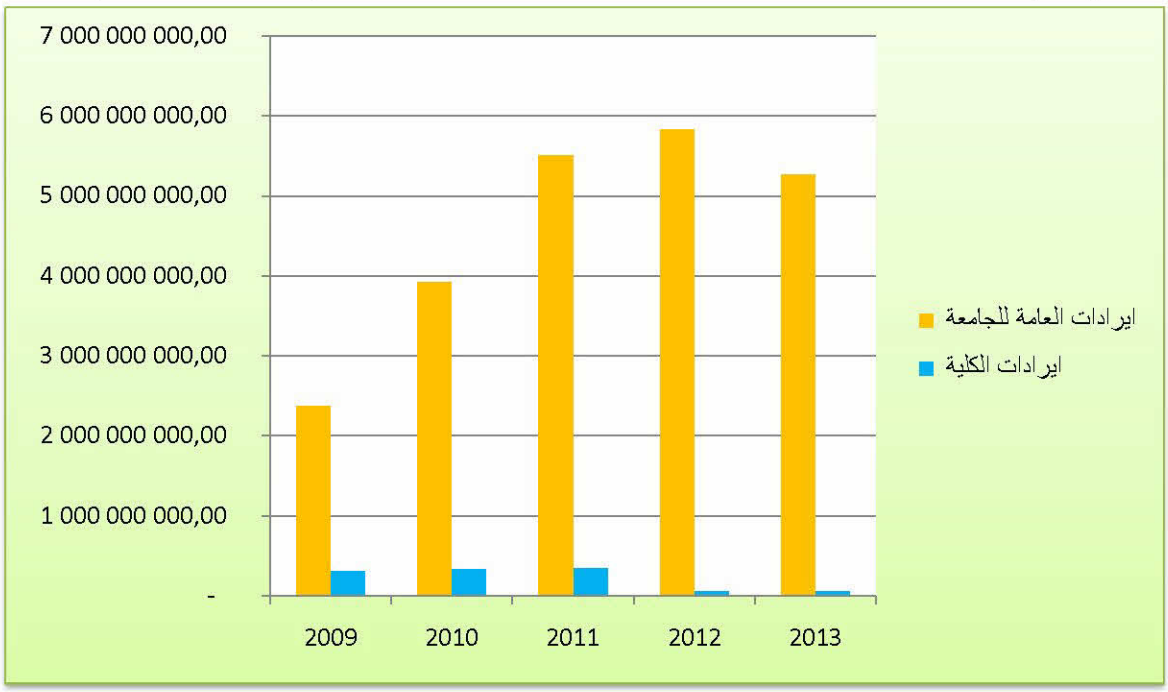

المصدر :اعداد الطالبة بالاستناد على الميزانية

خاتمة الفصل :

لقد عرفت جامعة تلمسان تطورا كبيرا من سنة الى أخري من جميع النواحي ،(تزايد الطلبة وحاملي الشهادات ،الهياكل القاعدية ،الأساتذة ،الأحياء الجامعية .....) غير أنها تعاني أيضا من مشاكل في توزيع الاعتمادات والتي تتميز بالوفرة حتى أن لها فائض من كل سنة ، تستهلك جامعة تلمسان قرابي 95 % من مجموع الإيرادات .

تعمل الجامعة جاهدة للوصول إلى إنتاج خرجين ذوي كفاءات حتى يستفيد منهم سوق العمل . كما تعمل على متابعة مشوارهم الدراسي بالنسبة للفئات الأكاديمية.

قد حاولنا في هذا الفصل عرض مؤشرات توضح لنا كل من النفقات و الإيرادات لجامعة تلمسان وتطورها بالنسبة للإيرادات فمعظمها تأتي من إعانات الدولة أما النفقات فتحتل نفقات المستخدمين المرتبة الأولي من مجموع النفقات بنسبة 92 % .

كما بينت لنا المؤشرات أيضا تطور عدد الطلبة من سنة إلى أخري والسبب يرجع إلى وعي المجتمع بضرورة التعليم العالي ،ـــ وتطور الأساتذة كان نتيجة فتح مناصب شغل جديدة .

إذن تسعي الجامعة إلى تقديم مخرجات أكبر وبأقل تكلفة و هو مبدأ أسمي في التسيير العمومي و يتماشي مع ارتفاع في الجودة حتى يصبح معتقدا جامعيا يتبع في تسيير الجامعة .

الخاتمة العامة

يعتبر التعليم العالي من بين القطاعات التي شهدت تغيرات تغيرات عميقة من حيث الإصلاحات والترتيبات نظرا لما ينتج عنها من مخرجات ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد .

تناولنا موضوع التعليم العالي بصفة عامة من حيث التعريف،المكونات ...و أشرنا إلى أن أهمية مؤسسات التعليم العالي تكمن في أحد أهم مخرجاتها و هم حاملي الشهادات الذين يمثلون :المخرجات و المستفيدين الأساسيين من العملية التعليمية.وتطرقنا إلى الأسباب التي أدت للاهتمام بموضوع التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة عن طريق النظرة للتعليم من كونه استهلاكا، إلى التعليم كاستثمار؛ و التي كانت بداياتها مع تأكيد **A.Smith** على أهمية التعليم من خلال مؤلفه الشهير " بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم " ثم واصلوا الدراسة حول اقتصاديات التعليم باقي العلماء ليتوصلوا في الأخير أن التعليم العالي هو أساس تطور كل بلد .

فيما يخص التعليم العالي بالجزائر والذي يتميز بتاريخ عريق، حيث تعتبر جامعة الجزائر من أقدم الجامعات في العالم العربي، ونظرا لأهميته في تكوين الايطارات اللازمة لقيادة التنمية في البلاد، دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام به والقيام بعدة إصلاحات. إصلاح 1971 والذي اتبع بالتوسع التشريعي والهيكلي من 1998 حيث صدر القانون التوجيهي للتعليم العالي ، كما عرفت الجامعة الجزائرية إصلاحا حديثا في 2004 وهو إدراج نظام ل.م.د كل هذا جاء نتيجة العولمة ومبادئ الحوكمة مما جعل هذا القطاع يعرف تحديات كبرى من ناحية تزايد عدد الطلبة والأساتذة ..... هذه التحديات جعلتها تستعد لمواجهتها من أجل تطوير التعليم العالي على مختلف المستويات سواء كانت مادية ،مالية ،إدارية والتسيرية ، أهم والمجهودات المبذولة(إنشاء الهياكل القاعدية و تجهيزها بما يتلاءم مع الحاجيات التعليمية الجديدة، تكوين الأساتذة و المؤطرين، الاستعانة بالخبرات الأجنبية)،كل والمجهودات المبذولة تتطلب موارد مالية كبيرة لذا الإنفاق على التعليم العالي يحتل مكانة كبيرة في الجزائر وكل دول العالم غير أن هناك مشاكل تعيق مساره و المتمثلة في إيجاد طرق لتمويل وتغطية هذه النفقات الكبيرة ، والبحث عن كل السبل و الطرق لخفض النفقة والتنبؤ بها في المستقبل.

كما أن الدولة الجزائرية اهتمت مند استقلالها بقضية تمويل التعليم العالي، بحيث اعتبرته مشروعا حكوميا محضا تمويله بشكل أساسي الموارد الحكومية من حيث المصادر غير أن هذه الموارد تبقي محدودة لذي يجب إعطاء استقلالية لجميع الجامعات حتى تتمكن من البحث عن مصادرها الخاصة ويكون لها تمويل ذاتي .

أما في الدراسة التطبيقية تعرضنا حول اللمحة التاريخية لجامعة تلمسان و حاولنا دراسة ميزانية التسيير للجامعة فتطرقنا لكل من الإيرادات التي تبين أن أكبر نسبة منها تعود إلى إعانات الدولة ثم النفقات التي

تقسم إلى نفقات التسيير و المستخدمين وتعتبر هذه الأخيرة أكبر مستهلك من النفقات العامة ، و يتم تقدير الإيرادات على أساس النفقات .

لننتقل إلى تطور كل من عدد الطلبة والأساتذة في الجامعة والملاحظ أنه في تزايد مستمر من سنة إلى أخري

أما فيما يخص صحة الفرضيتين تبين لنا من خلال التحليل النظري أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وأهمية التعليم العالي حيث أن هذا الاهتمامات يظهر من خلال المتواصل والمجهودات المبذولة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو أنتاج موارد بشرية بكفاءات ومعرفة واسعة بما يضمن تحقيق التنمية مستقبلا على اعتبار أن الاستثمار في الموارد البشرية عبر التعليم يتحقق منها عائد مستقبلي مما يجل الدول عموما في المقدمة أما فيما يخص الفرضية الثانية أن النفاق الحكومي على التعليم العالي بصفة عامة وحصة جامعة تختلف في نسبها على حسب ما يحدد من إنفاق عمومي وهذا بدوره مرتبط بمداخليل وإيرادات الدولة عموما مهما كان مصدرها .

ومن التحليل السابق نستنتج إثبات الفرضيتين.

أولا :النتائج:

1-للتعليم العالي أهمية كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، كما تزداد أهميته لما يكون رابط مشترك بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية للبلاد، فكلما كان معرفة أكثر لدور التعليم العالي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي أعطي الاهتمام الأكبر في جميع جوانبه، خاصة الجانب التمويلي.

2-تمويل التعليم العالي اخذ أشكالا كثيرة ومتنوعة في مختلف الدول وفي الجامعة ذاتها، وكان الاختلاف على مستوى مقدار تدخل الدولة أو تباين حصتها في تمويل التعليم العالي، والجزائر من بين الدول التي رمت بكل ثقلها في تمويل التعليم العالي منذ الاستقلال بنسب مرتفعة جدا تصل إلى98%، رغم الضغوطات الاقتصادية وغير اقتصادية على التعليم العالي.

3-قيام الدولة الجزائرية بإصلاحات على مستوى التعليم العالي كان غير كاف، بدليل انه لم يمس الجانب الهام في التعليم العالي المتمثل في التمويل وتنويع مصادره، مما نتج عنه ضغوطات كبيرة على الخزينة العمومية.

4-بمجموع إيرادات جامعة تلمسان تعود أكبر نسبة إلى ايعانات الدولة ما يمثل 92 %،التي تقسم إلى نفقات التسيير و المستخدمين وتعتبر هذه الأخيرة أكبر مستهلك من النفقات العامة بنسبة .

الفهرس

الفهرس

قائمة الأشكال و الجداول	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: التعليم العالي في الفكر الاقتصادي	1
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: تعريف التعليم العالي،مكوناته وأهم وظائفه	2
المطلب 1: مفهوم التعليم العالي.....	2
الفرع1:تعريف التعليم العالي	2
الفرع 2: تعريف الجامعة	2
المطلب 2:مكونات التعليم العالي	3
.....	3
الفرع 1: مخرجات ومدخلات العملية التعليمية	5
الفرع 2: مستفيدين من العملية التعليمية	6
المطلب 3: أهمية و وظائف التعليم	6
العالي.....	6
الفرع 1:أهمية التعليم العالي	7
الفرع 2:وظائف التعليم العالي	8
المبحث الثاني: اقتصاديات التعليم العالي	8
المطلب 1:مفهوم اقتصاديات التعليم	9
الفرع 1:تعريف اقتصاديات التعليم من منظور السلع	10
الفرع 2: تعريف اقتصاديات التعليم بإعتباره مسار إنتاجي	
المطلب 2: أبعاد اقتصاديات التعليم حسب المدارس.....	
الفرع 1: المدرسة الكلاسيكية	
الفرع 2:المدرسة النيو كلاسيكية	
الفرع 3:المدرسة الحديث	
المطلب 3: أهم رواد اقتصاد التعليم في فكر الاقتصادي	
الفرع1:المرحلة الأولى	

الفرع 2:المرحلة الثانية	
المبحث الثالث: الاستثمار في رأس المال البشري	
المطلب1: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري	
الفرع 1:تعريف الاستثمار في رأس المال البشري.....	
المطلب2: نظرية الاستثمار في رأس المال البشري	
الفرع 1:فرضيات النظرية	
الفرع 2: النقد الموجه لها	
المطلب3: العائد من الاستثمار التعليم.....	
خاتمة الفصل	
الفصل الثاني: التعليم العالي في الجزائر	
مقدمة الفصل	**37**
المبحث الأول : سياسات التعليم العالي في الجزائر.....	**37**
المطلب 1: مبادئ التعليم العالي في الجزائر.....	**40**
الفرع 1:ديمقراطية التعليم العالي	**40**
الفرع 2:تجزئة الهياكل و المناهج	**40**
الفرع 3:تعريب	**40**
الفرع 4:مردود التعليم العالي	**41**
الفرع 5:البحث العلمي	**41**
المطلب 2:مراحل تطور التعليم العالي عبر مختلف السياسات خلال الفترة 1962-	**42**
2005	**42**
الفرع1: المرحلة الأولي : مرحلة التأسيس :1962-	**43**
1969.....	**44**
الفرع2: المرحلة الثانية : مرحلة الإصلاح الأولي و التعديلات:1970-	**50**
1979.....	**50**
الفرع 3:المرحلة الثالثة: مرحلة التوسع التشريعي و الهيكلي :1998-	**51**
2005.....	**52**
المطلب3 : الإصلاحات عبر نظام LMD	**52**
الفرع1:تطبيق نظام LMD.....	

الفرع2:مساعي تطبيق النظام	52
المبحث الثاني : إصلاح التعليم العالي في الجزائر.....	53
المطلب 1: الإختلالات الرئيسية للنظام الكلاسيكي.....	53
الفرع 1:هيكلة وتسيير التعليم	53
الفرع2: مجال التأطير	54
الفرع3: مجال الملائمة	55
المطلب 2 : دوافع وأهداف الإصلاح.....	55
الفرع 1: الدوافع و الأهداف العامة.....	60
الفرع2: الدوافع و الأهداف بالنسبة للجزائر.....	60
المطلب3 :نظام LMD و تنفيذه	61
الفرع 1:الهيكلة الجديد للنظام	61
الفرع2:مفاهيم أساسية	62
المبحث الثالث : تحديات التعليم العالي في ظل العولمة و مبادئ الحوكمة	62
المطلب 1 : عولمة التعليم العالي.....	63
الفرع1:التعريف بالعولمة	64
الفرع 2:ايجابيات و سلبيات العولمة على التعليم العالي	64
المطلب 2:حوكمة التعليم	65
العالي.....	68
الفرع1:التعريف بالحوكمة	
الفرع 2:تعريف حوكمة الجامعات	
الفرع2:سبل تطبيق حوكمة الجامعات	
المطلب3: تحديات التعليم العالي في الجزائر والمجهودات المبذولة	
الفرع1: التحديات الموجودة	
الفرع2: المجهودات المبذولة في سبيل تطوير التعليم العالي	
خاتمة الفصل	
الفصل الثالث :الإنفاق على التعليم العالي.....	
مقدمة الفصل	69
المبحث الأول: كلفة التعليم العالي.....	69
المطلب1: مفهوم كلفة التعليم	69

الفرع1:ماهية كلفة التعليم	70
الفرع2: أهمية دراسة كلفة التعليم	70
المطلب2: أنواع كلفة التعليم	71
الفرع1: الكلفة الجارية و الكلفة الرأسمالية	72
الفرع2: الكلفة المباشرة والغير المباشرة	73
الفرع3:كلفة الفرص الاقتصادية	73
المطلب 3: حساب كلفة الطالب.....	74
الفرع1:تكلفة الطالب التعليمية السنوية	74
الفرع2: التكاليف العامة	76
المبحث الثاني: نفقة التعليم العالي	76
المطلب 1: تعريف النفقة أسباب و عوامل زيادة الإنفاق التعليمي.....	77
الفرع1:تعريف النفقة	77
الفرع 2:أسباب وعوامل الزيادة في النفقة	77
المطلب2: أسس تقدير الإنفاق التعليمي	79
الفرع1: ميزانية الدولة	79
الفرع2: الدخل القومي	81
الفرع3: إحتياجات من القوي العاملة	82
الفرع4: احتياجات الثقافية للمجتمع	83
المطلب3: طرق التنبؤ الإنفاق التعليمي وتخفيض تكلفته	83
الفرع1: طرق التنبؤ بالانفاق	83
الفرع2: طرق خفض الانفاق	84
المبحث الثالث: تمويل التعليم العالي.....	85
المطلب1: مفهوم تمويل التعليم العالي	85
المطلب2:خطوات تخطيط تمويل التعليم العالي.....	86
المطلب3: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر	86
الفرع1:المصادر الرئيسة	87
الفرع2: المصادر الثانوية	88
المطلب4: الاتجاهات المعاصرة لتمويل التعليم العالي	89
الفرع1:تمويل التعليم العالي في فرنسا	

الفرع 2: تمويل التعليم العالي في اليابان.....	9
الفرع3: تمويل التعليم في بريطانيا.....	
خاتمة الفصل	
الفصل الرابع :دراسة نفقات التعليم العالي لجامعة تلمسان خلال مدة (2009-2013)	
مقدمة الفصل	100
المبحث الأول: لمحة تاريخية عن جامعة تلمسان	101
المطلب1: تعريف بجامعة تلمسان	101
المطلب2:الهيكل التنضيمي للجامعة	102
المطلب3:الهياكل الادارية للجامعة	109
المبحث الثاني :تطور الجانب البشري	113
المطلب1: تطور عدد الطلبة	114
الفرع1: تطور عدد طلبة لجامعة تلمسان	114
الفرع 2: تطور عدد طلبة لكلية الاقتصاد والتسيير	115
المطلب2:تطور عدد الأساتذة	116
الفرع1: تطور عدد الأساتذة لجامعة تلمسان.....	116
الفرع2: تطور عدد الأساتذة لكلية الاقتصاد والتسيير	117
المبحث الثالث: تحليل ميزانية تسيير لجامعة تلمسان	118
المطلب1:عرض ايرادات و نفقات ميزانية تسيير لجامعة تلمسان وكلية ع الاقتصادية	118
.....	118
الفرع1: عرض ايرادات و نفقات ميزانية تسيير لجامعة تلمسان.....	133
الفرع2: عرض ايرادات و نفقات ميزانية تسيير لكلية ع الاقتصادية.....	138
المطلب2: تحليل ايرادات الميزانية	138
الفرع1: تحليل ايرادات الميزانية لجامعة تلمسان	140
الفرع2: تحليل ايرادات الميزانية لكلية الاقتصاد والتسيير	141
المطلب3: تحليل نفقات الميزانية	141
الفرع1: تحليل نفقات الميزانية جامعة تلمسان.....	144

الفرع2: تحليل نفقات الميزانية لكلية الاقتصاد والتسيير.....	**144**
الفرع3: نسبة ايرادات ميزانية كلية الاقتصاد والتسير مقارنة بميزانية الجامعة	**146**
خاتمة الفصل	
الخاتمة العامة	**147**
قائمة المراجع	

المراجع

قائمة الكتب

1- أحمد عزت المحامي. بحث قانوني حول مفهوم حوكمة الجامعات والغرض منها وسبل تطبيقها ،2010.

2- أحمد محمد أحمد برقعان ، حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات، المؤتمر العلمي الدولي، 2012.

3- أحمد مندور،أحمد رمضان،اقتصاديات الموارد الطبيعية و البشرية،بيروت: الدار الجامعية،1990 .

4- حسيين عبد اللطيف بعارة،ماجد محمد الخطايبية، الأساليب الابداعية في التدريس الجامعي،ترجمة، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن.2002.

5- حماد عمار،في اقتصاديات التعليم ،الطبعة الثانية القاهرة: الدار الجامعية،1968.

6- سارة إبراهيم العربيي أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي المؤتمر الدولي السابع لتكنولوجيا المعلومات المعلوماتية والتنمية ....الوعود والتحديات 2007 /15/11-12المنصورة، جمهورية مصر العربية .

7- سلوى بنت محمد المحمادي، العولمة وأثرها على التعليم العالي، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول .العربية" المقرر إقامته في رحاب "جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، السعودية،26 " نوفمبر 2009 .

8- سهيل حمدان ،اقتصاديات التعليم ،تكلفة التعليم و عائده ،الطبعة الأولي دمشق مؤسسة رسلان علاء الدين 2002 .

9- عابدين محمود عباس ..علم اقتصاديات التعليم الحديث .القاهرة، مصر الدار اللبنانية 2000 .

10- العبادي هاشم فوزي، إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الو ا رق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008 .

11- عبد الغني نوري ،الاتجاهات الحذيث في اقتصاديات التعليم للبلدان العربية ، الدوحة ،دار الثقافة ،1988.

12- عبد الله زاهي الرشدان ،في اقتصاديات التعليم ،دار وائل للنشر،عمان ،الطبعة الثانية،2008 .

13- فليح حسن خلف ، اقتصاديات التعليم و تخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، 2007 .

14- محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر و العالم العربي ،الطبعة الأولي ،دار الجيل،بيروت،2000 .

15- مهدي التميمي، مهارات التعليم:الدراسات في الفكر و الأداء التدريسي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة، الأردن 2007

16- الموسوعة العربية العالمية الجزء 8، ،مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية 1999.

المذكرات و المنتديات :

17- حمزة مرا دسي ،دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي ،دراسة حالة الجزائر 2009- 2010،

18- بو نوار بومدين ،النفقات العامة على التعليم ،دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 2010-2011،.

19- كياري فاطمة الزهراء ،تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسات الجامعية،مذكرة الماجيستار 2011-2012 .

20- نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي،2011-2012

21- سمية زاحي، ،المكتبة الجامعية فضاء التعلم و البحث في سياق نظام الLMD 2010 .

22- محمد مرعي مرعي " الحوكمة الأكاديمية بين التخطيط الاستراتيجي وقياس الأداء المؤسسي" ، المؤتمر العلمي حول الحوكمة .

23- مرزوق الشريف"الآفاق المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي"، الملتقى الدولي حول":نظرة جديدة للتعليم العالي والبحث العلمي بين الضغوطات العالمية والاختيارات الذاتية"،2005 .

24- نعيم بن محمد" :التعليم العالي في الجزائر :التحديات، الرهانات و أساليب التطوير" 2008، وثيقة إنترنت.

25- منتديات ستار تايمز ،2009، الاستثمار في رأس المال البشري .

26- إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

27- حوليات الجامعة للجزائر سنة 87/86

28- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،إصلاح التعليم العالي جوان 2007،

29- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011 ،التعليم العالي في مصر.

30- الأكاديمية، جامعة الكسليك، لبنان2009 .

31- رسالة جامعة سطيف: خطاب رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة إفتتاح السنة الجامعية 2009-2010،نشرة إعلامية تصدر عن جامعة فرحات عباس، العدد 05 .

32- جامعة المســـــــيلة الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة

33- القانون رقم 99- 05 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لعدد 24، 1999.

34- الجريدة الرسمية لسنة الواحدة والأربعون العدد 85 ديسمبر 2004.

35- الجريدة الرسمية لسنة الثانية والأربعون العدد 85 ديسمبر 2005.

36- الجريدة الرسمية لسنة الثالثة والأربعون العدد 85 ديسمبر 2006.

37- الجريدة الرسمية لسنة الأربعة والأربعون العدد 82 ديسمبر 2008.

38- الجريدة الرسمية لسنة الخامس والأربعون العدد 78ديسمبر 2009.

39- الجريدة الرسمية لسنة السادس والأربعون العدد 80 ديسمبر 2010

المراجع بالفرنسية

40- MINCER, J. (1958). Investment in Human Capital and Personal Income Distribution. Journal of Political Economy

41- James J.F. -Forest and Philip G. Altbach.

42- BECKER, G. S. (1993). Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education. Chicago: University of Chicago Press.

43- VAIZEY, J. (1964). Economies de l'éducation., France: LES EDITION OUVRIERES

44- SMITH, A. (1776). Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations. (G. Garnier, Trad.) Québec, Québec, Canada: Université Chicoutimi .

45- SAY, J. B. (1803). Traité d'économie politique. Québec, Québec, canada: Université de Chicoutimi. Livre 2.

46- MARSHALL, A. (1890). Principes d'économie politique (Vol. livres IV). (F. Savaires Jurdan, Trad.) Québec, Québec, Canada: Université de Chicoutimi.

47- Kenen , M., Daivd ; the impact of reaganomics on state financing of public higher education , E.D.A.., university of Massachusetts ,

diss , abs., int., vol.55, No.3A, 1994

المواقع الالكترونية

48- www.macromedia.com

49- office national des statistiques

50- www.mesrs.dz

51- http://www.hoggar.org/index.php?Itemid=64&id=478&option

=com_content&task=view

52- http://www.startimes.com

قائمة

الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

رقم	البيان	الصفحة
01	جزأرة سلك العمال (1978-1981)	
02	تطور الهياكل القاعدية (1998-2005)	
03	تطور عدد الأحياء الجامعية (1998-2005)	
04	تطور ميزانية التعليم العالي و مقارنتها بالناتج الداخلي الخام (2000-2005)	
05	ايجابيات و سلبيات العولمة على التعليم العالي	
06	تطور ميزانية التعليم العالي و مقارنتها مع الميزانية العامة للدولة (2004-2013)	
07	تطور عدد الطلبة لجامعة تلمسان (2008-2014)	
08	حساب تكلفة الطالب بالنسبة لميزانية تسيير تلمسان(2009-2013)	
09	تطور عدد الطلبة لكلية الاقتصاد (2009/2013)	
10	تطور عدد الأساتذة لجامعة تلمسان (2008-2014)	
11	تطور عدد الأساتذة لكلية الاقتصاد (2009/2013)	

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01	التنضيم الاداري للكليات (1999- 2005)	
02	الهياكل البيداغوجية والعلمية في الكلية(1999-2005)	
03	تطور عدد الطلبة (1999- 2005)	
04	تطور عدد الأساتذة (1999- 2005)	
05	رسم بياني لنظام LMD	
06	رسم بياني يوضح نسبة ميزانية التعليم من الميزانية العامة للدولة (2004-2013)	
07	رسم بياني يوضح تطور ميزانية التعليم العالي في الجزائر (2004-2013)	
09	رسم بياني تطور عدد الطلبة لجامعة تلمسان (2009-2014)	
10	رسم بياني تطور عدد الطلبة لكلية الاقتصاد (2009/2013)	
11	رسم بياني تطور عدد الأساتذة لجامعة تلمسان (2009-2014)	
12	رسم بياني تطور عدد الأساتذة لكلية الاقتصاد (2009-2014)	
13	رسم بياني تطور ايرادات ميزانية تسيير لجامعة تلمسان (2009-2014)	
14	رسم بياني ايعانات الدولة من الايرادات العامة (2009-2014)	
15	فائض ميزانية الجامعة (2009-2014)	
16	ايرادات كلية الاقتصاد والتسيير (2009-2014)	
17	رسم بياني يمثل تقسيم نفقات الاجمالية على قسم المستخدمين والتسيير (2009-2014)	
18	رسم بياني يمثل توزيع النفقات في جامعة تلمسان بالنسبة المؤوية (2009- 2013)	
19	رسم بياني نفقات المستخدمين والتسيير بالنسبة للنفقات الاجمالية مخصصة للكلية(2009- 2013)	
20	رسم بياني ايرادات الكلية الاقتصاد من الايرادات العامة للجامعة(2009- 2013)	

الملخص:

تتكون النفقات العمومية للدولة من نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الإعانات، النفقات الاستثمارية و كذا تسديد الفوائد على الديون.

فيما يتعلق بالتعليم العالي، لقد خصصت له الجزائر ميزانية معتبرة. وقد عرف الإنفاق نموا في المتوسط قدر بنسبة 19% خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2013. وقد كان لهذا النمو أهمية بالغة وأثره على ميزانية الجامعات منها جامعة تلمسان التي عرفت نموا في مجال الإيرادات و بالتالي الإنفاق خلال نفس الفترة بمعدل قدر بما يقارب 33% في المتوسط.

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق العمومي-التعليم العالي- التكلفة- الميزانية-الطلبة- الأساتذة

Résumé :

Les dépenses de l'État sont présentées par « nature » : dépenses de personnel, dépenses de fonctionnement, dépenses d'intervention, dépenses d'investissement, ainsi que le remboursement des intérêts de la dette.

Pour en ce qui concerne l'enseignement supérieur, l'Algérie a consacré des budgets conséquents pour ce secteur qui a connue une progression moyenne de 19% durant la période 2009-2013. Cette progression en matière de dépenses publiques a eu son incidence sur la dépense budgétaire pour en ce qui concerne l'université notamment celle de TLEMCEN qui a connue une croissance en matière de dépense sur la même période évalué en moyenne à 33%.

Mots clés :

Dépense publique-université-coûts-budget-étudiants- enseignant

Summary:
The government expenditure are presented by "nature": staff costs, operating costs, intervention costs, capital expenditures, and interest payments on the debt.
To regard higher education, Algeria has devoted substantial budgets for this sector which has experienced an average increase of 19% during the period 2009-2013. This increase in public spending has had its impact on budgetary expenditure in respect of that particular university TLEMCEN known that growth in spending over the same period estimated to average 33%.

Keywords:
Public-college-costs-budget student-teacher expenditure